الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

قيس عبد الكريم (أبو ليلى)   رمزي رباح



شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

0185374



الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

الكتاب: الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

الكاتب: المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الطبعة الأولى : منتصف حزيران (يونيو) ١٩٩٨

جميع الحقوق محفوظة

الناشر: شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

✉ : ٦٠٤٧ / ١٤ بيروت

✆ : ٣٠٥٥٩٦

التنضيد الالكتروني: دار الشجرة للخدمات الطباعية

دمشق - ✆ ٦٣٢٠٧٧٥

التصميم والاخراج الفني: منال وليد غنيم

تصميم الغلاف الخارجي: عز الدين ابراهيم

الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

الحركة الجماهيرية في مواجهة الاحتلال

قيس عبد الكريم (أبو ليلى)   رمـــــــزي ريـــــــاح

قبل القراءة

في الرابع من أيار (مايو) من العام ١٩٩٩ يقف الفلسطينيون أمام استحقاق تاريخي يتمثل بانتهاء المرحلة الانتقالية من اتفاق أوسلو، دون ان يكونوا قد توصلوا مع الجانب الإسرائيلي إلى اتفاق حول الحل الدائم.

وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من الأسئلة الهامة:

❖ هل يتفق الطرفان على تمديد المرحلة الانتقالية، مما يمثله ذلك من اعتراف ضمني من الفريق الفلسطيني المفاوض باستمرار صيغة الحكم الذاتي وعملياً بشرعية الاحتلال الإسرائيلي؟. وهذا في حد ذاته كارثة وطنية مجهولة الأبعاد والانعكاسات.

❖ هل يعلن الطرف الفلسطيني دولة على مناطق الحكم الذاتي، في الضفة الغربية وقطاع غزة.. وهل يعلن الطرف الإسرائيلي، بالمقابل ضم المتبقي من الأرض رسمياً لدولة إسرائيل؟

❖ هل ينفذ الاحتلال الإسرائيلي تهديداته باجتياح مناطق السلطة الفلسطينية أو محاصرتها؟

❖ ❖ ❖

في هذا الكتاب يتناول الرفيقان قيس عبد الكريم (ابو ليلى) ورمزي رباح، عضوا المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مجموع هذه الاحتمالات من جوانبها المختلفة، ويدعوان، في السياق، إلى مبادرة وطنية لمواجهة الاستحقاق التاريخي باعلان السيادة الوطنية على أرض الدولة الفلسطينية (وعاصمتها القدس) والقائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبحدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بكل ما يتطلبه هذا الموقف من تحضيرات أهمها اعادة توحيد صفوف الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير على قاعدة برنامجها الوطني - العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة - واستحضار كل عوامل القوة الذاتية والعربية والاقليمية والدولية.

الناشر

مقدمــة

الوثيقــة السياســـية للكونفرنس الوطني العام الثــالث للجبهــة الديمقراطية لتحرير فلسطين، المنعقد مطلع شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨، والتي صدرت بعنوان «إتفاق اوســلو في عامــه الخامس»(*)، قدمت تحليلاً واسعاً لمختلف جوانب الوضع الفلسطيني وسياسات الاحتلال والوضعين العربي والدولي، ويمكن إيجازه بالفقرات التالية:

* إن عملية أوســلو وبعد انقضاء ما يزيد على أربع سنوات على انطلاقها، والاتفاقيات التسع التي عقدت في إطارها، لم تؤد إلى تطوير العملية التفاوضية من داخلها بل خفضت سقفها المخفوض أصلاً، كما أنها لم تقد إلى مقدمات الدولــة المســتقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلــة عام ٦٧، ناهيك عن سائر الحقوق الوطنية. والمؤكد أنها لن تقود إليها إن لم يُستعض عن السياسة الفلسطينية الرسمية المتبعة حتى الآن، واستراتيجيتها التفاوضية بسياسة واستراتيجية تفاوضية أخرى.

(*) راجع كتاب: «إتفاق أوسلو في عامه الخامس» الصادر باسم تيسير خالد وفهد سليمان عن شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر (بيروت) كانون الثاني /يناير ١٩٩٨.

كما أكدت الوثيقة أن مجيء تحالف الليكود إلى السلطة في إسرائيل (أيار / مايو ١٩٩٦) لم يقطع فجأة مع مسار أوسلو ليزج الاتفاق في مأزق، بل فاقم هذا المأزق القائم أصلاً بإتباعه سياسة أكثر تشدداً وانسجاماً مع برنامجه.

فاتفاق أوسلو لم يصبح الاتفاق الأسوأ بسبب حلول الليكود مكان حزب العمل في الحكومة الإسرائيلية بل بسبب من بنيته ونسبة القوى التي ترتبت عليه. بالمقابل لم تغفل الوثيقة أن لليكود برنامجه الذي يميزه عن حزب العمل، وله تصوره الخاص للتسوية ولكيفية التعاطي مع عملية أوسلو، لكنها أعادت التأكيد على أن الليكود، وخلافاً للأوهام التي يتم الترويج لها، لم ينتقل بأوسلو من وجهة التقدم نحو الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني إلى وجهة غلق الأبواب أمام هذه الحقوق. إن سياسة الليكود ظهّرت سلبيات أوسلو وثغراته القاتلة على نحو أوضح وسرعت بمفاقمة أزمته، وبذلك أسهمت في تعميق مأزق فريق أوسلو الفلسطيني.

* رصدت الوثيقة الاستعدادات العالية لدى فريق أوسلو الفلسطيني للتكيف مع التطورات الطارئة على العملية السياسية بحثاً عن تسويات جديدة تنطوي على تنازلات إضافية على أنها أفضل الخيارات الممكنة. ودعت إلى اعتماد استراتيجية للعمل السياسي على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية تستند أساساً إلى صد محاولات التكيف هذه واحتمالاتها والعمل على بناء عوامل الصمود في وجه سياسة حكومة إسرائيل وإدامة الاشتباك مع سياستها العدوانية والتوسعية بالتعاون مع جميع القوى الفلسطينية من خلال تصعيد نضال الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال والاستيطان وصولاً إلى مستوى الانتفاضة الشعبية.

وفي هذا السياق تندرج المساعي لاستعادة وحدة الصف انطلاقاً من وحدة العمل في الميدان وصيغة الائتلاف الوطني على قاعدة البرنامج المشترك واعتماد استراتيجية تفاوضية أخرى على أساس قرارات الشرعية الدولية لتجاوز صيغة اتفاقات أوسلو وكسر قيودها والتحرر من املاءاتها، وبما يكفل المشاركة الدولية الأوسع في رعاية العملية السلمية نقيض حالة الاحتكار نتيجة التفرد الأميركي.

* ودعت الوثيقة إلى منهج تفاوضي فلسطيني يختلف عن منهج السلطة الفلسطينية ويستند إلى التفاوض على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بما يكفل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، تطبيقاً للقرارين ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإعادة قضايا مفاوضات الوضع الدائم إلى المرجعية الشرعية الدولية ذات الصلة والمطالبة بتنفيذها بما يعني التمسك بحق اللاجئين بالعودة (القرار ١٩٤)، إبطال ضم القدس (الرقم ٤٧٨)، تفكيك المستوطنات ورحيل المستوطنين (القرار ٤٦٥). كما دعت الوثيقة إلى اعتماد أسلوب التفاوض السياسي حول الوضع السياسي المستقبلي للأراضي المحتلة، أي الانسحاب الكامل منها وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير عليها بما في ذلك بسط سيادة دولة فلسطين المستقلة على أرضه الوطنية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس العربية.

ورأت الوثيقة ضرورة الارتكاز إلى الحركة الشعبية المناهضة للاحتلال والاستيطان ورفض الانسياق وراء مطالب إسرائيل والخضوع لابتزازها. وفي هذا السياق دعت إلى التسريع ببناء حركة جماهيرية

مستقلة للاجئين في الوطن والشتات، ركيزة من ركائز م.ت.ف. تدافع عن مصالحهم وصوناً لحقهم في العودة الذي يكفله القرار ١٩٤. ودعت أيضاً إلى التقدم بثبات نحو وحدة الصف الوطني، والتفتيش عن عناصر القوة داخل الوضع العربي، بما في ذلك العمل على استعادة التضامن العربي. ورأت الوثيقة أن الوصول إلى تحقيق هذا يستلزم تجاوز الانقسام السياسي الفلسطيني عبر الدعوة إلى إطلاق وتفعيل الحوار الوطني الشامل مع الإدراك أن إنجاح هذا الحوار يتطلب مواصلة الضغط السياسي والشعبي بمختلف الوسائل على السلطة الفلسطينية وحركة فتح لإنجاح الحوار وتخليصه من مناورات السلطة وتكتيكاتها الإستخدامية الضيقة. وهو الأمر الذي لخصته المبادرة السياسية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في شباط (فبراير) ١٩٩٧.

* وفي تحليلها للوضع الإقليمي انطلاقاً من الترتيبات الأميركية والمشروع الإسرائيلي خلصت الوثيقة إلى الاستنتاج بأن سياسة الائتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل، هي سياسة عدوانية توسعية، تعمل لفرض نفسها على حساب شعوب المنطقة ودولها، وهو ما يؤدي إلى احتدام حركة الصراع على المصالح في الشرق الأوسط، ويفتح موضوعياً المجال أمام تقدم حلول وتسويات للصراع الدائر في المنطقة تراعي مصالح القوى الدولية الكبرى وأدوارها، وكذلك مصالح وأدوار القوى الإقليمية. ورأت الوثيقة أنه يمكن الاستناد إلى هذا، في احتواء مشاريع الهيمنة الأميركية على المنطقة وصد مشاريع إسرائيل العدوانية التوسعية، وأشارت في السياق بشكل بارز إلى التطورات في مواقف القيادتين الروسية والصينية وفي مواقف الاتحاد الأوروبي بشكل عام

والفرنسي بشكل خاص.

* وفي عرضها لمسارات التسوية الثنائية والإقليمية والعمل العربي المشترك توقفت الوثيقة أمام الجمود على المسارين السوري واللبناني، والتطور البارز على العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية ، وغياب الاستعداد الأميركي للضغط على حكومة إسرائيل للتراجع عن مواقف، هي في حقيقتها عنصر تأزيم للعلاقات في المنطقة، وخلصت إلى أنه تعززت ضمن هذه الأجواء إمكانيات وشروط العمل العربي المشترك تجاه قضايا التسوية على مستوييها الثنائي والإقليمي، ورأت في التطورات العربية مؤشراً على إمكانية الارتقاء بمستوى التضامن العربي وصولاً إلى طرح تصور عربي مشترك حول عملية التسوية في المنطقة بعد تعثر المفاوضات وجمودها بفعل التعنت الإسرائيلي والتحيّز الأميركي. ودعت الوثيقة إلى قمة عربية تتناول بشكل رئيسي العملية السياسية الجارية لجهة إعادة إرسائها على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام بهدف التوصل إلى حل شامل ومتوازن ووضع الآليات الضامنة لذلك. كما دعت إلى إعادة النظر في العلاقات العربية ـ الأميركية للضغط على واشنطن من أجل مراجعة موقفها المنحاز لإسرائيل.

ولاحظت الوثيقة أساساً اعتبارات وجيهة لتعزيز العمل العربي ـ الإيراني المشترك بكافة أوجهه، خاصة في ظل تضرر إيران من سياسة الأحلاف العسكرية والسياسة الأميركية.

* عالجت الوثيقة بتحليل معمق، واقع السلطة الفلسطينية داعية إلى مهام محددة في مجابهة سياستها، كما دعت إلى إعادة الاعتبار

لمنظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها الوطني، وربطت بين هذه الدعوة وبين إعادة بناء الحركة الوطنية وتجديدها والانخراط في الحركة الجماهيرية وفي القلب منها الاتحادات الشعبية والمهنية باعتبارها إحدى القواعد السياسية والجماهيرية الرئيسية للمنظمة وللمجتمع المدني الفلسطيني.

* رصدت الوثيقة اتجاهات العمل في محاور التناقض مع الاحتلال، كالنضال ضد الاستيطان، والدفاع عن الأرض، والنضال من أجل عروبة القدس وعودتها إلى السيادة الفلسطينية، وضد الإلحاق الاقتصادي ومن أجل اقتصاد وطني منتج ومستقل، وضد البطالة، ومن أجل حقوق العمال، والدفاع عن حق الأسرى والمعتقلين في الحرية، كما تناولت قضايا المجتمع والسلطة في ظل الاحتلال كصون الحريات العامة وحقوق الإنسان، وكل ما يتصل بالمصالح المعيشية للمواطنين ومحاربة الفساد، وإقامة البلديات على أسس انتخابية حرة وديمقراطية وتنظيم العلاقة بين السلطة والمعارضة، وتوحيد القوانين وإقرار القانون الأساسي، وكل ما له صلة بقضايا الشباب والمرأة والتراث والثقافة.

* إن الموضوعات السياسية الواردة فيما يلي التي ناقشها وأقرها المؤتمر الوطني العام الرابع للجبهة الديمقراطية (٤|٢٤ - ٨|٥|٩٨)، تغطي أبرز التطورات السياسية منذ مطلع كانون ثاني (يناير) ١٩٩٨، فترة انعقاد الكونفرنس الوطني العام الثالث، وحتى مطلع أيار (مايو) تاريخ انجاز هذه الوثيقة. وتتوج هذه الموضوعات مبادرة وطنية شاملة لتجاوز مأزق أوسلو واستعادة الوحدة، وهي المبادرة التي ناقشها وأقرها المؤتمر الوطني العام الرابع، والتي تشكل التطوير السياسي التكتيكي

الرئيســـي الذي أقر المؤتمر الوطني تبنيـه محوراً لسياســـة الجبهــة الديمقراطيـة في المرحلـة القادمــة، مـن أجل تعبئـة كافـة الطاقـات لاجتياز عتبة ٤|٥|١٩٩٩ موعد انقضاء المرحلة الانتقالية بحسب اتفاق أوسلو، بجاهزية كفاحية وسياسية كاملـة تسمح بإعلان بسط سيادة دولة فلسطين على عمـوم الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان ٦٧ (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة)، أي تلك الأراضي التي تحظى باعتراف الشرعية الدوليـة باعتبارها أراضٍ محتلة وذات هويـة فلسطينية، والدفاع عن هـذا الإعلان وخـوض الصراع في ســـبيل الحقوق الوطنيــة على هذا الأساس.

(1) الحركة الجماهيرية في مواجهة الإحتلال

١- تحت ستار ظاهري من الجمود في الموقف على المسار الفلسطيني، تواصل حكومة نتنياهو، بتسارع محموم، ممارساتها الهادفة، إلى فرض الأمر الواقع بالقوة وبسطوة الاحتلال استباقاً لمفاوضات الوضع الدائم في محاولة لتقرير نتائجها من جانب واحد بفعل الجرافات على الأرض لا بالبحث على طاولة المفاوضات. وفي هذا تستفيد الحكومة الإسرائيلية إلى أبعد حدود من إجحاف اتفاقات أوسلو بالحقوق الفلسطينية ورخاوة بنودها وافتقادها - في المرحلة الانتقالية - إلى مرجعية قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتحويلها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية + قطاع غزة) إلى «أراضٍ متنازع عليها» مما يؤسس لتقسيمها وضمها اللاحق على يد إسرائيل.

إن هذه الممارسات الإسرائيلية التي تتمحور حول توسيع دائرة الاستيطان والاستيلاء على الأرض ومواصلة هدم المنازل وسحب الهويات من أبناء القدس الفلسطينيين وسائر إجراءات التطهير العرقي والاستيلاء على البيوت وبناء الأحياء السكنية للإسرائيليين في إطار مخطط تهويد القدس، بدأت تأخذ منحىً نافراً بالإقرار الرسمي الإسرائيلي بممارسة سياسة إرهاب الدولة (كما جرى في قضية محاولة اغتيال خالد مشعل في

عمـان)، وجريمـة قتل العمـال الفلسـطينيين بـدم بـارد على حـاجز ترقوميا، بالإضافـة إلى جريمـة قتـل محيي الدين الشـريف، وأسـلوب البلطجـة الذي تعاملت به حكومة نتنياهو مع زيارة وزير الخارجية البريطاني روبين كوك (آذار ـ مـارس ٩٨) وتعطيلهـا زيـارة كوفي أنــان (آذار ـ مـارس ٩٨)إلى المدينـة المقدسـة في محاولة لإجبـار المجتمع الدولي بـالقوة على الاعتراف بسيادتها على القدس العربية المحتلة.

إن حكومــة نتنيـاهو تهدف، بهذه الممارســات، إلـى فرض تصورهـا الخـاص للحـل النهـائي القـائم على ابتـلاع القدس وحوالـي ٦٠ بالمئــة من مساحة الضفة الغربيـة وتصفية الحقوق الوطنية الفلسـطينية ضمن سقف ما تسـميه «الحكم الذاتـي الموسـع» وتنفيذ مخطط التوطين والتـأهيل بالنسـبة للاجئين والنـازحين من أبناء الشعب الفلسـطيني. وإذا لم يكن ذلك ممكناً في المدى المباشــر فهي تهدف فـي الحد الأدنـى إلـى إثبـات إمكانيـــة تطبيق برنامجها القـائم على فرض «السـلام (!) والأمن» بالقوة دون التخلي عن الأرض، وإمكانيـة إخضــاع الفلسـطينيين والعرب لمتطلبـات هذا البرنــامج الكولونيالي الاستعماري دون أن يترتب عليه إلحاق ضرر ملموس بمصـالح إسـرائيل، مما يتيح لحكومـة نتنياهو فرصاً أفضل لكسـب الانتخابات القادمة وربح المزيد من الوقت لفرض حل نهائي ينسجم مع طموحاتها التوسعية.

٢ـ جريمـة ترقوميـا (٩٨/٣/١٠)، وردود الفعـل الجماهيريـة احتجاجاً عليهـا، أثـارت على نطـاق واسـع التسـاؤلات عمـا إذا كـانت مؤشـراً، أو مدخـلاً، لاندلاع انتفاضــة شـعبية شـاملة. ولا يقتصـر منشـأ هذه التسـاؤلات على ملاحظـة التشـابه بين هذه الجريمـة وبين حـادث استشـهاد العمال على حاجز بيت حانون (ايريز) الذي كان الشرارة لاندلاع انتفاضة ١٩٨٧. إنها

تعكس اتساع نطاق الإدراك، في أوساط مختلفة، انطلاقاً من تكرار هذه الظاهرة، ظاهرة الهبَّات الجماهيرية بوتائر متقاربة في السنتين الأخيرتين [«هبة نفق الأقصى» في أيلول (سبتمبر) ٩٦، «هبة الدفاع عن الأرض» في آذار - نيسان (مارس - ابريل) ٩٧ التي اندلعت مع الشروع بأعمال تجريف جبل أبو غنيم..]، لحقيقة أن وتيرة التدهور في الوضع على مختلف المستويات، وما تولده من احتقان وتوتر شعبي يعبر عن نفسه بأشكال شتى، تؤدي إلى اختمار العوامل الموضوعية لاندفاع الحركة الجماهيرية على طريق تجدد الانتفاضة.

لقد شهدت الشهور الأولى من عام ١٩٩٨ تصاعداً ملحوظاً، وإن يكن بطيئاً ومتقطعاً، لوتيرة التحفز الجماهيري في مواجهة الممارسات القمعية والإستيطانية العنصرية لحكومة نتنياهو، وأبرزت درجة أعلى ومتزايدة في الإستعداد النضالي لدى الجماهير للإنخراط في التحركات المناهضة للإستيطان ولسائر الممارسات العدوانية الإسرائيلية. فإلى جانب المثال الحي الذي قدمته التحركات الجماهيرية التي أعقبت جريمة ترقوميا، كان هذا ملموساً في الإتساع النسبي والكفاحية العالية لتحركات الإحتجاج ضد مخططات العدوان الأميركي على العراق، وبعد ذلك أيضاً في فعاليات يوم الأرض ويوم الأسير والأول من أيار.

ومؤخراً بلغ هذا المنحى إحدى ذراه اللامعة في مسيرة المليون التي إجتاحت مدن وقرى ومخيمات الضفة والقدس وغزة (وشملت أيضاً مواقع الشتات الفلسطيني ومناطق الـ ٤٨) في يوم الذكرى الخمسين للنكبة بما إنطوت عليه من زخم جماهيري وإندفاع نضالي. إن المنحى العام الناهض لتطور الحركة الجماهيرية يضفي مصداقية على خيار تجدد الإنتفاضة.

فهذا الخيار، الذي كان قبل فترة ليست ببعيدة يبدو للكثير من القطاعات والقوى مستبعداً، بات اليوم يطرح نفسه كمخرج واقعي بديل لخيار الإذعان للاتفاقات التي فرضت على الشعب الفلسطيني.

٣- إن هذا الاندفاع للحركة الجماهيرية يؤكد بأن العوامل الموضوعية لتجدد الانتفاضة باتت تتراكم بفعل احتدام التناقض بين مصالح الشعب الفلسطيني وطموحاته الوطنية، وبين استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التوسعية، ذلك التناقض الذي عجزت اتفاقات أوسلو عن توفير الحلول له، والذي ازداد تفاقماً بفعل عدوانية حكومة نتنياهو. لقد حسمت الوقائع بأن ما جاءت به تطبيقات اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية لا ينفي إمكانية تجدد الانتفاضة، بل هو فقط يكسبها خصائص ومميزات جديدة، ويملي وسائل وتكتيكات نضالية مختلفة نسبياً عن تلك التي ابتدعتها الانتفاضة الكبرى، انتفاضة السنوات السبع.

إن اندفاع الحركة الجماهيرية التي تعبر عنها هذه الهبات المتواترة، إنما تبرز عقم وهشاشة مسار أوسلو والطريق المسدود الذي انتهى إليه، وتؤكد أن ثمة خياراً غير خيار الرضوخ والاستسلام للقيود التي فرضتها الاتفاقات على الشعب الفلسطيني، وهو خيار استئناف الانتفاضة الذي ينطوي على إمكانية فرض معادلة جديدة في الصراع مع الاحتلال تختلف بمضمونها عن اتفاقات أوسلو وتتجاوزها من خلال التحرر من قيودها نحو إعادة صياغة العملية السياسية على أسس جديدة تقود إلى إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق ، فإن المدى المحدود، نسبياً، للتحركات الجماهيرية كما شهدناها في الشهور الأخيرة تكشف مجدداً، صحة ما أكدناه، أكثر من

مرة، من أن طريق تجدد الانتفاضة ليس مباشراً و«مستقيماً»، ولا يكفي لشقه نضج العامل الموضوعي لوحده، بل هو يمر عبر مسار معقد كثير الالتواءات والمطبات تتفاعل فيه، بتأثيرات جدلية متبادلة ومتناقضة العوامل الموضوعية مع العوامل الذاتية المتعلقة من جهة بدرجة تنظيم الحركة الجماهيرية ووعيها وتكوينها القيادي، ومن جهة أخرى بدرجة الاقتراب من استعادة الإجماع الوطني (بالمعنيين السياسي والإجتماعي) على خيار الانتفاضة، وهذا ما يقتضي بدوره وجود قوى طليعية منظمة قادرة على الاضطلاع بالدور المطلوب في الإسهام بتنظيم وقيادة هذه الحركة الجماهيرية وبلورة نسبة القوى اللازمة لاستحثاث مسار استعادة الوحدة الوطنية.

على صعيد تنظيم الحركة الجماهيرية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لا يكفي الإنجاز المحدود الذي تحقق بإحياء هيئات التنسيق الموحدة للقوى والمؤسسات والفعاليات الوطنية والإسلامية في العديد من المحافظات. هذه الهيئات، التي تتخذ أشكالا شتى ومتنوعة، ما يزال يتسم عملها بالتقطع والموسمية والإفتقار إلى الإنتظام والديمومة. ومع أهمية العمل على تعميمها وتثبيتها، فإن جهداً مكثفاً يبقى مطلوباً لبناء سائر الأطر المنظمة للحركة الجماهيرية وتعزيز قاعدتها الشعبية وتوسيع دائرة الإنخراط الجماهيري المنتظم فيها (الحركة النقابية، النسائية، لجان مقاومة الإستيطان، حركة الدفاع عن عروبة القدس، حركة التضامن مع الأسرى الخ...).

٤- التحركات الجماهيرية الأخيرة، وأبرزها مسيرة المليون مؤخراً في ذكرى خمسينية النكبة، بيّنت أهمية الدور الذي يلعبه توفر الإجماع

الوطني في توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية ومضاعفة زخمها. وفي هذا المجال يشكل دور السلطة ـ بشكل عام ـ عاملاً كابحاً.

وإذا وضعنا جانباً التصريحات النارية وبعض المواقف التي تحدوها الرغبة في إستخدام الحركة الجماهيرية كأداة ضغط محددة على الإسرائيليين، فإن الموقف الحقيقي للسلطة هو السعي المستميت لإحتواء الحركة الجماهيرية وفرملة مسارها والحيلولة دون إندفاعها نحو المواجهة المباشرة مع الإحتلال. وهي تسعى إلى ذلك باللجوء إلى آليات الإحتواء الداخلي بما يعني العمل على خفض سقف التحرك الجماهيري من خلال أدوات فاعلة داخل صفوف الحركة الجماهيرية نفسها، أو من خلال اللجوء إلى آليات القمع المباشر والمكشوف (فرض الحظر على التظاهرات المناهضة للعدوان الأميركي على العراق، استخدام قنابل الغاز لتفريق مسيرة الإحتجاج على جريمة ترقوميا في نابلس، ومؤخراً أثناء مسيرة المليون زج الشرطة في غزة وعدد من مدن الضفة في محاولة الحيلولة دون الإشتباك مع الإسرائيليين).

إن درجة نجاح السلطة في محاولات الإحتواء هذه تتفاوت، من حالة إلى أخرى، ولكنها عموماً تعجز عن تغيير المنحى الإجمالي الصاعد، وإن بتعرج، للحركة الجماهيرية. وينبغي ان نرصد، في هذا السياق، أهمية التمايز، الذي بات ملحوظاً أكثر فأكثر، بين مواقف السلطة الفلسطينية وبين مواقف فتح، كجسم جماهيري سياسي، من القاعدة والكادر الميداني والوسيط صعوداً إلى مستويات أعلى، بإزاء قضايا الحركة الجماهيرية وضرورة تطويرها. إن هذا التمايز، الذي ما زال بعد في مراحله الأولى، سوف يشكل بلا شك، مع استمرار إنخراط هذا الجسم الجماهيري السياسي

في التحركات الميدانيـة وفي الحركة الجماهيريـة عموماً، عاملاً من عوامل تعجيل الإقتراب من نقطة استعادة الإجماع الوطني على خيار الإنتفاضة.

لقد بات الحديث عـن هذا الخيار، خيـار الإنتفاضـة، بصفتـه واحدا من «الخيـارات المفتوحة» المطروحـة على جدول الأعمـال، ينتشـر على نطاق واسع في صفوف الأوسـاط السياسية والإجتماعيـة في الضفة والقطـاع. ولا نستثني من ذلك بعض الأوساط التي شكلت بحدود معيّنة، وما زال بعضها يشكل، جزءاً من الركـائز الإجتماعية للسلطة الفلسطينية. وإذا كان هذا لا يعني بعـد، الإنتقـال إلى أو الإقتراب الحاسـم من مواقـع هذا الخيـار، فإنـه يؤشـر بالتأكيد إلى واقعيـة خيار الإنتفاضـة ويحدد معالم الإتجـاه الذي تسير نحوه الحركة الجماهيريـة بصرف النظر عما ينتـاب هذه المسيرة من تقطع وتعثر وإلتواءات.

المبادرة الأميركية :
سقف العملية التفاوضية الراهنة

١ـ محاولات السلطة الفلسطينية لاحتواء ولجم الحركة الجماهيرية هي انعكاس لخيار سياسي جوهره المراهنة على الجهود الأميركية لإخراج مسيرة أوسلو من مأزقها الذي بات مستعصياً. فالتسليم بالطريق المسدود الذي انتهت إليه هذه المسيرة البائسة، لا يترتب عليه بالنسبة للسلطة الفلسطينية البحث عن استراتيجية نضالية وسياسية جديدة قادرة على شق الطريق نحو الأهداف الوطنية. أنه يقود، بالعكس، إلى التمسك باستراتيجية عقيمة قوامها التعلق باتفاقيات أوسلو والمطالبة بإلزام إسرائيل بتنفيذها وتعليق الآمال على الدور الأميركي الضاغط على إسرائيل بهذا الاتجاه..

على هذه القاعدة باتت المطالبة بإعلان المبادرة الأميركية الهم الرئيسي للسلطة الفلسطينية، رغم أن هذه «المبادرة» وصفت بحق، من قبل أوساط السلطة، عندما تم تقديم عناصرها للمرة الأولى، بأنها نسخة منقحة من خطة نتنياهو مزوقة برتوش تجميلية أمريكية. وهذا ما أكدته أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، عندما أشارت إلى أن المبادرة الأميركية هي أقرب إلى الإقتراحات الاسرائيلية منها إلى الإقتراحات الفلسطينية.

٢ـ تقوم هذه المبادرة (الخطة) الأميركية التي قدمتها وزيرة

الخارجية الأميركية إلى رئيس السلطة الفلسطينية في ١/ ٢/ ١٩٩٨، تقوم هذه المبادرة على منهج التوازي (!) في تطبيق الالتزامات من الجانبين وفقاً لجدول زمني محدد على النحو التالي:

* **المرحلة الأولى** تمتد من الاسبوع الأول إلى السادس. بعد إعلان القبول الرسمي للمقترح الأميركي من الجانبين يتم مايلي:

١- تتشكل لجنة ثلاثية أمنية بهدف التركيز على التهديد الذي يمثله الارهاب.

٢- يتم تفعيل التنسيق الأمني الثنائي الاسرائيلي - الفلسطيني بدون شروط وعلى كافة المستويات وبتعاون كامل. وسوف تجتمع لجنة التنسيق الثلاثية مرة كل اسبوعين وتقدم تقاريرها حول تقييم التعاون الأمني إلى رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الحكومة الإسرائيلية مباشرة.

٣- خلال اسبوعين سوف يطبق الجانب الاسرائيلي النبضة الأولى من إعادة الانتشار، كما أعلنت في آذار ١٩٩٧ وهي تعني تحويل ١,٩ بالمئة من منطقة (ج) إلى منطقة (ب)، و ٠,١ بالمئة من منطقة (ج) إلى منطقة (أ)، و ٧ بالمئة من منطقة (ب) إلى منطقة (أ).

٤- يلتزم الجانب الفلسطيني بأن يصدر خلال هذه الفترة مرسوماً رئاسياً يحظر التحريض (!).

٥- يتم إنشاء لجنة ثنائية اسرائيلية - فلسطينية لمعالجة التحريض تضم مسؤولاً من كل جانب + صحفي من كل جانب + رجل أمن من كل جانب + رجل قانون من كل جانب. ويمكن أن يشارك فيها الأميركيون.

٦ـ تتشكل لجنة أميركية ـ فلسطينية للتعامل مع قضايا أمنية محددة مثل متابعة ملفات أشخاص ارتكبوا عمليات ارهابية أو شاركوا فيها بمعرفة وضعهم (هل تمّ اعتقالهم، هل حوكموا، هل مازالوا في السجن؟...).

٧ـ اللجنة الأمنية الثلاثية سوف تعالج قضايا الارهاب الخارجية على المستوى الاقليمي وسوف تضع آليات تطبيق ومراقبة دائمة لعملية تدمير البنى التحتية للإرهاب.

٨ـ تصادق اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على رسالة رئيس السلطة الفلسطينية إلى الرئيس الأميركي بشأن البنود الملغاة من الميثاق.

* **المرحلة الثانية** تمتد من الاسبوع السادس إلى نهاية الاسبوع الحادي عشر. يقوم الجانب الاسرائيلي باعادة الانتشار بتحويل ٥ بالمئة من منطقة (ج) إلى منطقة (ب). وبالمقابل يلتزم الجانب الفلسطيني بما يلي:

١ـ يصادق الرئيس الفلسطيني على قانون حيازة الأسلحة بعد اقراره من المجلس الفلسطيني.

٢ـ يقدم الجانب الفلسطيني إلى الاسرائيليين قائمة بأسماء أفراد الشرطة الفلسطينية.

٣ـ يتفرع عن اللجنة الثلاثية لجنة فرعية ثلاثية لمعالجة قضايا تهريب الأسلحة.

٤ـ يعقد اجتماع للجنة الارتباط العليا ولجنة التوجيه لبحث مسألة «نقل المشبوهين» (المقصود هو تسليم المطلوبين).

* **المرحلة الثالثة** في الاسبوع الثاني عشر. يقوم الجانب الاسرائيلي

بنقل ٥ بالمئـــة من منطقـــة (ج) إلـى (ب) + ١بالمئـة مـن (ج) إلى (أ) + ٥ بالمئة من (ب) إلى (أ).

٣- في ضوء ما تقدم، وبالخلاصـــة، يتضح مـا يلـي: إن العنـاصر الرئيسـية لهذه المبـادرة تقوم على اختزال النبضتين الأولى والثانيـة من عملية إعادة الانتشـار المفترضة من الضفة الغربية بتحويل ١٣,١بالمئة من مناطق (جـ) و(ب) إلى منطقة (أ)، وتحويل ١١,٩ بالمئـة من المنطقة (جـ) إلى المنطقـة (ب)، بحيث تصبح المسـاحة الإجماليـة للمنطقـة (أ) حوالي ١٦بالمئة من إجمالي مساحة الضفة الغربية مستقطعة منها مساحة القدس(*) ومحيطها والمنطقة (ب) حوالي ٢٤ بالمئة من مساحة الضفة المجتزأة.

وتتجاهل المبـادرة الأميركيـة النبضـة الثالثـة من إعـادة الانتشـار التي ينص عليها اتفـاق أوسلو ٢ وبروتوكول الخليـل، أو تحيلها للبحث في إطار لجنـة ثلاثيـة تعمل بـالتوازي مع مفاوضات الوضـع الدائم، ممـا يعني عملياً إحالتهـا إلى جدول أعمـال هذه المفاوضـات. وفـي المقـابل تطرح المبـادرة على الجـانب الفلسـطيني سلسلة طويلـة من الالتزامـات الأمنيـة والسياسـية أهمها: إصدار مرسـوم رئاسـي بحظـر التحريض (!)، تفكيك البنيـة التحتية لفصـائل المعارضـة، إصدار قـانون بتحريم حيـازة الأسـلحة، تشكيل لجنـة للبحث في تسـليم المطلوبين لإسـرائيل، مصادقة اللجنـة التنفيذية على تحديد المواد التي تم إلغاؤها من الميثاق الوطني، ... الخ.

٤- خلال الزيـارة التـي قـام بهـا دينيس روس للمنطقـة (نهايـة آذار / مـارس، مطلع نيســـان/ابريل ١٩٩٨) بعـد انتهـاء أزمـة تفتيـش القصـور

(*) حول مساحة القدس المستقطعة من مساحة الضفة الغربية راجع الملحق رقم ٣.

الرئاسية بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، جرت مفاوضات مكثفة لوضع الصياغات التفصيلية لعناصر هذه المبادرة. وهكذا باتت هذه العناصر سقفاً جديداً للعملية التفاوضية وأصبحت هي القاعدة التي تجري على أساسها المفاوضات. إن مراكز القرار في السلطة الفلسطينية تبرر موافقتها من الزاوية العملية على هذه المبادرة الأميركية بل ومراهنتها عليها بحجة أنه ليس ثمة بديل للخروج من المأزق الراهن. هذا المنطق يجانب الحقيقة، أولاً لأن هذه المبادرة، حتى إذا نجحت ووجدت طريقها إلى التنفيذ، لن تضمن الخروج من المأزق. بل هي، في أفضل الحالات ستعني ترحيله إلى مفاوضات الوضع الدائم. وثانياً لأن ثمة خياراً بديلاً ملموساً وواقعياً بات يتبلور ويحظى بقبول واسع بين مختلف الأوساط القوى الوطنية.

وهذا الخيار البديل هو القائم على الجمع بين استراتيجية نضالية أساسها رفع وتيرة التعبئة الجماهيرية وصولاً لاستئناف مسيرة الإنتفاضة من جهة، وبين استراتيجية تفاوضية جديدة ترتكز إلى قرارات الشرعية الدولية والإشراف الدولي الجماعي على عملية السلام من جهة أخرى. ولكن الشريحة المتنفذة في السلطة الفلسطينية تتجاهل هذا البديل عمداً كونه يتناقض مع مصالحها الفئوية الأنانية.

وهكذا، فإن سياسة إدارة العملية التفاوضية على قاعدة المراهنة على المبادرة الأميركية تقترن بسياسة داخلية تقوم على تعطيل الوصول إلى إجماع، أو شبه إجماع وطني على مواجهة سياسة حكومة إسرائيل، وتتجلى سياسة التعطيل هذه بسلسلة طويلة من الممارسات، التي تعكس حقيقة سياستها البائسة في إدارة العملية التفاوضية.

(3)

السلطة الفلسطينية :

الهيمنة على المؤسسات والأزمة الاقتصادية المتفاقمة

١- إن سياسة الشريحة المتنفذة في السلطة الفلسطينية تقوم على الإمساك بالأوضاع الداخلية لمؤسسات السلطة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني من خلال الهيمنة عليها وتهميش دورها وإخماد الأصوات المعارضة داخلها وبما يضمن انضباطها الكامل لتوجهات السلطة وقراراتها. وتغطي هذه السياسة وزارات السلطة والمجلس الفلسطيني (المجلس التشريعي) كما تغطي مؤسسات المجتمع المدني بدءاً من البلديات مروراً بوسائل الإعلام الرسمية منها وغير الرسمية وانتهاءً بالنقابات العمالية والاتحادات المهنية والجمعيات وهيئات حقوق المواطن والإنسان. فعلى صعيد وزارات السلطة يجري إغراقها بأعداد كبيرة من الموظفين وكبار الموظفين الموالين لسياستها وتُبنى في إطارها مراكز قوى متنافسة وأحياناً متصارعة لإحكام السيطرة عليها كما تستخدم الموازنات المخصصة لها لمزيد من إحكام هذه السيطرة، الأمر الذي يحولها إلى إدارات ضعيفة في أدائها وفي علاقتها مع المجتمع واحتياجاته في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويشل دورها في المساهمة في إعادة بناء وتطوير وتنمية الخدمات والبنى التحتية الفلسطينية التي دمرها الاحتلال في الصناعة والزراعة والتعليم والإسكان والصحة

والمواصلات وغيرها من فروع الاقتصاد الفلسطيني ومجالات الحياة الوطنية.

٢ـ على صعيد المجلس التشريعي (المجلس الفلسطيني) فإن سياسة السلطة تقوم على ترويضه وإسكات الأصوات المعارضة داخله وعلى تعطيل دوره في التشريع وسن القوانين وفي الرقابة على السلطة التنفيذية ومحاسبتها على أدائها. إن حصيلة عامين من عمل المجلس تبدو هزيلة، حيث يقف هذا المجلس عاجزاً عن مساءلة ومحاسبة السلطة التنفيذية ووزاراتها وسن القوانين والتشريعات ووضع حد لعمل الاحتكارات التي تديرها الشريحة المتنفذة في السلطة وتدمر الاقتصاد الوطني وتضع قيوداً واسعة على فرص تنميته ومحاسبة المسؤولين عن الفساد وهدر المال العام ووقف العبث في صحة المواطن في قضايا الطحين الفاسد والمواد الغذائية والأدوية الفاسدة، كما يقف عاجزاً عن حماية حقوق الإنسان والمواطن والتصدي للاعتقالات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان وعن التدخل في فوضى الأجهزة الأمنية وتضارب صلاحياتها وما ينتج عن ذلك من معاناة يعيشها الوطن والمواطن.

وإذا كان ليس من الواقعية في شيء الرهان على دور واسع للمجلس التشريعي (المجلس الفلسطيني) في إصدار القوانين وسن التشريعات بحكم القيود التي فرضتها اتفاقية أوسلو٢ على تكوين وصلاحيات المجلس، إلا أن لهذا المجلس دوراً يستطيع القيام به في تنظيم شؤون المجتمع الفلسطيني. فالاتفاقية المذكورة لا تجيز له إصدار تشريعات بما فيها تلك التي تلغي قوانين سارية المفعول أو أوامر عسكرية تفوق ولايته، فضلاً عن أنها تعطي للجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية المشتركة ـ غير

الموجودة عمليا ـ صلاحية الاعتراض على القوانين والتشريعات التي يشير إليها البند الرابع من المادة الثامنة عشرة(*) من تلك الاتفاقية. غير أن قيود هذه الاتفاقية لا تلغي أن يكون لهذا المجلس دور في التشريع في حدود ولايته ولا تبرر سلوك السلطة التنفيذية في تعطيل دوره في تنظيم عدد واسع من مجالات الحياة التي تهم المجتمع أو في تعطيل دوره على صعيد الاشتباك المحدود مع سياسات وممارسات سلطات الاحتلال، كما لا تبرر سلوكها في تعطيل المصادقة على أكثر من مئة وخمسين قراراً وتشريعاً صدرت عن المجلس ولا زالت معلقة ومعطلة دون أسباب مقنعة.

ويأخذ ترويض المجلس الفلسطيني وتهميش دوره وتحويله إلى ديوان مظالم لا حول له ولا قوة أشكالاً متعددة تصب جميعها في مجرى سياسة الشريحة المتنفذة في السلطة القائمة على نزعة الهيمنة والانفراد والتفرد بالقرار السياسي وبكل ما يتصل بحياة وشؤون المجتمع وعلى تجويف وتقويض أسس الحياة الديمقراطية، حيث لا تكتفي هذه الشريحة بتهميش دور المجلس في المحاسبة والمساءلة والمراقبة على أعمال السلطة التنفيذية ودوره في سن العديد من القوانين والتشريعات في حدود ولايته والتي تعكس حاجة موضوعية لتنظيم حياة المجتمع، بل هي تسعى كذلك من خلال تشكيل كتلة رسمية لحركة فتح في المجلس للحد من انفلاتات واحتجاجات عدد من نوابها على سلوك السلطة والشريحة المتنفذة في

(*) ينص البند المذكور في المادة ١٨ من اتفاق أوسلو٢ على التالي: «كل تشريع، بما في ذلك التشريع الذي يعدل أو يلغي القوانين القائمة أو الأوامر العسكرية، والذي يتجاوز ولاية المجلس أو الذي يتنافى على أي نحو آخر مع احكام «إعلان المبادئ» وأحكام هذا الإتفاق أو أي إتفاق آخر قد يتم التوصل إليه بين الفريقين خلال الفترة الإنتقالية، يعد ملغى وباطلا من أصله».

إطارها، وتبذل من خلال ذلك المحاولات الدؤوبة والمتكررة لضبط ميولهم ومواقفهم التي أخذت بشكل متزايد في الفترة الأخيرة تتصرف بهامش من الاستقلالية النسبية عن السلطة تحت تأثير الحركة الجماهيرية والمزاج الشعبي وانسداد آفاق عملية أوسلو وتفاقم تناقضاتها.

وفي هذا الاتجاه أيضاً تمارس الضغوط على المجلس من أجل طي صفحات الفساد وهدر المال العام ويوضع جانباً الحديث عن إجراء تعديل وزاري يهدئ الاحتقان في علاقة المجلس بالسلطة التنفيذية، والاحتقان في علاقة السلطة بالمجتمع والأوساط والقوى السياسية كذلك. وبسبب سياسة السلطة لا زالت القوانين التي أقرها المجلس مجمدة بانتظار توقيع الرئيس على الرغم أنها لا تقع في دائرة القيود التي تفرضها المادة الثامنة عشرة من اتفاقية أوسلو ٢، بينما وضعت على نار حامية عملية صياغة القوانين التي تتطلبها المبادرة الأميركية وتقديمها للمناقشة في المجلس كقانون الأحزاب، الذي لا حاجة وطنية موضوعياً له والذي يراد له أن يكون الأساس القانوني لتحريم «التحريض» والأساس القانوني الذي تستند إليه السلطة في مصادرة استقلالها وحقها في التعبير عن مواقفها وسياساتها في إطار احترام التعددية السياسية والحزبية، وقانون الأسلحة النارية الذي لا وظيفة له غير تجريد المواطن الفلسطيني من حقه في الدفاع المشروع عن النفس في وجه قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين المسلحة، وغير ذلك من القوانين. واختزلت الاستجابة لمطالبات بعض النواب بتقديم موازنة ١٩٩٨ لمناقشتها في المجلس، بعرض شفهي من قبل وزير المالية، في حين بدأت السنة المالية وبدأ بتنفيذ الصرف بمعزل عن أية توصيات أو ملاحظات يمكن أن يتخذها المجلس، وهي توصيات تلقى عادة الإهمال من قبل السلطة التنفيذية.

٣- إذا كـانت سياسـة السلطة للإمسـاك بالأوضـاع الداخليـة الفلسطينية تحقق نجاحـاً يترك أشكالاً من التوتـر في علاقاتها مع وزارات السلطة ومع المجلس التشـريعي (المجلس الفلسـطيني)، فإن سياسـتها هذه تنتج توترات ليس من السـهل السيطرة عليها في علاقتهـا مع مؤسسـات المجتمع المدني الفلسـطيني، التي تجد نفســها متحـررة من قيود الاتفاقيـات التـي تم التوقيع عليهـا مـع حكومـة إسـرائيل وتجد نفسـها في اشـتباك مستمر مـع سياسـة سـلطات الاحتـلال ومجلس المسـتوطنات الذي يشـكل أحـد أذرع السياسـة العدوانيــة التوســعية لحكومــة إســرائيل، هذه السياســة التي تلحـق أفدح الأضـرار بمصـالح وحقوق تقريبـاً جميـع الطبقـات والفئـات الاجتماعيــة والوطنية وعلى أكثر من صـعيـد، سياسي واجتماعي واقتصادي وعلى أكثر من صـعيد مـادي ومعنوي، كما تجـد نفسـها في الوقت نفسـه متضررة ليس فقط مـن السياســة الاجتماعيــة - الاقتصاديــة للسـلطة ومـن التضييق على الحريـات العامـة والديمقراطيـة، بل ومـن سياسـة التدخل فـي شـؤونها ومن التعيين البـيروقراطي لإداراتهـا واحتوائها وإلغـاء اسـتقلالها الذاتي وفرض السيطرة والهيمنة عليها وتحويلها إلى واجهات سياسية تنحصر وظائفها في تقديم الخدمات أو في تأييد سياستها التفاوضية أو سياستها العامة.

ومثل هـذه السياسة التي تمارسـها السـلطة بشكل عـام في علاقاتها مع مؤسســات المجتمع المدني ليســت عقيمـة وحسـب بـل هي ضـارة بمصـالح المجتمع وفئاتــه المختلفـة وبالمصــالح الوطنيــة كذلك، لأنهـا مـن بين أمور أخرى، تقوم علـى احتواء الحركـة الجماهيريـة والحركـة السياسـية وفرض الوصـايـة عليهـا وتقنين مسـتوى وحدود اشـتباكها مـع المواقف والسياسـات التفاوضية والعامة لسلطات وحكومة الاحتلال.

ولا تلجأ السلطة بشكل عام وشريحتها العليا المتنفذة بشكل خاص إلى هذه السياسة في علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني، التي كان لها على امتداد سنوات طويلة دور هام في الاشتباك مع سياسة الاحتلال، مصادفة، بل أنها تتعمد ذلك، انطلاقاً من رهانها على الدور الأميركي في التسوية وبسبب عدم استعدادها للقبول بالخيار الوطني البديل، الذي بدأ يحظى بدعم واسع نسبياً من مختلف القوى والهيئات والشخصيات الوطنية والديمقراطية والإسلامية، خيار الاشتباك مع سياسة سلطات الاحتلال والاستعداد لمواجهتها بحركة جماهيرية منظمة تفرض على حكومة إسرائيل إعادة النظر بسياستها وأطماعها العدوانية التوسعية.

٤- إن الجمود، الذي تعاني منه مسيرة أوسلو ينعكس تدهوراً متزايداً في مختلف مناحي الحياة وبشكل خاص ترديا متفاقماً للوضع الاقتصادي ولمستوى معيشة المواطنين. فقد تبددت جميع الأوهام التي روجت لها أوساط السلطة حول بداية رحلة تحرير الوطن انطلاقاً من «المدن المحررة» وظهر بوضوح للرأي العام الفلسطيني أن مخطط إعادة الانتشار كما جرى بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو٢ هو في جوهره إعادة تنظيم للاحتلال ويشبه إلى حد بعيد خروج قوات الأمن من الساحة الداخلية للسجن لتحيط به من خارج أسواره، كما تبددت الأوهام حول عودة النازحين الفلسطينيين، الذين اضطروا تحت ضغط الاحتلال إلى مغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عدوان ١٩٦٧، وحول المعابر والممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والأوهام حول الرخاء الاقتصادي وتحويل مناطق السلطة الفلسطينية إلى سنغافورة جديدة(!) في منطقة الشرق الأوسط. ولم تكن حصيلة هذه التطورات التي انعكست بآثار سياسية واجتماعية واقتصادية سلبية للغاية على الوطن والمواطن في الأراضي

الفلسطينية المحتلة إلا النتيجة الطبيعية والمنطقية للاتفاقيات التي انطوت على الكثير من الاملاءات وعناصر الإجحاف بالمصالح والحقوق الوطنية الفلسطينية، والتي افتقرت حتى إلى آلية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وتركت هذه الآلية تحت رحمة الطرف الإسرائيلي الأقوى ورهناً لإرادته ومخططاته وأطماعه العدوانية التوسعية.

لقد طالت حصيلة التطورات التي تلت التوقيع على الاتفاقيات مع حكومة إسرائيل بآثارها السلبية الواسعة جميع نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فقد أدت واقعياً إلى تمزيق الوطن المحتل بعدوان ١٩٦٧ إلى كيانات ثلاثة في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة يخضع كل كيان منها لظروف تختلف فيما بينها إلى درجة باتت تهدد الوحدة السياسية والإقليمية، التي أشارت إليها الاتفاقيات في نصوصها دون أن تضع ضوابط تضمن احترامها.

كما أدت الاتفاقيات المذكورة إلى زيادة حدة التوترات الاجتماعية في الشارع الفلسطيني، وإلى زعزعة أسس الاستقرار التي يحتاجها الشعب الفلسطيني، الذي يرزح تحت الاحتلال؛ من جهة بسبب انعكاس سياسة حكومة إسرائيل على الأوضاع الاقتصادية في الوطن المحتل. ومن جهة أخرى بفعل السياسة الاجتماعية الاقتصادية للسلطة ذاتها وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري وهدر المال العام وأولويات إنفاق الموازنة العامة على النفقات الجارية لتغطية احتياجات ورواتب الإدارات والأجهزة على حساب النفقات الاستثمارية الضرورية للحفاظ، بأقله، على مستوى معيشة المواطن التي تدهورت بعد التوقيع على اتفاق أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، ولتطوير وتنمية البنى التحتية لفروع الاقتصاد التي دمرها الاحتلال.

٥- يكشف العديد من الدراسات الرسمية وغيرها الصادرة عن مؤسسات السلطة وعن مراكز أبحاث أهلية عن حجم المعاناة التي يعيشها المواطن الفلسطيني في ظل اتفاقات أوسلو، حيث تؤكد هذه الدراسات أن المواطن الفلسطيني يعيش في الريف الفلسطيني الذي لا زال يخضع للسيطرة الكاملة لسلطات وقوات الاحتلال ظروف حياة تقترب من حدود عدم الاحتمال. فهذا المواطن لا يعاني من تسلط الاحتلال وممارساته البربرية وحسب، بل يعاني كذلك من التردي المتزايد في أوضاعه المعيشية والاقتصادية دون أن يجد في السلطة الفلسطينية عنواناً للتخفيف من معاناته. وتزداد هذه المعاناة يوماً بعد يوم بفعل سياسة الاستيطان التي يرعاها كل من حكومة إسرائيل ومجلس المستوطنات والتي تستهدف الأرض الفلسطينية كما تستهدف تطويق التجمعات السكانية الفلسطينية بكتل استيطانية تتمدد كالسرطان في جسم الريف الفلسطيني وتهدد أمن واستقرار وحياة هذه التجمعات، كما تهدد أمنها الغذائي والبيئي تارة من خلال الاعتداء على الثروة الزراعية وتخريبها وتارة أخرى من خلال تحويل بعض مناطق الريف إلى مكب لنفايات المستوطنات وعدد من مناطقها الصناعية، التي تبتلع هي الأخرى المزيد من الأرض الفلسطينية.

كما تكشف هذه الدراسات حقائق مذهلة حول التراجع المتزايد في أداء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، هذا التراجع، الذي تنعكس نتائجه بأشكال متعددة على العمال ومستوى المعيشة والدخل لقطاعات جماهيرية واجتماعية واسعة، باتت تنظر إلى عملية أوسلو باعتبارها المسؤول الرئيسي عن هذا التراجع، الذي يطال الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام ومساهمة كل من فروع الاقتصاد الوطني في هذا الناتج بشكل خاص وما يترتب على ذلك من اختلالات في هيكل العمالة وهيكل الإنتاج ومن تشويه

واسـع لبنيـة الاقتصـاد وتعميق لحالـة التبعيـة التي يعيشـها ولحالـة الإلحاق بالاقتصـاد الإسرائيلي. فالزراعـة لم تعد تشـكل كما كانت فـي السابق النواة الصلبـة في هذا الاقتصـاد ويكـاد دور القطاع الصنـاعي فيـه لا يذكر بينما يتطور القطـاع الحكومي غير المنتج ويتحول إلى العمـود الفقري في هيكل العمالة فـي الوقت الذي تشهد فيه الواردات الخارجيـة تراجعاً عاماً بعد عام بسـبب سياسـة الحصـار والخنق الاقتصـادي، التـي تفوق خسـائرها المنح والقـروض التـي تقدمهـا الـدول والمؤسسـات الدوليـة المانحـة للسـلطة الفلسـطينية، هذه السياسـة التي وصل عـدد أيـام الإغلاق بسـببها إلى نحو ٤٠٠ يوم منذ قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥ ووصلت خسائرها أكثر من ملياري دولار أميركي حتى نهاية العام ١٩٩٧.

إن المواطن الفلسـطيني بدأ يدرك أكثر فـأكثر النتائج المدمرة لاتفاقات أوسـلو علـى الاقتصـاد الوطنـي، وبخاصـة نتائج اتفـاق بـاريس الاقتصـادي، الذي يضـع قيوداً لاحـدود لهـا على تطـور هذا الاقتصـاد وفرص التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة، فهو يدرك أن أكـثر من ٦٠بالمئـة من المواطنين في الضفـة الغربية وقطـاع غزة يعيشون فـي حالة فاقـة إن لم يكن في حالة فقر حقيقي تتفـاوت درجاتـه بين المدينـة والريف والمخيم وبين المحافظات نفسها كمـا بين الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا في الوقت الذي يتراجع فيه مسـتوى المعيشـة ومعدل الدخل باسـتمرار ويتفـاقم فيـه الغلاء وارتفـاع الأسـعار ويسـود الحياة الاقتصـاديـة ركود لانهايـة له إلا بتجـاوز الاتفاقيات الموقعـة مع حكومـة إسـرائيل وبرحيل الاحتـلال. وتطـال هذه الاتفاقيـات بنتائجهـا المدمرة كذلـك أوضـاع العمالـة ومعـدلات البطالـة التـي تصل إلى أرقـام مفزعـة تتفـاوت هـي الأخرى فـي حدتهـا ومعدلاتهـا بين قطـاع غزة والضفـة الغربيـة وبين المدينـة والريف والمخيم وبيـن المحافظـات كذلك،

وتعبر عن نفسها بأشكال متعددة بدءاً بالبطالة الدائمة التي تصل في معدلها العام إلى نحو ٢٥ بالمئة من القوى العاملة الفلسطينية مروراً بالبطالة الجزئية والموسمية وانتهاءً بالبطالة التي تولدها سياسة الإغلاق والخنق الاقتصادي، التي ترهق كاهل القوى العاملة وتأتي على مدخراتها، هذا إذا ما توفرت لديها مثل هذه المدخرات، الأمر الذي يبقي على حالة الفقر الحقيقي، التي أصبحت ملازمة لحياة أغلبية واسعة من المواطنين الفلسطينيين.

٦- تلقي السلطة اللوم في تدهور الأوضاع الاقتصادية وتردي مستوى معيشة المواطن على السياسات والإجراءات الإسرائيلية، وهذا صحيح بكل تأكيد، لكنها تتجاهل في الوقت نفسه أن اتفاق باريس الاقتصادي، الشق الاقتصادي لاتفاق أوسلو، يضع بيد إسرائيل مفاتيح التحكم بالوضع الاقتصادي الفلسطيني وبالسياسة المالية والنقدية وتلك التي تحدد وتتحكم بالموارد المالية من ضرائب وجمارك وغيرها وبحركة التجارة من صادرات وواردات، ويمنحها القدرة بالتالي على إخضاع هذا الاقتصاد لمصالحها الاقتصادية واعتباراتها الأمنية، كما تتجاهل أن سياستها المالية والاقتصادية ونشاطها الكومبرادوري والطفيلي لا يساعد في تخفيف الأعباء عن الاقتصاد الفلسطيني ولا يفتح أمامه آفاقاً للتطور والتنمية.

وإذا كانت مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية والوطنية وبخاصة العمال وجماهير الكادحين يشعرون بانعكاس تدهور الأوضاع الاقتصادية على مستوى معيشتهم وأمنهم الاجتماعي والاقتصادي، فإن جماهير الريف تكتوي هي الأخرى بالنتائج المترتبة على تدهور هذه الأوضاع وعلى سياسة السلطة، خاصة عندما تطرح على بساط البحث في حياتها اليومية

ومعاناتها من الهجوم الاستيطاني على ما تبقى لها من الأرض المقارنة - المفارقة بين تحويل حكومة إسرائيل للكثير من المستوطنات والمدن والكتل الاستيطانية إلى مناطق تطوير من الدرجة الأولى بكل ما يترتب على ذلك من دعم وتسهيلات على مستوى رصد المخصصات المالية ومستوى تطوير الخدمات والبنى التحتية وبين إهمال السلطة الفلسطينية للريف وتدني خدماتها فيه لمساعدته على الصمود في معركة الدفاع عن الأرض.

إن سياسة حكومة الاحتلال مسؤولة دون شك عن تردي وتدهور أوضاع الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وحول هذا تتوحد مواقف الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال. غير أن هذا التوحد في المواقف من سياسة حكومة إسرائيل لا يرقى إلى مستوى النشاط الواعي في النضال من أجل تحرير الوطن والمواطن من النتائج المترتبة على هذه السياسة بسبب من سياسة السلطة ذاتها، سواء سياستها التفاوضية أم سياستها الاجتماعية - الاقتصادية.

في هذا السياق تبرز أهمية التحضير لمؤتمر وطني تشارك فيه القوى السياسية والفعاليات الإقتصادية والبلديات والنقابات والإتحادات المهنية وغيرها للبحث في برنامج للتصحيح الإقتصادي لإنقاذ الإقتصاد الوطني من الأخطار التي تهدده ولمعالجة الخلل الذي أخذت أبعاده تتسع بين النشاط الإقتصادي الذي يؤسس لتنمية وطنية رغم الظروف الصعبة وقيود اوسلو وبين النشاط الكومبرادوري والطفيلي الذي يسد الطريق، أمام متطلبات التنمية الوطنية ويعمق إرتباط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد الإسرائيلي.

الحوار الوطني المعطل
وشلل مؤسسات م.ت.ف.

١- إن سياسة الرهان على المبادرة الاميركية، باعتبارها البديل الوحيد المتاح للمأزق الراهن، لا يقتصر ضررها على الركض العقيم وراء أوهام خادعة وتبديد الوقت الثمين الذي تستغله حكومة نتنياهو لفرض وقائع جديدة على الأرض يومياً، إن لها انعكاسات سلبية على الوضع الوطني الفلسطيني كما على إمكانية تطوير الموقف العربي والإقليمي والدولي لصالح قضية الشعب الفلسطيني.

أبرز هذه الانعكاسات على الصعيد الداخلي الفلسطيني يتمثل في إحجام السلطة الفلسطينية عن متابعة مسيرة الحوار الوطني الشامل، حيث باتت أوساط مقررة في السلطة تجاهر بإعلان موقفها المناهض للحوار الذي ترى فيه إحراجاً للسلطة أمام الأمريكيين الذين تتمحور مبادرتهم على مطلب قمع المعارضة لا التحاور معها. ويتضح أكثر فأكثر أن هذه هي العقبة الرئيسية التي تحول دون المباشرة في حوار شامل يتناول بجدية جوهر القضايا التي تتعلق ببلورة أساس سياسي واضح لاستعادة الوحدة الوطنية.

وإذا كان هذا هو السبب الرئيسي لتعطل الحوار، فإن هذا لا ينفي من

جهة أخرى أن بعض فصائل المعارضة مازالت ترى للحوار وظيفة وحيدة هي تنظيم العلاقة مع السلطة بما يسمح بتفادي القمع السلطوي، ومازالت تميل بالتالي إلى صيغة الحوار الثنائي مع السلطة بديلاً عن الحوار الشامل. ومن المؤكد أن هذا الموقف لا يساعد في تعبئة الضغط الجماهيري والسياسي المطلوب لتفعيل خيار الحوار الوطني بصفته سبيلاً للتوصل إلى اتفاق سياسي يوفر للشعب الفلسطيني ولقضيته الوطنية، مخرجاً من الطريق المسدود الذي تراوح فيه.

إن سياستنا إزاء قضية الحوار الوطني، هي الاستمرار في الضغط على السلطة وقيادة فتح لمواصلة العملية التي انطلقت مع اجتماعات هيئة الحوار الوطني في نابلس في شباط / فبراير ثم لقاء سكرتاريا الحوار في نيسان / أبريل ١٩٩٧ والجولات الحوارية الأخيرة (منتصف آب / أغسطس ٩٧) في غزة ورام الله. إن الغرض من هذا هو التوصل إلى قواسم مشتركة بين جميع أطراف الحوار والوصول إلى برنامج للإنقاذ الوطني وإرساء استراتيجية نضالية وتفاوضية جديدة تتجاوز نهج أوسلو وإطاره التفاوضي، وبما يمكّن من إعادة الاعتبار لمؤسسات م.ت.ف. الائتلافية ويضع حداً لسياسة الإنفراد والتفرد واحتكار القرار.

إن هذا الموقف يترتب عليه في المقام الأول مواصلة الضغط السياسي والشعبي على السلطة وتصعيد هذا الضغط بمختلف الوسائل وأشكال التعبئة الجماهيرية من أجل فضح سياسة التباطؤ والتقطع في الحوار، والرهان على المبادرة الاميركية ولا شيء سواها وما يترتب على ذلك من إدارة الظهر للحوار الوطني وللنتائج الأولية التي مهدت لها بداياته، وطغيان مفهوم الاستخدام التكتيكي الآني للحوار وتغليبه على

ضرورة التأسيس السياسي لقواسم مشتركة ومن مواصلة وتفعيل العملية بما يمكن من تعجيل بلوغها أهدافها في استعادة وحدة الصف على أساس برنامج وطني مشترك.

٢- إن بعض أوساط السلطة الفلسطينية تسعى إلى استغلال الدعوات الضرورية والمشروعة لتفعيل مؤسسات م.ت.ف. واستقلالها عن أجهزة السلطة، وذلك بهدف التنصل من موجبات الحوار الوطني، واعتبار تفعيل بعض هيئات المنظمة بديلاً للحوار، أو ميداناً وحيداً له.

ولكن هذا الموقف يتجاهل حقيقة أن تفعيل مؤسسات المنظمة هو ليس إجراءً تنظيمياً شكلياً بل هو في الجوهر مسألة سياسية تتعلق بالقاعدة السياسية التي تعمل على أساسها هذه المؤسسات من جهة، وبدورها في تأمين المشاركة الحقيقية في صوغ القرار الوطني من جهة أخرى. وهذا يعني أن تفعيل المنظمة ومؤسساتها يتطلب توفير مجموعة من العوامل هي بالضرورة نتيجة للحوار الوطني لامدخلاً اليه ولا بديلاً عنه، وتتمثل هذه العوامل والعناصر بما يلي:

أ - إعادة بناء الأساس السياسي للإجماع الوطني الذي يفتح، بدوره، الطريق لاستعادة الائتلاف الوطني في إطار م.ت.ف. وإزالة الصدع الذي أصاب مؤسساتها. وفي هذا الإطار يندرج رد الاعتبار للميثاق الوطني الفلسطيني على قاعدة الحفاظ على جوهر مضمونه المناهض للصهيونية والمتمسك بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وتطوير هذا الميثاق بما يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على العالم والمنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ب - تصحيح الخلل في تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بما يضمن

استعادة التوازن في تعبيره عن التكوين السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية وفي تمثيله لمختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات، كما وشموله لجميع القوى الوطنية والإسلامية الفاعلة.

من جهة أخرى، فإن إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف.، على أسس ديمقراطية يتطلب إجراء انتخابات حرة لعضوية المجلس الوطني في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن وفي الشتات. أما المواقع والتجمعات التي يتعذر فيها إجراء الانتخابات فيتم تحديد أسس اختيار ممثليها من قبل الجزء المنتخب من المجلس نفسه.

جـ - الإصلاح الديمقراطي لمؤسسات م.ت.ف. ولآلية صنع القرار فيها، مما يقتضي ابتداءً الحفاظ على استقلالية هيئات م.ت.ف. عن أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، والعدول عن سياسة احتواء الاتحادات الشعبية في أجهزتها وإداراتها واستيعاب قيادات هذه الاتحادات في الهياكل البيروقراطية العليا للسلطة، الأمر الذي يطرح بدوره، التوجه نحو الانخراط في الحركة الجماهيرية وبالذات الاتحادات الشعبية والمهنية وذلك من خلال الجمع بين مهام إعادة بناء هذه المؤسسات ورد الاعتبار للوائحها وبرامجها وتفعيل دورها.

(5) الإستراتيجية المزدوجة للخيار البديل

١- في مواجهة التردي المتواصل في الوضع الداخلي الفلسطيني، المواكب للمأزق المستعصي الذي تعاني منه العملية السياسية، تبرز وتتأكد، أكثر من أي وقت مضى، واقعية وملموسية الخيار البديل الذي طرحته مبادرة الجبهة الديمقراطية (شباط / فبراير ٩٧)، وجددته قرارات الكونفرنس الوطني العام الثالث (مطلع كانون ثاني / يناير ٩٨).

ويدعو هذا الخيار البديل إلى وقف المفاوضات وتجميد الالتزامات التي يمليها اتفاق أوسلو على الجانب الفلسطيني، بما في ذلك وقف التنسيق والتعاون الأمني مع إسرائيل، حتى توقف الحكومة الإسرائيلية ممارساتها الاستيطانية وتكف عن التنصل من استحقاقات السلام، ومن ثم التوجه إلى تفعيل آليات الحوار الوطني الشامل ليتناول بجدية صلب القضايا المطروحة لصوغ ما يلي:

أ - استراتيجية نضالية فاعلة تعتمد رفع وتيرة التعبئة الجماهيرية وصولاً إلى استئناف مسيرة الانتفاضة.

ب - استراتيجية تفاوضية جديدة ترتكز إلى قرارات الشرعية الدولية والإشراف الدولي الجماعي على عملية السلام.

٢- إن أحد جوانب الخلل الرئيسية لاتفاق أوسلو يكمن في كشف الجانب الفلسطيني على كل أشكال الضغط والابتزاز الإسرائيلي وتجريده، بالمقابل، من عنصر القوة الأساس المتمثل بالانتفاضة الشعبية، التي لا غنى من توفير شروط تجددها باعتبارها حلقة الحسم لتجاوز العقبات التي زرعتها اتفاقات أوسلو في طريق إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولإعادة صياغة نسبة القوى في الصراع مع إسرائيل على قاعدة جديدة.

في مقدمة شروط تجديد الإنتفاضة يقف ما يلي: استعادة الإجماع الوطني عليها كخيار، ونضج الحركة الجماهيرية ذاتها من خلال الصراع الذي تخوض. وفي هذا السياق يكتسي دور القوى السياسية أهمية كبيرة في تأمين التوافق السياسي فيما بينها وبين مختلف القوى الاجتماعية حول الانتفاضة، وفي الإسهام بنضالاتها والمشاركة بتأطيرها وصياغة مطالبها وشعاراتها. وفي الظرف الحالي، فإن قيود اتفاقات أوسلو والتزاماتها الثقيلة تجعل من حسم هذا الخيار، بالنسبة لبعض القوى السياسية والاجتماعية، مسألة قد لا تقوى عليها راهناً. وإلى أن تنعقد هذه الشروط يصبح المطلوب من هذه القوى عدم التصادم مع الحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال أو إعاقتها ومحاولة إجهاضها ضمن سقف الإستخدام التكتيكي الآني.

إن العامل الرئيسي الأول في تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال في إطار استراتيجية نضالية ترمي إلى استئناف مسيرة الإنتفاضة، إن هذا العامل يكون باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة عوامل الاحتقان والتوتر المتفاقم في المجتمع الفلسطيني بسبب سياسات السلطة الفلسطينية، وذلك من خلال وقف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح المعتقلين في السجون الفلسطينية، وتحريم امتهان كرامة المواطنين،

وصون الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام التعددية السياسية، ومكافحة الفساد والرشوة والمحسوبية، ووقف تبذير وهدر المال العام على النفقات الجارية للجهاز البيروقراطي المتضخم، وتوجيه الموارد المتاحة نحو إطلاق عجلة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ولا يقل أهمية عما سبق في تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة توحيد الصف في العمل المشترك من اجل القضايا الوطنية الكبرى التي هي موضع إجماع وطني شامل والاتفاق على بناء أطر وطنية جماهيرية شاملة توحد الجهود والطاقات من اجل: مقاومة الاستيطان، والدفاع عن عروبة القدس، والإفراج عن جميع الأسرى المحتجزين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط، والتصدي لإجراءات الإغلاق والحصار الاقتصادي ومنع التجول والتضييق على حرية التنقل والعمل من اجل افتتاح «الممر الآمن» من أجل تعزيز شروط الوحدة السياسية والمجتمعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن بين القضايا الوطنية الكبرى التي ينبغي أن تكون موضع إجماع وطني شامل مسألة اللاجئين، حيث ينبغي مقاومة المحاولات الهادفة إلى تصفية قضيتهم والمساس بمكانتها من خلال بناء حركة جماهيرية مستقلة وموحدة للاجئين في الوطن والشتات من أجل الدفاع عن مصالحهم وصون حقهم في العودة التي يكفلها القرار ١٩٤.

٣- في ضوء مأزق المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وتوجه حكومة نتنياهو لفرض حلها التصفوي للحقوق الفلسطينية، ينبغي تبني استراتيجية تفاوضية معترضة استنادا إلى منهج آخر يختلف عن الذي أُتبع حتى الآن، في إطار عملية أوسلو، منهج يقود إلى إجراء مفاوضات لإقرار

سلام دائم ومتوازن على اساس تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يقرّان مبادلة الأرض بالسلام والحل الدائم لقضية اللاجئين والنازحين الذي يتطلب تنفيذ القرارين ١٩٤ و٢٣٧.

وتجري هذه المفاوضات، وفقاً لمنطوق القرار ٣٣٨، في اطار صيغة دولية مناسبة تسمح من جهة باستعادة الترابط والتنسيق بين المسار الفلسطيني وسائر المسارات العربية المعنية بالحل، وتكفل من جهة أخرى إشرافاً دولياً جماعياً على عملية السلام تستبدل التفرد الأميركي بالمشاركة الحيوية للأمم المتحدة وسائر القوى الدولية الفاعلة، وبخاصة الإتحاد الأوروبي وروسيا والصين، إلى جانب الولايات المتحدة. وفي هذا السياق فإن الحدود الدنيا التي لا يمكن إبرام أي إتفاق للحل الدائم والمتوازن بدون ضمانها هي:

أ - الإنسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. الأمر الذي يترتب عليه أيضاً إبطال الضم الإسرائيلي للقدس العربية (بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٨) والإعتراف بها عاصمة لدولة فلسطين المستقلة، وتفكيك المستوطنات بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥) ورحيل المستوطنين.

ب - الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني الاستقلال واستعادة السيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

ج - التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة والتنفيذ الفوري للقرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين.

٤- إن عناصر هذا الخيار القائم على استراتيجية نضالية مزدوجة:

ميدانية تعتمد رفع وتيرة التعبئة الجماهيرية وصولا إلى استئناف مسيرة الانتفاضة، **وتفاوضية** ترتكز إلى قرارات الشرعية الدولية والإشراف الدولي الجماعي على عملية السلام.. إن عناصر هذا الخيار البديل تحظى بمصداقية أكبر يوماً بعد يوم بين صفوف الشعب وأوسع الأوساط الوطنية، بما في ذلك كوادر وبعض قيادات القوى السياسية المنخرطة في السلطة الفلسطينية، وهي تشكل قاعدة إجماع وطني لاتشذ عنه سوى الأوساط المتنفذة في السلطة التي تعبر في تكوينها عن المصالح الطبقية الضيقة من البورجوازية الطفيلية والكومبرادورية والفئات البيروقراطية المندمجة معها.

إن هذه الفئات الاجتماعية تخشى على مصالحها الفئوية قصيرة النظر، تلك المصالح المرتبطة مع الوضع الراهن والمتواشجة في الوقت نفسه مع إسرائيل بفعل العلاقات الاقتصادية القائمة من جهة، وما توفره العلاقات الأمنية من جهة أخرى من غطاءٍ للمصالح الاقتصادية التي تدار من البوابة الإسرائيلية وبواسطتها. إن مصالح هذه الفئات وهذه الشريحة الاجتماعية ناجمة عن السيطرة التي تمارسها في المجتمع في إطار ما تمَّ نقله لها من صلاحيات بموجب الاتفاقيات الموقعة والتي وفرت لها موارد مالية من مصادر مختلفة: مساعدات الدول المانحة، القروض، الضرائب المباشرة، الضرائب عبر إسرائيل، الرسوم والجمارك، احتكار استيراد المواد الأساسية...

إن هذه المصالح هي التي تجعل الأوساط المتنفذة في السلطة تتمسك بالمسار السياسي الراهن الذي اختزل، في ضوء تعنت حكومة نتنياهو، بالمبادرة الاميركية وبالرهان عليها. إن هذه المبادرة لاتتعدى كونها خطوة

لإنهاء المرحلة الانتقالية بأقل ما يمكن من استحقاقات على إسرائيل (نبضة إعادة انتشار واحدة عملياً بدلاً من ثلاث نبضات تقع بين ما تطرحه المبادرة الأميركية ـ ١٣,١ بالمئة ـ وما يتمسك به نتنياهو ـ ٩ بالمئة ـ بعد إخضاع السلطة لشروط أمنية وسياسية قاسية تختبر مدى انصياعها للإملاءات الإسرائيلية)، للعبور سريعاً إلى مفاوضات الوضع الدائم وبالتوازي معها المفاوضات حول القضايا المعلقة من المرحلة الانتقالية، وهي مفاوضات بلا سقف زمني محدد، سينخفض منسوبها التفاوضي فضلاً عن نتائجها إلى ماهو أدنى بكثير من القائم حالياً، مما يطرح بشكل جدي احتمال استمرار صيغة المرحلة الانتقالية باعتبارها ـ من حيث الجوهر ومن الناحية العملية ـ حلاً دائماً. إن وضعاً كهذا تستعصي فيه مسيرة أوسلو وتتجمد عند نقطة «الحكم الذاتي الموسع» سيحفز الحركة الجماهيرية ويدفعها إلى تصعيد ضغطها على السلطة والاحتلال في آن معاً، مما يخلق شروط تعزز من إحتمال اقتراب السلطة (وأكثرية فئات الشريحة الاجتماعية التي تعبر السلطة عن مصالحها الطبقية) التي لا ترى في مشروع الحكم الذاتي الموسع سقفاً لطموحها، من أرضية الإجماع الوطني ومن اعتماد الخيار البديل القائم على الاستراتيجية النضالية المزدوجة: استئناف مسيرة الانتفاضة + مفاوضات بالارتكاز إلى قرارات الشرعية الدولية وبإشراف دولي.

(6) سياسة حكومة ائتلاف اليمين في إسرائيل

١- وعلى الصعيد الإسرائيلي تواصل حكومة الائتلاف اليميني الحاكم سياستها العدوانية التوسعية دون أن تجد نفسها في مواجهة مع المعارضة تدفعها للتراجع عن هذه السياسة. وإذا كانت هذه الحكومة تسعى لتقديم نفسها على نحو يوحي بتماسكها وقدرتها على مواصلة السير في سياستها المعادية للسلام، فإنها في حقيقة الأمر لا تستطيع أن تخفي عن الرأي العام صورة ضعفها. فعلى المستوى السياسي تتعرض هذه الحكومة لمجموعة من الأزمات السياسية كان أخرها خروج حزب غيشر بزعامة دافيد ليفي من الائتلاف الحكومي. وعلى المستوى الداخلي تشهد إسرائيل بسبب سياسة هذه الحكومة تراجعاً ملحوظاً في الأداء الاقتصادي يهدد بالتحول إلى حالة من الركود.فقد تراجع معدل النمو في الناتج القومي الإسرائيلي من نحو ٧ بالمئة عام ١٩٩٤ إلى نحو ٢ بالمئة عام ١٩٩٧ والى ١,٢ بالمئة في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٨. وسجل العام ١٩٩٧ انخفاضاً ملموساً في حجم الاستثمار وصل إلى حدود ١٠ بالمئة، وارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة ٦,٦ بالمئة عما كان عليه في العام السابق، وواصلت معدلات البطالة ارتفاعها حتى وصلت ١٠ بالمئة من القوى العاملة مطلع عام ١٩٩٨. وفي الوقت نفسه يشهد المجتمع الإسرائيلي زيادة

في حدة التوترات الاجتماعية بفعل التآكل النسبي في الأجور والرواتب وزيادة معدلات البطالة، هذا إلى جانب إتساع الهوة في مستوى المعيشة بين اليهود الغربيين والشرقيين حيث انخفض متوسط دخل السفارديم الذي كان يساوي عام ١٩٨٥ نحو ٧٩ بالمئة من متوسط دخل الاشكناز إلى نحو ٦٥ بالمئة عام ١٩٩٧.

إن التراجع في أداء الاقتصاد الإسرائيلي وزيادة حدة التوترات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي ليس غير النتيجة المنطقية لسياسة التطرف والعدوان والتوسع التي تسير عليها حكومة إسرائيل، هذه السياسة التي تضيف إلى متاعب إسرائيل الداخلية متاعب أخرى تعبر عن نفسها بعدد من الأزمات السياسية الحقيقية التي تمر بها علاقات إسرائيل، والتي تعكس عزلتها نسبياً، سواء بدول المنطقة أم بدول العالم والأمم المتحدة، حيث لا تجد من يقف إلى جانبها سوى الولايات المتحدة الأميركية.

إن صورة الأوضاع الإسرائيلية هذه وصورة علاقاتها مع العالم الخارجي تعكس مظاهر ضعف حكومة الائتلاف اليميني الحاكم. وعلى الرغم من مظاهر الضعف هذه فان المعارضة في إسرائيل لا تبدو فقط ضعيفة في أدائها بل ومفككة غير متماسكة، بفعل سياسة زعامة حزب العمل، التي تسعى لاضعاف هذه الحكومة ليس من خلال المواجهة معها ومعارضة توجهاتها العدوانية التوسعية، بل من خلال العمل على استمالة قسم من قاعدة اليمين الشوفيني والديني بالدرجة الرئيسية ومن خلال الرهان على تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية وزيادة حدة التوترات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي بدرجة أقل.

ولا تستطيع زعامة حزب العمل ان تذهب أبعد من ذلك كثيراً في

معارضتها لحكومة الائتلاف اليميني لأنها اولاً غير موحدة ومحكومة لمراكز القوى داخل الحزب، ولأنها ثانياً تتقاطع مع الليكود في عدد من المسائل التي تشكل عناصر اجماع في سياسة الأحزاب الصهيونية باستثناءات محدودة، كما هو حال حركة ميرتس أو بعض اجنحتها، كالقدس والمستوطنات وقضايا النازحين واللاجئين والمياه، هذا إلى جانب مسائل أخرى تتصل بالحدود وشؤون السيادة في ترتيبات التسوية الدائمة. فحزب العمل كان ولا زال أسير أحلام الحركة الصهيونية حتى وإن ظهر أنه أقل ثباتاً على مرتكزاتها الايديولوجية من الليكود والأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة.

ولهذا فان معارضة حزب العمل لسياسة هذه الحكومة تنطلق من اعتبارات السياسة الانتخابية حيث تولي زعامة الحزب أهمية لاضعاف الليكود من خلال الحنين إلى تجديد التحالف القديم مع الأحزاب الدينية اليمينية، الذي قاد الحكم في إسرائيل على امتداد الفترة بين ١٩٤٨ـ١٩٧٧، كما تنطلق من اعتبارات انعكاس التراجع في أداء الاقتصاد الإسرائيلي على الرأي العام الإسرائيلي ومحاولة استثمار ذلك في التنافس على الحكم في الانتخابات القادمة. ومثل هذه السياسة التي تسير عليها قيادة حزب العمل هي في جوهرها سياسة يمينية لا تضع المواطن في إسرائيل أمام الاختبار أو أمام الاختيار بين تسوية سياسية للصراع شاملة ومتوازنة وبين تسوية تقوم على فرض الشروط والاملاءات على الجانب الفلسطيني والعربي، وهي سياسة يمينية كذلك تعطل وحدة جهود قوى المعارضة الإسرائيلية في مواجهة سياسة حكومة الائتلاف اليميني بزعامة الليكود.

٢ـ سياسة السلطة الفلسطينية تسهم في دعم هذه السياسة اليمينية التي

يسـير عليهـا حزب العمل فـي معارضتـه للائتلاف اليمينـي الحـاكم في إسرائيل، كما تسهم في إضعاف دور القوى المعارضة التي تقف على يسار حزب العمل، كحركـة ميرتس والحزب الشـيوعي الإسـرائيلي والجبهـة الديمقراطيـة للسـلام والمسـاواة وغيرهـا من الأحـزاب والقوى العاملـة في الوسـط العربي في إسـرائيل الذي يشـهد نهوضـاً متجدداً عبّر عـن نفسـه بمناسبة يوم الأرض والذكرى الخمسينية للنكبـة بتحركات جماهيرية واسعة وغير مسـبوقة بهذا المسـتوى منذ سـنوات. يتجلى ذلك من خلال رهـان السـلطة على الدور الأمـيركي في جهود التسوية، وهـو دور منحاز بشـكل سـافر لصالح الموقف الإسـرائيلي، ومن خـلال ترددها واحجامها عـن حشد الطاقـات الوطنيـة الفلسـطينية في معركـة مواجهـة شـاملة مع سياسـة حزب الليكود والأحزاب المؤتلفة معه من شأنها أن تضع المجتمع الإسرائيلي أمام أحد خيـارين، إمـا التسـوية الشـاملة والمتوازنـة وإمـا الغرق في دوامـة من العنف وعدم الاستقرار.

إن سياسة فلسطينية تستند إلى مواجهـة جدية من شأنها ان توفر أسس الإجمـاع الوطني في المجتمـع الفلسـطيني، الذي فقد الأمـل في التوصل إلى تسـوية متوازنـة مع الحكومـة الاسـرائيلية، وان توفر الشـروط والعوامل المسـاعدة لموقـف عربي متماسـك وموقـف دولي ضـاغط على حكومـة إسرائيل والإدارة الأميركية لدفع كل منهما لمراجعة حساباتها،وأن توفر إلى جـانب هذا كلـه الشـروط والعوامـل المسـاعدة لشـل تذبـذب زعامـة حزب العمل، ودفعهـا نحو التقـارب مع قوى المعارضـة الأخرى لاسـتثمار النتائج السـلبية الواسـعة التي تعكسـها سياسـة حكومـة إسـرائيل سـواء على الأمن والاسـتقرار فـي المنطقـة ام علـى حالـة الركود الاقتصـادي وزيـادة حدة التوترات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي.

(7)

الجماهير العربية الفلسطينية
في مناطق الـ٤٨

١ـ تحتل نضالات الجماهير العربية الفلسطينية في مناطق الـ ٤٨ وزناً مهماً في نضال قوى المعارضة الجادة لسياسة حكومة اسرائيل وتشكل في الوقت نفسه رافداً هاماً من روافد النضال الوطني الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من أجل انجاز حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف.

وقد جاءت مشاركة هذه الجماهير في احياء ذكرى يوم الأرض وفي إحياء الذكرى الخمسين للنكبة والمقاومة والصمود بعد حالة ركود فرضتها الاوهام التي روجت لها بعض القوى والهيئات والشخصيات، التي ناصرت اتفاقيات اوسلو، لتؤكد احتدام التناقض بين مصالح هذه الجماهير ومصالح حكام دولة اسرائيل ومؤسساتها الصهيونية. فقد أحيت الجماهير الفلسطينية ذكرى يوم الأرض وذكرى النكبة على نحو غير مسبوق منذ سنوات، واكدت من خلال ذلك على الطبيعة المركبة لحالة التناقض التي تعيشها في اسرائيل، وجاءت تحركاتها الشعبية تعكس نهوضاً وطنياً عارماً خبا لبعض الوقت بعد التوقيع على اتفاقية اوسلو الأولى في ايلول ١٩٩٣، وتعكس كذلك تحفزاً للدفاع عن قضاياها الاجتماعية والمطلبية بعد ان أخذت أوضاعها المعيشية تشهد تدهوراً متسارعاً على اكثر من صعيد.

لقد استعادت الجماهير الفلسطينية في مدن وقرى الجليل والمثلث والنقب تراثها الكفاحي الذي عمدته بدماء الشهداء في يوم الارض عام ١٩٧٦، حين هبَّت جماهير البطوف الفلسطيني في سخنين وعرابه ودير حنا تواجه بصدورها العارية بنادق وحراب القوات الاسرائيلية واطماع حكومة اسرائيل في ارض البطوف الفلسطينية، كما استعادت تراثها الكفاحي وهي تحيي ذكرى النكبة والصمود لتطرح حقوق الشعب الفلسطيني بشكل عام وحقوق اللاجئين الفلسطينيين بمن فيهم اللاجئين في وطنهم بشكل خاص.

ومن خلال هذا كله حددت الجماهير الفلسطينية في اسرائيل من جديد موقعها ليس باعتبارها عرب اسرائيل بل كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ونضالها من أجل حقها في العودة وفي تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس العربية. وقد تجاوزت الجماهير الفلسطينية في اسرائيل بتحركاتها التي عمت مدن وقرى الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلطة مواقف بعض القيادات وخاصة تلك التي نمت وتشكلت كشريحة برجوازية متوسطة على هامش تطور المجتمع الاسرائيلي وحاولت خداع الرأي العام الفلسطيني على امتداد السنوات التي اعقبت التوقيع على اتفاقية اوسلو الأولى.

٢- إن شعور الانتماء لهوية وطنية واحدة، هي الهوية الوطنية الفلسطينية، قد برز بشكل واضح في جميع التحركات التي شاركت فيها قطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية في اسرائيل، ولم يقف هذا الشعور عند حدود احياء ذكرى المناسبات التي شكلت محطات انعطاف مصيرية في حياة هذه الجماهير وفي نضال الشعب الفلسطيني، بل هي تجاوزت ذلك

واخذت تعبر عن شعورها هذا على نحو واضح في معاركها المطلبية والاجتماعية العامة والمحلية، وذلك أمر طبيعي ومفهوم، خاصة أمام الشعور بالظلم الذي تعيشه في حياتها اليومية وأمام المعاناة من سياسة التمييز العنصري التي تمارسها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

فقد ازدادت تعقيداً مشاكل الجماهر الفلسطينية في اسرائيل وأخذت تمتد على مساحة واسعة من الهموم. ففي المدن المختلفة في عكا ويافا واللد وغيرها يتعرض الفلسطينيون لضغط متواصل من المجالس البلدية اليهودية ومن دائرة أراضي اسرائيل بهدف دفعهم إلى الهجرة والتخلي عن ممتلكاتهم، وفي النقب يتعرض الفلسطينيون لأبشع الممارسات الصهيونية العنصرية كهدم البيوت ونهب الأراضي وعدم الاعتراف بالقرى البدوية، وفي الجليل والمثلث تواصل السلطات سياسة الحصار وهدم البيوت والاعتداء على الأرض والتضييق على السلطات المحلية العربية ومحاصرتها في مناطق نفوذ ضيقة. حيث تصر هذه السلطات على مواصلة سياستها المعروفة بوضع أراضي المدن والقرى الفلسطينية في الجليل والمثلث ضمن مناطق نفوذ المجالس المحلية اليهودية، كما هو الحال في سخنين وأم الفحم وكفر قاسم والطيبة وغيرها لتحرمها من فرص التطور وفرص بناء مناطق صناعية.

وتتجلى سياسة هذه السلطات على حقيقتها كسياسة عنصرية من خلال التمييز الفظ في المعاملة بين المجالس المحلية اليهودية والمجالس المخلية العربية في المنطقة الواحدة حيث تفتقد المدن والقرى العربية لشبكات الكهرباء والطرق والمياه والمجاري ويتم التعامل معها كمناطق تطوير من الدرجة (ب)، الأمر الذي يحرمها من حقوقها ومن عديد الامتيازات كالمنح الحكومية وخفض الضرائب وتوسيع مناطق النفوذ وتخصيص

مناطق صناعية وبناء بنية تحتية مما يساعد على جذب رؤوس الأموال الضرورية للتنمية والنهوض باوضاعها الاقتصادية والمعيشية. وبفعل هذه السياسة فان ٩٠ بالمئة من عمال المدن والقرى العربية في اسرائيل يغادرون قراهم ومدنهم كل صباح للعمل في المدن والقرى اليهودية القريبة.

إن اوضاع المدن والقرى العربية في اسرائيل تزداد تراجعاً وتدهوراً، حيث البنى التحتية لا زالت متخلفة وحيث تحجم حكومات اسرائيل عن توفير الميزانيات الضرورية لعمل السلطات المحلية وتعطي الأولويات في مخططات التطوير للسلطات المحلية اليهودية وتمنعها عن المناطق العربية في الجليل والمثلث والنقب. وتتفاقم هذه الأوضاع على مستوى العمالة والتشغيل بعد ان بدأت بعض الصناعات في نقل مراكزها إلى دول مجاورة (كالأردن مثلاً)، الأمر الذي أخذ يعكس نفسه على معدلات البطالة بين الجماهير الفلسطينية وطرح على جدول اعمال القوى الديمقراطية بشكل خاص والحركة الجماهيرية الفلسطينية في اسرائيل بشكل عام مهمات جديدة تتجلى في النضال من أجل حماية أماكن العمل وضد اغلاق المصانع والفصل التعسفي للعمل ومن أجل مخصصات تأمين البطالة ووقف سياسة الخنق الاقتصادي، التي تتعرض لها الجماهير الفلسطينية في اسرئيل.

٣- عبرت الجماهير الفلسطينية في اسرائيل عن ضيقها من سياسة التمييز التي تمارسها حكومة اسرائيل في التحركات الأخيرة لاحياء ذكرى يوم الأرض واحياء الذكرى الخمسين للنكبة والمقاومة والصمود، واظهرت هذه الجماهير استعداداً متقدماً للانخراط في النضال من اجل حماية حقوقها

وهويتها الوطنية بعد ان أدركت عقم الرهان على اتفاقيات أوسلو، وبعد ان تبددت الاوهام التي حاولت القيادات البرجوازية ترويجها حول آفاق الاستقرار المزعوم في ظل هذه الاتفاقيات، كما اظهرت استعداداً متقدماً للانخراط في النضال ضد سياسة التمييز التي تمارسها حكومات اسرائيل ضد مصالحها وحقوقها ومن اجل المساواة القومية والمساواة في الحقوق المدنية، الأمر الذي بات يملي على القوى الديمقراطية واليسارية توحيد الجهود والدخول في حوار وطني جاد ومسؤول فيما بينها لاستكشاف آفاق اللقاء على برنامج يستنهض طاقات هذه الجماهير في معارك الدفاع عن شخصيتها وهويتها الوطنية كجزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني وفي معارك الدفاع عن الأرض وعن حق اللاجئين في وطنهم في العودة إلى قراهم ومدنهم وأراضيهم. هذا إلى جانب الدفاع عن حقوقهم المدنية، التي تتعرض لهجوم واسع من السلطات الإسرائيلية. إن وحدة هذه القوى باتت ضرورة وطنية ليس فقط في مواجهة سياسة السلطات الاسرائيلية بل وكذلك في مواجهة سياسة بعض القوى العشائرية والطائفية والبرجوازية التي تتغذى على حالة الانقسام وتفتح بسياستها هذه الطريق أمام تدخل السلطات والأجهزة الأمنية الاسرائيلية في شؤون الجماهير الفلسطينية في اسرئيل لتأمين مصالحها الطبقية والانانية الفئوية الضيقة.

(8) حركة اللاجئين في الوطن والشتات

١ـ رغم تعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وجمودها على المسارين السوري واللبناني، طوال العام الماضي، إلا أن قضية اللاجئين شهدت تطورات هامة تعرضت عبرها لضغوطات شديدة، تعددت خلالها التدابير والخطط الهادفة إلى النيل من حقوق اللاجئين والتأثير في عناصر الحل المرتقب لقضيتهم.

وشكل اتفاق أوسلو غطاء سياسياً لمثل هذه التدابير والخطط، خاصة وانه نزع عن قضية اللاجئين مكانتها السياسية والقانونية، حين أسقط من بنوده القرار ١٩٤ الذي يمثل إقرار المجتمع الدولي بحق اللاجئين في العودة، ويكفل لهم ممارسة هذا الحق.

إن ملف اللاجئين، بفعل التطورات الجارية، بات مفتوحاً على شتى الاحتمالات، خاصة وأن الإدارة الأميركية تمارس ضغوطاً متواصلة لرسم الحل المستقبلي لقضية اللاجئين القائم على دمجهم في محيطهم، وتوطينهم خارج وطنهم، وإسقاط حقهم في العودة، وتتحدد معالم هذا الحل بالمس بمكانة المخيمات، وبالمكانة السياسية ـ القانونية للاجيء، وبتقليص خدمات الوكالة، مقدمة لنقل وظائفها إلى الدول المضيفة وإعلان حلها. ويمكن رصد مثل هذه الإجراءات على مستوى التجمعات الرئيسية للاجئين.

٢- تمضي الحكومة الأردنية في تنفيذ برنـامج حزمة الأمان الاجتماعي، وتوفير الموارد الماليــة لتطبيقـه (تم رصد مبلـغ ٣٦٠ مليون دينــار للبرنامج، جمع منها حتى الآن ١٦٠ مليون دينار). وتحت دعاوى تأهيل الأحياء الفقيرة وتحويلهـا لأحياء مدينية، تسـتهدف هذه العملية ربـط المخيمات إدارياً وخدمياً، وعـبر البنيـة التحتية بالبلديـات المجـاورة والإدارات الحكومية المعنيـة، ودمج ناخبي المخيمـات بالبلديات، على طريق إلغاء خصـوصـيـة المخيم ونفي الصفة السياسـية لمكانتـه. وفـي هذا السياق يلحظ البرنـامج تسـوية مشـكلة الأراضي المقامــة عليهـا المخيمـات، والمحالــة، بنــاء لطلب أصحابهــا إلى المحاكمــة لاسترددادها، وذلك عبر شـراء هـذه الأراضي وتحميل اللاجئين على أقسـاط، تسـديد ثمنهـا، أي أن يفـرض على اللاجـيء «ثمن توطينــه»، هذا إلى جـانب الضرائب الأخرى التي يتوجب دفعها لتمويل المراحل اللاحقة من «الحزمة». وقانونيا تلحظ هذه الإجراءات تحويل الوحـدات السكنية للاجئين في المخيمات مـن وحدات «مسـتخدمة» إلـى وحدات «مسـتملكة»، بمـا لهذا الأمر مـن معانٍ قانونية وسياسية ذات صلة بمشروع التوطين.

تترافق هذه الإجراءات مـع تطوير في دور «دائرة شـؤون اللاجئين» وصـلاحياتهـا، علـى طريق تأهيلهـا لتحـل محل وكالــة الغوث في اللحظــة المناسـبة. فـأعيد تشـكيل دوائرهـا القانونيـة والفنيـة والإداريـة والتخطيطيـة وتعززت مكانتهــا ومرجعيتهـا للمخيمـات، وبــاتت صلــة الوصل بيـن هذه المخيمـات ومجموع الدوائر والوزارات المعنيـة بها. وقد اتخذ مؤخراً قرار بربطهـا مباشـرة برئاسـة مجلس الوزراء بدلاً من وزارة الخارجيـة، تأكيداً على حيوية الدور الذي سوف تضطلع به في الفترة القادمة.

إلى جانب هذا جددت السلطات الأردنية اهتمامها بلجان تحسين المخيمات عبر إضفاء الصفة التمثيلية عليها، واعتمادها مرجعية، تتولى الدوائر الحكومية التدخل المباشر في تعيينها، لتعمل في سياق توجهات الحكومة، تروج لمشاريعها، وتهيئ المناخ لخطط التوطين. كما تجاوزت السلطات الأردنية القواعد التي تحكم صلتها بالمخيمات، فتحت دعاوى تحسين أوضاعها وإنشاء مرافق فيها تواصل التضييق عليها بهدف تقليص مساحتها وتضييق حدودها، على غرار اختراق مخيم الحسين بطريق دولي، وهدم ٢١٤ وحدة سكنية فيه، والأمر ذاته مرشح لأن يتكرر في مخيمات البقعة والحصن ومأدبا رغم اعتراضات وكالة الغوث ومطالبتها بإعادة رسم حدود المخيمات صوناً لها من مثل هذه التدخلات الآيلة إلى إعادة توزيع السكان، وإعادة صياغة مجمل الوضع في المخيم.

تأتي إجراءات السلطة الأردنية من حيث التوقيت والتمويل ترجمة منها لمعاهدة وادي عربة، وهي تلتقي مع مسار التسوية المستندة إلى اتفاق أوسلو، وهو ما يلقى معارضة جماهيرية عبرت عن نفسها في أكثر من مناسبة، ترافقت مع تزايد اهتمام المعارضة الأردنية بملف اللاجئين، انعكس بتشكيل «لجنة الدفاع عن حق العودة» في الأردن ضمت ممثلين عن الأحزاب والعاملين في الأونروا وشخصيات مستقلة ومندوبي تجمعات واتحادات. كل هذا يؤكد الحاجة إلى ضرورة تطوير منهج التعاطي مع ملف اللاجئين بمحاوره المختلفة (الوكالة - حق العودة - صون المخيمات)، عبر برنامج عمل وخطة لبناء الحركة الجماهيرية للاجئين، تبرز شعاراتها وأهدافها في مجمل نشاطاتها وفعالياتها.

٣- تحت غطاء الموقف الرسمي برفض التوطين تستمر الدولة

اللبنانيــة بــالتضييق على المخيمــات وعلى الحقوق المدنيــة والاجتماعيــة للفلسطينيين، وهو ما يقود إلـى خلخلة الاستقرار الاجتماعي للوجود الشعبي الفلســطيني فـي لبنـان، وتشــجيع أبنائــه علـى الهجرة، واضعـاف عنـاصر التماسك السياسـي والاجتماعي داخل المخيمـات. وتجد سياسة التضييق هذه تعبيراتها في مجموعة من التدابير والإجراءات أهمها:

* حرمـان الفلسطينيين مـن الحقوق المدنية والاجتماعيـة، وفي السياق من الاسـتفادة من الخدمات الحياتيـة للدوائر الرسـمية (صـحة، تعليم...الخ)، الإمعـان في تطبيـق قرار وزارة الداخليـة حول التأشـيرة (٤٧٨)، مما أدى إلى تهجير آلاف الفلسـطينيين، ومنع المسـافرين مـن العودة، وشـطب قيود آلاف الفلسطينيين من سجلات اللاجئين، لحصولهم على جوازات سفر دول لجوء أخرى (وبخاصة من الدولة الاسكندنافية...).

* التضييق على المخيمات اجتماعياً وأمنياً، وخاصة مخيمات الجنوب لصلــة موقعها بأيـة ترتيبـات أمنيــة لاحقـة مـع إسـرائيل. يـترافق هذا مع إجراءات لتقليص مساحات المخيمـات والتضييق على مداهـا الإسكاني بما فـي ذلك طرح مشــاريع تهدد بإزالـة أقســام هامـة من بعضهـا (مثلاُ: مخيم البص في جنوب لبنان).

* السعي رسمياً للامساك بورقة اللاجئين الفلسطينيين. ومن مؤشرات ذلك سلسلة مـن الخطوات النوعية لتعزيز دور وصلاحيات «مديرية شؤون اللاجئين الفلسـطينيين» على طريق تقديمهـا المرجعية الرسـمية في التعاطي مع شـؤون المخيمات، محليـاً، عربياً، ودوليـاً، بما في ذلك إيجـاد ركائز لها في أوســاط المخيمــات. إن مثل هـذه الخطوات تنســجم إلـى حد بعيـد مع الدعوات إلى فتـح ملف الوجود الفلسطيني في لبنـان، في سياق الحديث عن

تطبيق القرار ٤٢٥. وتتخذ مثل هذه الدعوات منحى مزدوجاً: أمنياً عند تناول مايسمى بالإرهاب وبنيته (المقاومة باتجاهاتها المختلفة)، وسياسياً: عند تناول البت بالمصير النهائي للوجود الفلسطيني في لبنان. وكل الإجراءات المذكورة سابقاً تؤشر لاتجاه سياسي واضح المعالم يهدف إلى التخفيف من الوجود الشعبي الفلسطيني، بممارسة سياسة تهجير صامتة، بأساليب وأشكال مختلفة.

الوجه الآخر لمعاناة اللاجئين في لبنان يتمثل بالتقليص المستمر لخدمات وكالة الغوث وتقديماتها والتخفيض الدائم في موازناتها؛ بكل ما لذلك من آثار ونتائج اجتماعية واقتصادية، علماً أن الأونروا هي المصدر الوحيد للخدمات الحياتية في المخيمات الفلسطينية في لبنان.

من جانبها تشهد مؤسسات منظمة التحرير انحساراً ملحوظاً في خدماتها، عوض أن تسهم في تخفيف حدة المعاناة المعيشية لأبناء المخيمات، وبدأت تعتمد سياسة إلغاء الخدمات المجانية (رسوم مدرسية + رسوم علاج واستشفاء) في حين اقتصر عمل مؤسسة الشؤون الاجتماعية على صرف رواتب زهيدة لأسر الشهداء. بالمقابل تلجأ السلطة الفلسطينية إلى ضخ الأموال إلى رموزها ولأطرها الموالية لها في لبنان، حيث تحتكر قيادة فتح أموال المنظمة لتوسيع قاعدتها وإغداقها على الأزلام والمحاسيب، والسعي لأحياء بعض المؤسسات والأطر التابعة لها وتوظيفها في استهدافات سياسية تتزامن مع اقتراب مرحلة الاستحقاقات الكبيرة، من بينها قضية اللاجئين ومصيرها.

٤ـ أبرزت التحركات الجماهيرية صيف العام ٩٧ الموقع الهام الذي تحتله خدمات الأونروا في الحياة اليومية للاجئين في سوريا. كما أكدت

متانة ارتباط اللاجئين بقضيتهم وتمسكهم بحقوقهم الوطنية وفي المقدمة حق العودة، وان الاستقرار الاجتماعي المتوفر نسبياً في سوريا لايضعف التمسك بهذه الحقوق. ورغم غياب الائتلاف الوطني العريض، فإن مساعي بناء حركة جماهيرية للاجئين تتواصل بأشكال مختلفة، دون تجاهل الصعوبات والمعيقات الجادة التي تعترض طريقها.

تأثر اللاجئون في سوريا، كسواهم من تقليص الوكالة لخدماتها، خاصة وأنها المصدر الرئيسي للخدمات في المخيمات، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية في صفوفهم مع تنامي الوعي الشعبي بخطورة التقليصات واحتمالات إنهاء الوكالة لخدماتها، بانعكاساته الاجتماعية والسياسية على وضع اللاجئين وحقوقهم الوطنية. من هنا تتبدى أهمية ملف الوكالة وموقعه، ببعديه السياسي والاجتماعي بالنسبة للفلسطينيين في سوريا.

أكدت التجربة أن ميدان وكالة الغوث، والتصدي لتقليص خدماتها، والمطالبة بتطويرها وإدامتها، هو أحد المداخل الرئيسية ليشق برنامج العمل الوطني والاجتماعي طريقه في الوسط الفلسطيني في سوريا. كما أكدت ضرورة تطوير عناصر هذا البرنامج ليصبح أكثر ملموسية في التعبير الأدق عن الهموم اليومية للفلسطينيين وقطاعاتهم المختلفة، وبلورتها في خطط وتحركات جماهيرية. كما تتأكد إلى جانب ذلك أهمية تعزيز الدور الذاتي للقوى الديمقراطية المنظمة في الحركة الجماهيرية وتطوير فعلها ميدانياً باعتباره عامل القوة الرئيسي لتعبئة ومراكمة الطاقات في هذا المجال وتوليد الضغوط على الأطراف الأخرى للكف عن تعطيل بناء الائتلاف الوطني العريض على طريق نهوض حركة اللاجئين في سوريا وتوحيدها وتشكيل مرجعياتها. في هذا المجال تكتسب الأطر الوطنية ذات الوظائف والمهام المحددة أهميتها في توفير روافع للبرنامج المذكور في

ظل غياب الأطر والمؤسسات الموحدة، حيث بات مؤكداً تعدد المرجعيات الوطنية في المرحلة الراهنة.

٥- محاولات بعض الجاليات الفلسطينية في المغتربات لتحريك قضية اللاجئين في الشتات، ومن بينها مبادرة الشخصيات الفلسطينية في الولايات المتحدة، والصدى الذي لقيته في ألمانيا والدول الاسكندنافية، لم يكتب لها النجاح رغم مالقيته من زخم إعلامي لحظة ولادتها بسبب من افتقادها إلى البعد الجماهيري، والمشاركة الفعلية لأبناء الجالية في بلورة الحركة وأهدافها ومسار عملها وتشكيل هيئاتها؛ وغياب الوضوح السياسي في الشعارات والأهداف، بشكل خاص حول الموقف من أوسلو، وافتقادها إلى الائتلاف الوطني العريض.

إلا أن هذا الإخفاق لا يلغي توافر شروط إطلاق حركة جماهيرية سياسية وإعلامية حول قضية اللاجئين، كونها تلبي حاجة موضوعية للجاليات الفلسطينية في المغتربات للتعبير عن ذاتها الوطنية والدفاع عن حقوق أبنائها ومصالحهم. إن القوى الديمقراطية معنية في العمل على إطلاق هذه الحركة، بكل ما يتطلبه ذلك من بلورة مهمات مباشرة تبدأ بالتركيز على المشاركة النشطة في مؤسسات العمل الاجتماعي والوطني للجاليات وتوجيه دورها في خدمة قضية اللاجئين وحركتهم وتزخيمها وطنياً وإعلامياً.

٦- يتزايد اهتمام السلطة الفلسطينية بملف اللاجئين، للالتفاف على حركتهم الجماهيرية في مناطقها والالتفاف على أهدافها ومطالبها السياسية المتصلة بالحقوق الوطنية للاجئين وصون حقهم في العودة؛ في هذا السياق يلاحظ:

* تشكيل السلطة للمجلس الأعلى اللاجئين وما اتخذه من قرارات

تتعلق بتقديم خدمات فورية لمخيمات الضفة وغزة ودراسة احتياجاتها، مع حصر ملف اللاجئين في القضايا المعيشية وتكريس السلطة مرجعية وسقفاً لحركتهم.

* مواصلة المساعي لاحتواء اللجان الشعبية اللاجئين واتحاد مراكز الشباب في المخيمات، وضمان ولاءها للسلطة، وحصر عملها واهتمامها في الشأن الاجتماعي للمخيمات، ومنعها من تسييس مطالبها خاصة تلك المتمحورة حول حق العودة.

* مساعي السلطة لاحتكار تمثيل اللاجئين في الشتات وتقديم «دائرة شؤون اللاجئين» مرجعية معنية بشؤون المخيمات في الدول المضيفة، في مسعى لقطع الطريق على قيام مرجعيات جماهيرية ديمقراطية تتجاوز سقف السلطة نحو التطلع إلى الحقوق الوطنية والسياسية للاجئين.

مما تقدم يتضح أن السلطة تنحو إلى حصر مسألة اللاجئين في حدود القضايا الحياتية والإنسانية وإفراغها من مضمونها السياسي المتمثل بحق العودة، وهي تسعى، في سبيل ذلك للامساك بحركة اللاجئين، وإلحاقها بمؤسسات السلطة ووضع سقف لتحركها وقطع الطريق على محاولات بناء حركة موحدة للاجئين بجناحيها المتحدين في الداخل والخارج. وان كانت سياسة السلطة تنسجم مع التزامها اتفاق أوسلو، فان خطورة هذه السياسة تصبح أكثر استفحالاً مع تعدد المسارات والجهات المعنية بقضية اللاجئين، وتقديم حلول التوطين والتهجير على سواها.

إن مثل هذه السياسة تجعل من قضية اللاجئين محوراً رئيسياً في أولويات عمل القوى الوطنية والديمقراطية، وبوجهة إنهاض حركة شعبية مستقلة للاجئين، وصونها، بما هي عامل رئيسي في بناء حركة موحدة

لعموم اللاجئين، ورافد هام للحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال، وتفعيل المعارضة الوطنية والشعبية في مواجهة أوسلو وتداعياته.

٧ـ للسنة الرابعة على التوالي شهد عام ٩٧ تراجعاً جديداً في خدمات الوكالة وميزانيتها، في اطار إعادة تكييف وظائفها وأولويات برامجها بما يخدم توجهات «لجنة عمل اللاجئين» في المتعددة وسياستها، والقائمة على الإنهاء المتدرج لخدمات الوكالة، وتصفية أعمالها، بكل ما تجسده وترمز إليه من التزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين، ربطاً بالقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة. إن آليات التحرك للدفع نحو هذا الخيار لم تتوقف، ولم تتأثر بالتوقف الرسمي للمفاوضات متعددة الطرف. يعبر ذلك عن نفسه بكثافة جولات الوفود الأجنبية المرتبطة بلجنة عمل اللاجئين في بلدان الطوق والتجمعات الرئيسية للاجئين فيها بالترافق مع إعداد الدراسات والمشاريع والإحصاءات وتعدد المؤتمرات والمنتديات الدولية برعاية «لجنة عمل اللاجئين» وتمويل منها.

في هذا السياق ترتسم اتجاهات عمل الوكالة بالتخفيضات المتتالية في الخدمات والميزانيات لصالح زيادة الاهتمام ببرنامج تطبيق السلام، على طريق نقل خدمات الوكالة إلى السلطة الفلسطينية، والدول المضيفة، وإنهاء عمل الوكالة حتى قبل الوصول إلى حل لقضية اللاجئين، وتقرير المفوض العام للأونروا للعام ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ يحفل بالتأكيدات على ذلك، كما يؤشر إلى اتجاهات التراجع في الخدمات وإمكان تواصلها في العام الحالي، مع الاعتراف بآثار ذلك إنسانياً واجتماعياً وسياسياً، وما ستلقاه من ردود فعل جماهيرية متوقعة، إن التراجع في خدمات الوكالة يتمثل بالتالي:

* بلغت التخفيضات في معدل النفقات على اللاجيء الواحد خلال ٤

سـنوات ٢٩ بالمئـة (من ١١٠,٤ دولار عـام ١٩٩٢ إلى ٧٨,٤ دولار عام ١٩٩٦ للاجيء الواحد) بكل ما حملـه ذلك من تخفيضات ضخمة وتغييرات نوعية في البرامج والخدمات.

* أصـابت التراجعـات برنامج التعليـم والصحـة والخدمات الاجتماعيـة بشكل أدى إلى إجراءات نوعيـة في مضمونها على حسـاب الحقوق المكتسبة للاجئين، كـان أبرزهـا مـا أعلن عنــه المفوض العــام في ١٩٩٧/٨/٢٠، ثم تراجع عنه بعد الضغوطات الجماهيرية الواسعة في مناطق انتشار اللاجئين.

* انعكست التراجعـات على قطاع الموظفين والعاملين في الوكالة مما يهدد حقوقهم المكتسـبة، ويؤشـر إلى رفض الوكالـة الاسـتجابة لطلبـاتهم المزمنة (سلسلة الرواتب ـ التقاعد المبكر.. الخ).

* تراجع واضح في ميزانيـة الخدمـات، لصالح دعـم صندوق برنامج تطبيق السلام المسـتحدث بعد اتفاق أوسـلو مباشرة. مع زيادة الاعتماد على هذا البرنامج خلال الفترة القادمـة مقابل تزايد الانحسـار في خدمـات الوكالة وميزانياتها العاديــة(*) . وقد أعلـن المفوض العـام أن البرنـامج بـات جزءاً

(*) يتضـح مـن خـلال تقرير المفـوض العـام لعـام ٩٦-٩٧، إن إيرادات صنـاديق الوكالــة لموازنــة هذا العام بلغت ٣١٦,٦ مليون دولار منهـا ٢٦ مليـون للميزانيـة العاديـة و٥٥,٧ مليون لمشـاريع برنـامج تطبيق السـلام. ويؤكد التقرير بـان النفقات الفعلية بلغت ٣٤٣,٣ مليون. منها ٢٥٨,٧ مليـون كنفقات للميزانية العادية و٨٤,٦ مليون للمشاريع.

ويتضـح مـن الارقــام المقدمـــة للنفقــات، وعلـى عكس الادعــاءات، ان صندوق الميزانيـة العاديـة حقق وفـراً قيمته ٢,٢ مليـون، بينما حقق صنـدوق مشـاريع برنـامج السـلام عجزاً مقداره ٢٨,٩ مليـون، وبدلاً من ان تسـتهلك الوكالـة الفائض لديهـا في تحسـين بعض خدمـات اللاجئين وتكف عن اجراء التخفيضـات، اقدمت علـى مصادرة هـذا الفـائض لتغطي بــه جزءاً من عجـز المشـاريع، حيث يتضح بـان العجز المـالي لا صلة له بخدمـات الوكالة العادية، انما هو ناتج عن نفقات تقع خارج الميزانية العادية.

عضوياً من برنـامج الوكالـة وخدماتهـا، ممـا يقود إلى التكيـف الأوسـع مـع متطلباتـه واسـتحقاقاته وأهدافــه، بمـا فـي ذلك اقتطـاع جزء مـن الموازنـة العادية لتغطية النقص في تمويل مشاريع برنامج تطبيق السلام.

* تركـيز خدمـات برنــامج تطبيق الســلام فـي قطـاع غزة والضفــة الغربية مما يؤشـر إلى أهداف البرنامج ومنحاه المسـتقبلي ربطا بالانسحاب التدريجـي للوكالة علـى طريق إنهاء خدماتهـا بما يحملـه هذا من انعكاسـات خطرة على مكانة اللاجئين وحق العودة.

إن مواجهـة تخفيضـات الوكالـــة وتآكل خدماتهـا والتصدي لنتـائج ذلك وآثـاره الاجتماعية والسياسـية سيُبقي ملـف الوكالة محوراً للصراع المفتوح في المرحلة القادمة. وهو ما يستدعي تضـافر مجموعة عوامل أهمها:

* تعبئــة الضغـط الجمـاهيري في مواجهــة سياســة الوكالــة والدول المانحـة، بحيث يكتسـب النضـال المطلبي موقعـا رئيسياً فـي برنـامج العمل الوطني والاجتمــاعي فـي صفـوف مختلـف تجمعـات اللاجئين والشـــتات الفلسـطيني. وهذا ما يشـكل أداة مهمـة لإنهـاض حركـة اللاجئين دفاعاً عن حقوقهـم ومكتسـباتهم. ان تحـركات صيـف العـام ١٩٩٧ تشـكل مثالاً سـاطعا لأهمية ضغط الشارع ودوره .

* تكثيـف النشاط الإعلامـي لتسليط الضوء علـى ملف الوكالة وجديدهُ وفضح سياساتها وأبعادها الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

* الإسهام فـي المنتديات والملتقيات الخاصـة باللاجئين خدمة لأهداف متعددة (تقديم رؤيـــة وطنيــة للقضيــة ـ كســب الدعـم والتـأييد لهـا ـ تعزيز العلاقات مع المؤسسات ذات الصلة ...).

* الإفـادة من سياسـة البلدان المضيفـة المتعارضـة مع سياسـة الوكالة التراجعية، في إطـار رفض التوطين وإفشـال مخططاته وصون حق العودة وتوسيع النشاط الجماهيري والسياسي.

(9) التطورات الإقليمية والدولية

١ـ لم تشهد المنطقة والأوضاع الإقليمية في الفترة الأخيرة تحولات نوعية تختلف في درجة تحولها عن سابقاتها، لكنها مع ذلك عاشت سلسلة من التطورات والأحداث ذات الدلالات، التي عمقت ما سبق التوصل أليه من استنتاج(*) بشأن مجمل الوضع الإقليمي: المزيد من التعنت الإسرائيلي، والانحياز الأميركي لصالح إسرائيل، يقابله استمرار في تحسن الوضع العربي بشكل عام:

أ ـ في هذا السياق لازال المسار السوري ـ الإسرائيلي على حالة من الجمود، بينما شهد المسار اللبناني ـ الإسرائيلي تحريكاً له على يد الطرح الإسرائيلي للانسحاب من جنوب لبنان، عملاً بالقرار ٤٢٥، ولكن ربطاً بترتيبات أمنية مع الحكومة اللبنانية. إن المبادرة الإسرائيلية، وإن كانت تحوي في داخلها مناورة مكشوفة ذات أهداف محددة، إلا أنها مع هذا ليست مفصولة عن فعالية المقاومة التي تكبد الاحتلال الإسرائيلي خسائر باتت تشكل ثمناً باهظاً لوجوده. مما جعل الضغط الشعبي على حكومة نتنياهو للخروج من الجنوب في تزايد، وقد بدأ يغزو قواعد الليكود نفسه،

(*) راجع كتاب: «أوسلو في عامه الخامس». مصدر سابق ذكره.

بل وحتى صفوف الجيش الإسرائيلي في رتبه العليا، حيث باتت القناعة راسخة باستحالة الوصول إلى حل عسكري للوضع في جنوب لبنان وبضرورة البحث عن حل سياسي.

إن مثل هذا الاستنتاج هام جداً في معالجة المبادرة الإسرائيلية، كونه يسلط الضوء على نقطة الضعف الإسرائيلية، ويشكل نموذجاً ناجحاً لإمكانية ممارسة الضغط على الاحتلال الإسرائيلي لحلحلة مواقفه المتعنتة. هذا الاستنتاج الهام لا يلغي الفكرة القائلة بأن إسرائيل، في سياق دعوتها لتطبيق القرار ٤٢٥، إنما تقوم بمناورة ذات أهداف متعددة: فهي من جهة تحاول ان تقدم صورة أخرى لحكومة نتنياهو عل أنها تلتزم عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية وعلى استعداد لتنفيذها من خلال تطبيق القرار ٤٢٥.

ومن جهة أخرى، فأن إسرائيل تسعى من خلال محاولة جرها لبنان إلى مفاوضات ثنائية، لفصل المسار اللبناني عن السوري، بكل ما يترتب على هذا من انعكاسات سلبية على الوضع اللبناني الداخلي، بحيث تبدو المقاومة اللبنانية هي العقبة الرئيسية أمام الوصول إلى حل، وبحيث يطرح الوجود الشعبي الفلسطيني في المخيمات كجزء من «البنية الإرهابية المطلوب استئصالها ضماناً لأمن إسرائيل وفق تصورها لأمنها واحتياجاته». فضلاً عن ان الفصل بين المسارين اللبناني والسوري، يشكل إضعافاً للطرفين معاً بحيث يفقد الطرف اللبناني الإسناد السوري في مواجهة الضغوط الإسرائيلية، كما تفقد سوريا سلاح التلازم بين المسارين. وبما يعيد المفاوضات مجدداً إلى سياسات المسارات المنفردة والاتفاقات الجزئية. ووفق كل المؤشرات والمعطيات فإن الجانبين اللبناني والسوري

مصران معاً على تجاوز خطر المناورة الإسرائيلية، خاصة عندما يربطان بين الأمن الإسرائيلي وبين الحل الشامل في المنطقة القائم على التزام إسرائيل بمبدأ الأرض مقابل السلام وانسحابها من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ٦٧.

ب ـ على صعيد آخر واصلت العلاقات العربية ـ العربية تطورها إيجاباً ربطاً بالبحث عن عناصر القوة المشتركة في مواجهة التعنت الإسرائيلي، وإصرار الولايات المتحدة على ممارسة سياسة منحازة لإسرائيل. وفي هذا الإطار نسجل ما يلي:

١) فقد واصلت المصالحة السورية ـ العراقية تقدمها بشكل متدرج وملحوظ من خلال تبادل الزيارات والمواقف السورية في شجب التهديدات الأميركية بالعدوان على العراق ومطالبتها بقمة عربية يحضرها الجميع ودون استثناء بما في ذلك العراق نفسه. وشهدت العلاقات التجارية بين البلدين نمواً ملحوظاً. ويلتقي الطرفان معاً في مواجهة تطورات إقليمية تمس مصالحهما، كالتحالف التركي ـ الإسرائيلي، والعلاقات الاستراتيجية الإسرائيلية ـ الأردنية.

٢) بدورها شهدت العلاقات المصرية ـ القطرية انفراجاً هاماً بعد ان أصيبت بنكسة تحت تأثير استضافة الدوحة للمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومشاركة إسرائيل في أعمال هذا المؤتمر. وقد سبق لقاء القمة بين الرئيس مبارك وأمير قطر مراجعة جزئية من الدوحة لعلاقاتها مع إسرائيل: وقف العلاقات التجارية ـ تأجيل فتح مكتب تجاري لإسرائيل في الدوحة ـ تجميد أعمال المكتب التجاري القطري في تل أبيب، وذلك في إطار التزام قطر بالموقف العربي والإسلامي الداعي إلى

وقف إجراءات التطبيع مع إسرائيل وربط ذلك بتقدم عملية السلام والتزام الدولة العبرية استحقاقات هذه العملية. وبهذه الخطوة تكون قطر قد أغلقت الثغرة المفتوحة أمام إسرائيل في منطقة الخليج، ويكون الموقف العربي قد استعاد انسجامه العام في الموقف من العملية السلمية والسياسة الإسرائيلية.

ج - بدورها شهدت العلاقات الإيرانية - الخليجية تطورات إيجابية تؤشر إلى إمكانية دفعها إلى الأمام تحت تأثير المصالح المشتركة بين الجانبين، وفي ظل التطورات الإيرانية الداخلية المتمثلة بوصول خاتمي باتجاهه الانفتاحي إلى السلطة.

يسجل هنا إيجاباً زيارة وزير خارجية إيران إلى البحرين والزيارة المتوقعة لوزير خارجية البحرين إلى طهران. ومع ان إيران ودول الخليج لم تتوصل حتى الآن إلى حل لمسألة الجزر، غير ان توقف الحملات الإعلامية بينهما، والانفتاح بين طهران والعواصم الخليجية، وتبادل المسؤولين للزيارات يشكل مقدمة تبدو ناجحة لإدارة مفاوضات في وقت لاحق حول مسألة الجزر.

الخطوة الإيجابية الأخرى تمثلت في زيارة الرئيس رفسنجاني (رئيس هيئة تشخيص مصلحة النظام) إلى الرياض، حيث تمحورت المباحثات حول أمن الخليج وضرورة حمايته محلياً في إشارة إلى الوجود الأميركي غير المبرر في المنطقة. كما تمحورت المباحثات حول قضايا اقتصادية مختلفة وفي مقدمها النفط، ورفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

د - رغم ان البيانين الصادرين بشكل منفصل عن كل مجلس وزراء خارجية الدول العربية (في دورته العادية في آذار ٩٨) ومجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية (الـ ٢٥ في الدوحة) لم يحملا جديدا في مواقفهما

مقارنـة مع بيانـات أخرى صـدرت عنهمـا في دورات سـابقة، إلا انهمـا يشكلان في الوقت نفسه إشارة واضحة إلى توفر الأرضية لتطوير الموقف العربي في العملية السلمية ومن سياسة نتنياهو وحكومته، وتوفير الأجواء لتشـجيع التحركات الروسـية والأوروبيـة فـي المنطقـة بموازاة الدور الأميركي، أو من موقع التنافس معه، وباتجاه إفساح المجال لرعايـة دولية تتجاوز الانفراد الأميركي بالعملية.

كمـا يوفر البيـان العربي أساسـاً صالحاً لتطوير الموقف نحو المطالبـة بإعادة صياغة أسس وآليات العملية السلمية، وبما ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية. كذلك يدلل بيان وزراء خارجيـة الدول الإسلامية على تضامن إسلامي مع الموقـف العربي، وعودة إسـلامية إلى مقاطعـة دولة إسرائيل بعد أن خطت بعض هذه الدول خطوات إلـى الأمام في علاقاتهـا مع تل أبيب بتـأثير الاتفاقات العربيـة المعقودة معهـا (أوسـلو ـ وادي عربـة) ومـا أرختـه المفاوضـات من إحسـاس مزيـف بالسـلام فـي المنطقـة. كمـا توفر هذه المواقـف أساسـاً لتعطيل سياسة الهيمنة الإسرائيلية ـ الأميركية إقليمياً أو إضعافها.

هـ ـ ويـمـكن تلمس نتـائج مثـل هذه المواقف، على المستويين العربي والإسلامي، وبوضـوح أكثر في الأزمـة العراقية ـ الأميركيـة الأخيرة. فقد ظهرت الولايـات المتحدة معزولـة عربيـاً وإقليميـاً. وبدا واضحـاً تطـابق المصالح الأمنية والسياسية الأميركيـة ـ الإسرائيلية، في مواجهة الموقفين العربي والإقليمي، كمـا تبدت واضحـة مـرة أخرى سياسـة الكيـل بمكيالين، وتوسـعت دائرة الاقتنـاع بضرورة وضـع حد لاسـتفراد الولايـات المتحدة بالعمليـة السـلمية في المنطقـة وضرورة إشـراك دول كبرى في إدارة هذه العملية.

وفيما يخص الأزمة بجانبها المتعلق بعمل لجان التفتيش فقد كرّس الإتفاق الذي تم التوصل إليه (اتفاق عزيز ـ أنان) الأمم المتحدة ، مرة أخرى، قناة دولية وحيدة للتعاطي مع قضية التفتيش عن السلاح في العراق، وأعاد الأمور إلى نصابها الدولي تحت إشراف الشرعية الدولية، وبعيداً عن استفراد الولايات المتحدة، كما أنه أسقط مبدأ الأحادية القطبية في الإشراف على القضايا الإقليمية، وأفسح في المجال لأقطاب أخرى تبحث لنفسها عن دور ينسجم مع قوتها وحجمها ونفوذها في العلاقات الدولية، علماً أن الشرق الأوسط هو المكان الرحب لإنجاح مثل هذا الاختبار. وأخيراً، نجح اتفاق عزيز ـ أنان في منع العدوان على العراق، وجنّب المنطقة ردات فعل قد تكون في بعض جوانبها عنيفة.

لقد تأكدت صحة هذه الاستنتاجات في التجاذب الذي تعرض له اتفاق عزيز ـ أنان من تفسيرات في مجلس الأمن، حين حاولت الولايات المتحدة مرة أخرى الاستمرار في التفرد وإعطاء تفسيراتها الخاصة لبنود الاتفاق. غير أنها جوبهت بمعارضة دولية وإقليمية وعربية، أتت في السياق ذاته لموقف هذه الأطراف من سياسة الولايات المتحدة القائمة على التفرد والهيمنة والكيل بمكيالين.

٢ـ من كل ما تقدم يتضح أن شروط الوضع العربي في إطاره الإقليمي يسير نحو التحسن التدريجي تلبية لمصالح أطرافه المختلفة من مجمل التطورات في المنطقة. ورغم تباين منطلقات بعض الأطزاف إلا أنها تتقاطع وتلتقي في العديد من محاورها المختلفة، إن من زاوية حرصها على رفض الشروط الإسرائيلية للتسوية وتمسكها بكامل حقوقها الوطنية والسيادية، أو من زاوية حرصها على دورها الإقليمي، ومنع أية ترتيبات

تنعكس سلباً على هذا الدور، لصالح تنصيب إسرائيل محوراً مركزياً للنظام الإقليمي الذي تعمل الولايات المتحدة على إعادة صياغته.

ومن الواضح أن النزوع نحو استعادة ملامح النظام العربي في إطار جامعة الدول العربية، بدأ يتغلب على النزوع نحو الانخراط في النظام الإقليمي الجديد، خاصة أن دولاً عربية رئيسية لم يعد لديها شك في مدى الضرر الذي سيلحقه بها مثل هذا النظام.

في هذا السياق تتواصل المشاورات المصرية ـ السورية على مستوى القمة، والمشاورات الثلاثية المصرية ـ السعودية ـ السورية، في ظل تزايد الحديث عن ضرورة عقد لقاء عربي على مستوى القمة تتراوح الدعوة له ما بين قمة عربية شاملة (مع العراق) أو موسعة (باستثنائه)، مرورا بقمة سباعية (دول الطوق + المغرب + السعودية)... وصولا إلى قمة ثلاثية مصرية ـ سعودية ـ سورية.

وأياً كانت النتيجة، فإن مجرد الدعوة إلى لقاءات عربية بصرف النظر عن صيغتها ونطاق المشاركين بها، إنما تشكل دلالة على الحاجة العربية إلى تطوير المواقف الراهنة، وإيجاد إطار ـ أو أطر ـ تكفل مستوى أرقى من التضامن بين الأطراف العربية المختلفة، وهو ما يفتح الآفاق لمواقف أكثر تماسكاً، كما يشكل مناخاً أرحب تتحرك في أجوائه الحركة الشعبية العربية.

٣ـ لقد جددت الحركة الشعبية في المنطقة العربية حيويتها وتوقها إلى الانطلاق وتجاوز الحواجز والمعيقات التي تحاول إضعاف زخمها ولجمها وتعطيل دورها في رسم مصيرها الوطني، على المستويين المحلي

والإقليمي. ولعلّ الأزمة العراقية ـ الأميركية شكلت المناسبة الأكثر ملائمة لتعبر فيها هذه الحركة عن توقها للانطلاق. فقد امتدت الاحتجاجات الشعبية بأشكالها المختلفة، من المناطق المحتلة في الضفة والقطاع والجولان، إلى معظم عواصم العالم العربي، تندد بالسياسة الاميركية وبالاحتلال الإسرائيلي، داعية إلى التحرر من هيمنة الولايات المتحدة ومحاولاتها فرض سيطرتها على المنطقة.

وإذا ما كانت عناوين التحركات الشعبية الأخيرة قد تمحورت حول دعم العراق وشعبه في مواجهة العدوان الاميركي، إلا أن ما شهدته هذه التحركات الشعبية من صدام مع قوى الأمن في مناطقها (الضفة ـ الأردن ـ وعدد آخر من العواصم العربية) يظهر أن الموضوع العراقي كان محفزاً للتحرك، دون أن يغيب الهم المحلي لكل تحرك على حدة. ففي المناطق الفلسطينية المحتلة وفي الجولان، كان الهتاف تضامناً مع العراق، ولكن الصدام كان مع جنود الاحتلال ومع الشرطة التي حاولت منع المتظاهرين من التعبير عن رأيهم.

وفي الأردن، أخذت الأمور منحى أكثر تصادمية عبّرت عنه بشكل فاقع أحداث مدينة معان، حيث وقع قتلى وجرحى وتدخلت القوات النظامية بشكل مباشر ـ فاعتقلت المئات. ولم يكن غائباً عن بال أحد أن تحركات الشارع الأردني كانت تغذيها عوامل الاحتقان الداخلي ضد السياسة القائمة على التفاهم الاستراتيجي مع إسرائيل، بكل ما تستتبعه هذه السياسة من انعكاسات داخلية، اقتصادية واجتماعية، أعادت صياغة خارطة العلاقات الاجتماعية على حساب أوسع الفئات الشعبية فقراً. كما لم يكن غائباً عن بال أحد أن هذه التحركات لم تكن مفصولة عما سبقها، وإنها

مقدمات لما تلاها. وتأتي في إطار تصادم بين مشروعين متناقضين: مشروع السلطة القائم على الالتزام بمعاهدة وادي عربة والتفاهم الاستراتيجي مع إسرائيل في إطار النظام الإقليمي المزمع بناؤه، ومشروع المعارضة الوطنية والشعبية القائم على الالتزام بالمصالح الوطنية والقومية للأردن والمنطقة في إطار أية تسوية يتم التوصل إليها مع إسرائيل.

وقد نجحت الحركة الشعبية الأردنية في الفترة الأخيرة في تحقيق بعضاً من المكاسب الهامة نسبياً، أعطتها المزيد من الزخم في مواجهة سياسة النظام وإجراءاته. ففي تحركاتها ضد زيارة النائبين (محمد رأفت وحمادة فراعنة) إلى إسرائيل، جددت الحركة الشعبية الأردنية تأكيدها زيف تمثيل البرلمان في الأردن لمصالح الشارع بفئاته الاجتماعية المختلفة. كما نجحت الحركة الشعبية في كسر قرار الحكومة الخاص بالمطبوعات، والذي كان من أهدافه التضييق على الحريات الديمقراطية، والعودة بالبلاد إلى زمن الأحكام العرفية، لكن هذه المرة في ظل قوانين تبدو في ظاهرها شرعية ودستورية. كما تمكنت الحركة الشعبية من كسر قرار الحكومة بمصادرة صناديق الاحتياط التابعة للنقابات المهنية، والهادف إلى تطويق هذه النقابات وشل يدها عن ممارسة دورها سياسياً واجتماعياً، والعمل على احتوائها بذريعة حصر نشاطها في الجانب النقابي.

ورغم ماتصادفه الحركة الشعبية في المنطقة العربية من معوقات في طريق نهوضها وتزخيم فعلها، فإن العديد من المؤشرات والدلائل البارزة يؤكد أنها تتمتع بمعظم العوامل التي تؤهلها للعب دور أكثر تأثيراً في مجرى الحياة السياسية في المنطقة، وفي التأثير على قرارات حكوماتها، ولجم سياسة التطبيع مع الجانب الإسرائيلي رضوخا للضغط الاميركي. إن

من أبرز معيقات نهوض الحركة الشعبية ضعف قواها السياسية المنظمة، وضعف التنسيق بين أطرافها وانضوائها في أطر جبهوية وفق شعارات سياسية ومهام لا خلاف حولها كمجابهة التطبيع والتمسك بالحقوق الوطنية والقومية، في مقدمها حق شعوب المنطقة في تحرير أرضها المحتلة وممارسة السيادة عليها، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس. في هذا الجانب تلعب الحركة الشعبية الفلسطينية دوراً مميزاً في استنهاض مجمل الحركة الشعبية العربية، ولعل دروس الانتفاضة، وهبة أيلول / سبتمبر ٩٦ وهبّة الدفاع عن الأرض (آذار - نيسان /مارس /ابريل ١٩٩٧) وغيرها من التحركات الجماهيرية وأخرها ما جرى بعد جريمة حاجز ترقوميا تشكل مثالاً ساطعاً على ذلك.

٤- شهدت الساحة الدولية عدداً من التطورات البارزة، بعضها على صلة مباشرة بمسائل الشرق الأوسط، كالمواقف المتباينة في الأزمة العراقية - الأميركية، وبعضها الآخر لم يكن على صلة بها، إلا أن انعكاساتها مست المنطقة، التي تنعكس فيها بوضوح التطورات الدولية، تحديداً تلك التي على صلة بالتنافس بين الدول الكبرى على المصالح، وعلى إعادة صياغة العلاقات بين الأقطاب الرئيسيين. وفي هذا الإطار نسجل ما يلي:

أ - الأزمة العراقية - الأميركية حول تفتيش المواقع السيادية (القصور الجمهورية) كانت واحدة من القضايا التي تكثفت فيها المنافسة الدولية على المصالح في المنطقة، ولعبت دوراً في إبراز حدة هذه المنافسة بين الأقطاب الرئيسيين.

في هذا السياق يُفهم الاعتراض الروسي والأوروبي (الفرنسي تحديداً) على السياسة الأميركية نحو العراق، حيث تجاوز الخلاف مسألة المصالح المباشرة المرتبطة بالأزمة العراقية نحو الصراع على ترسيخ آليات للعلاقات الدولية. فالولايات المتحدة تصرفت وكأنها الطرف المقرر، منفرداً، لمصير منطقة الشرق الأوسط، والمُخول بتفسير قرارات الشرعية الدولية ووضع آليات لتطبيقها، دون العودة إلى المنظمة الدولية، وفي هذا التصرف تجاهل لدور الآخرين.

وبنظرة أشمل إلى طبيعة العلاقات والمنافسة بين الدول الكبرى نلحظ أن الخلاف يدور في أكثر من مساحة، فهناك توسيع الحلف الأطلسي شرقاً بزعامة الولايات المتحدة، بما يعكسه ذلك من محاصرة لروسيا الاتحادية، وهناك التنافس على حل الصراعات الإقليمية في البلقان، وهي كلها قضايا تترابط فيما بينها لتعكس ميزاناً للقوى غير مستقر لم يوفر للولايات المتحدة الشروط الآيلة لاعتراف الآخرين بزعامتها المتفردة على نظام عالمي يقوده القطب الواحد.

وإذا كانت اتفاقية عزيز ـ أنان لحل الأزمة العراقية ـ الأميركية قد تضمنت الكثير من الشروط الأميركية، إلا أن نجاح المجتمع الدولي في إرغام الولايات المتحدة على العودة للتعاطي مع قضية العراق عبر بوابة مجلس الأمن، ومنعها من التفرد في تفسير القرارات ووضع آليات تطبيقها، هو في حد ذاته إعلان عن فشل واشنطن تكريس نفسها شرطي العالم وزعيمته، وتكريس صيغة زعامة القطب الواحد له.

ب ـ ومما يضعف موقف الولايات المتحدة المتشدد مع العراق ليس فقط كونها تنزع إلى تجاهل الآخرين وتجاوز مصالحهم، بل أيضاً بفعل ما

دخل على سياستها المعلنة باسم «الاحتواء المزدوج» إزاء العراق وإيران من تطور. إذ من الملاحظ أن الولايات المتحدة تتشـــدد مع البلد الذي أجمعت دوائر المراقبين على تراجع واضح في قدراته العسكرية. بالمقابل تمارس سياســة ليونــة وانفتــاح مع إيران، البلد المعترف دولياً بقوتــه العسكرية، وترشحه الولايات المتحدة ليمتلك السلاح النووي خلال السنوات القليلة القادمة. وواضح لحلفاء الولايات المتحدة وخصومها أن هذا الانفتاح على إيران، أسقط المبادئ الأميركية المعروفة، سعياً وراء مصالح نفطية أميركية في منطقة بحر قزوين، بل وفي داخل إيران نفسها، من موقع التنافس مع مصالح دول أوروبية وآسيوية.

جـ - ويسجل للولايات المتحدة تحقيقها اختراقاً استراتيجياً في مجال الطاقة الدولية عندما حصلت واشنطن على موافقة مبدئية من خمس دول في آسيا الوسطى (تركمانستان وجورجيا وأذربيجان وتركيا وكازخستان) على تشكيل كونسورتيوم نفطي بقيادة شركات أميركية لمد خطوط لأنابيب النفط والغاز من مناطق إنتاجها في بحر قزوين إلى الأسواق العالمية. وفي هذه الخطوة دلالات جديدة على حدة التنافس الأميركي مع روسيا وأوروبا على استثمار مناطق الطاقة في العالم.

د - وتعتبر الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا صيف العام الماضي مسرحاً آخر ترصد عليه موازين القوى الدولية. وشكل الحل الذي قدم لهذه الأزمة تعبيراً عن محاولة الولايات المتحدة، مرة أخرى لرسم ملامح علاقات دولية تأخذ بالاعتبار الموقع الاقتصادي الأميركي، وتحاول أن تكرس واشنطن زعيمة منفردة للعالم، حيث استطاعت عبر نفوذها في صندوق النقد الدولي أن تفرض رؤيتها للأزمة وللحل معاً، وأرغمت

اليابـان على المشـاركة فـي خطـة الصندوق الدولي لدعـم إقتصادات جنوب شرق آسيا بمبلغ ٤٣ مليار دولار.

تـأتي هذه الخطوة في محاولة مـن الولايات المتحدة لكبح نزوع اليابان نحو الاستقلال الأوسع عن سياسة الولايات المتحدة والتخلص من ضغوطها الاقتصادية وتدخلاتهـا المستمرة في هـذا المجال. ومقـابل التجربـة اليابانية التراجعيـة أمام الضغـط الأميركي برزت التجربـة الصينيـة التي عبرت في الأزمة عن تماسك اقتصادي لافت.

لقـد حافظت الصيـن على تماسـكها الاقتصـادي إبـان الأزمـة الأخيرة، وعلى موقعهـا المؤثر إقليمياً، مما يؤكد أن قدرة الولايات المتحدة على لعب دور المقرر المنفرد في منطقـة جنوب شـرق آسـيا لا زالت موضع نقاش، وان احتمالات قيام نظام القطب الواحد لا زالت بعيدة نسبياً.

هـ ـ ولا يمكـن عزل قمة لندن الآسـيوية ـ الأوروبية (١٩٩٨/٤/٣)عن الأزمـة الاقتصادية لدول جنوب شـرق آسيا، كما لا يمكـن عزلها عن المنافسة الدوليـة فـي الإمسـاك بالاقتصـاد العـالمي، وفي بحـث كل تكتل اقتصـادي عن سياسة حمائيـة خاصة به في ظل نظام العولمة الاقتصادية الذي يوفر للولايات المتحدة الفرص الأفضل للامساك بالأسواق والاستئثار بأرباحها.

وإذا كان زعماء آسـيا قد ذهبوا إلى قمة لندن وهم يدركون أن أوروبا لـن تقدم لهم أي دعـم مالي خـارج الإطـار الحـالي للمسـاعدات التـي يقدمها صندوق النقد والبنك الدوليان، إلا أن تلاقي الطرفيـن، الأوروبي والآسيوي في خطـة تسـاندية تقوم علـى تشـجيع الاسـتثمارات الأوروبيــة في البلدان الآسيوية، يشـكل رغبة مشتركة في الحد من الريادة السياسية التي استأثرت بها الولايـات المتحدة في معالجـة الأزمـة الآسيوية. ويمكـن لهذه الرغبة أن

تفتح على دعم أوروبا لليابان في مواجهة الضغوط الأميركية المتزايدة ومن تأثير انتقادات واشنطن للسياسة الاقتصادية اليابانية. كما كان، في السياق نفسه، لوجود الصين في القمة تأثير بالغ الأهمية، نظرا لما يمكن أن تشكله من فرص استثمارية للرأسمال الأوروبي.

تحت شعار «إذا عانت آسيا اليوم فان أوروبا ستعاني غداً» من المفترض أن تنعكس قمةُ لندن في الفترة القادمة مزيداً من التطوير في العلاقات الاقتصادية الأوروبية ـ الآسيوية. في مواجهة اتجاهات الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة.

مما تقدم يتضح أن نزوع الولايات المتحدة لفرض هيمنتها من موقع أحادية القطبية في الزعامة الكونية يصطدم بمعارضة آخذة بالاتساع من الأقطاب الرئيسيين الفاعلين دولياً. إذ هذه الحالة التنافسية القائمة تنعكس إيجاباً على منطقتنا لجهة الآفاق التي تفتحها على احتمالات بداية تراخي القبضة الأميركية.

٥ ـ من الطبيعي أن يشكل النزاع العربي ـ الإسرائيلي هو الأخر ميداناً لرصد تطور العلاقات الدولية. وقد شهد هذا النزاع تطورين هامين، تمثلا بزيارة وزير الخارجية البريطاني إلى المنطقة، وبالمداخلات الدولية ربطاً بالمشروع الإسرائيلي للانسحاب من جنوب لبنان. والتطوران يوضحان أن الولايات المتحدة، بصفتها الراعي الرئيسي للتسوية في المنطقة، بدأت تتعرض لمزاحمة أوروبية فاعلة إلى حد ما.

أ ـ تصريحات كوك عند زيارته لجبل أبو غنيم الواضحة ضد الاستيطان، وتأكيده أن القدس الشرقية هي جزء من الأرض المحتلة

وعاصمة للدولة الفلسطينية.. هذه التصريحات جاءت متعارضة مع الموقف البريطاني من الأزمة العراقية ـ الأميركية، الذي تحرك تحت ظلال الموقف الأميركي.

لقد حرصت بريطانيا، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أن ترسم هامشاً واضحاً بينها وبين السياسة الأميركية. وهو الهامش الذي يفصل بين موقف الاتحاد الأوروبي وبين موقف واشنطن. فالولايات المتحدة، كما هو واضح، آخذة في تكييف موقفها مع سياسة حكومة نتنياهو، بينما استندت مواقف كوك إلى قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام. من هنا كانت زيارته إلى جبل أبو غنيم من موقع الاعتراض على الاستيطان، ومن موقف الاعتراف بالقدس الشرقية أرضاً فلسطينية محتلة وعاصمة للدولة الفلسطينية.

ورغم أن كوك لم يطرح مبادرة أوروبية للحل في المنطقة، إلا أن التحرك الأوروبي ـ ممثلاً بكوك ـ يشير إلى أن أوروبا آخذة بالاهتمام اكثر فأكثر بالقضية الفلسطينية، من موقع التمايز الواضح عن الموقف الأميركي. ومن المتوقع أن يتطور هذا الاهتمام الأوروبي بالقضية الفلسطينية، وان يعبر عن نفسه بمواقف وتصريحات وربما مبادرات لاحقا. لكن هذا يبقى رهنا بعدد من العوامل، من بينها، وأكثرها أهمية تصليب الموقف الفلسطيني لابراز فشل المبادرة الأميركية في توفير الحل المتوازن، وهو ما يوفر هامشاً أوسع لمداخلات أوروبا وسواها من الدول الكبرى.

ب ـ بدوره لا يقل الموقف الفرنسي من المناورة الإسرائيلية في جنوب لبنان أهمية عن مواقف كوك في جولته الأخيرة. ويكتسي الموقف الفرنسي أهمية انه يجيء في سياق خلق توازن دولي في الموقف من

مناورة حكومة نتنياهو بإعلانها عن عزمها الانسحاب من جنوب لبنان، بشروط أمنية محددة، مخالفة في مضمونها لآليات تطبيق القرار ٤٢٥ كما نص عليه مجلس الأمن في قراره الرقم ٤٢٦. وليس خافياً أن أهداف مناورة حكومة نتنياهو هو الفصل بين المسارين السوري واللبناني، كما ليس خافياً أن مناورة حكومة نتنياهو تلقى تأييداً غير خفي من واشنطن، التي دعت اللبنانيين إلى «التعامل إيجاباً» مع الاقتراح الإسرائيلي. وفي موقف واشنطن ما يجدد التأكيد أنها آخذة في تكييف موقفها مع مواقف حكومة ائتلاف اليمين الإسرائيلي، ليس فقط على المسار الفلسطيني، بل وكذلك على المسار السوري. فدعم الولايات المتحدة لمحاولة نتنياهو الفك بين المسارين اللبناني والسوري، يصب في نهاية الأمر، في إفساح الطريق أمام إسرائيل للاستفراد بلبنان واضعاف سوريا.

من هذه الزاوية يأتي الموقف الفرنسي بميوله رفض الفصل بين المسارين السوري واللبناني ليخلق توازناً في المداخلات الدولية. كما يأتي تماسك الموقفين اللبناني والسوري ليشكل أرضية يقف عليها الموقف الفرنسي، في إطار مراكمة التدخل الأوروبي في شؤون الشرق الأوسط من موقع المزاحمة المستمرة للدور الأميركي.

إن مثل هذا التدخل لا يؤشر في الوقت الراهن إلى قرب ولادة مبادرة أوروبية خاصة بالمنطقة، لكنه يبرز الحرص الأوروبي على أن يكون الحل المرتقب حلاً متوازناً مقبولاً من كل الأطراف، ولعل نموذج الحل الذي تم التوصل إليه مؤخراً في أيرلندا مسجلاً نهاية لمأساة دامت أكثر من ثلاثين سنة، لعل في هذا النموذج ما يشجع المضي بالجهود المبذولة أوروبياً، للإسهام في بلورة حل متوازن للصراع العربي - الإسرائيلي

وللقضية الفلسطينية.

إن الحل الوسط الذي تم التوصل إليه في أيرلندا يؤكد حقيقة أن ما من حل قابل للحياة إلا إذا قام على قبول كافة الأطراف له، بعيداً عن الإذعان والإرغام وفرض الشروط المسبقة، والحلول المنحازة. فضلاً عن ذلك فما من حل يمتلك القدرة على الحياة إذا ما تمت صياغته من خلف أصحاب القضية الحقيقيين. من هنا، على سبيل المثال، أهمية طرح الحل الأيرلندي على الاستفتاء الشعبي، وأهمية تشكيل برلمانات بمستويات مختلفة، وفق نظام التمثيل النسبي، للإشراف على تطبيق الاتفاق، بما يتيح لكافة القوى، المؤيدة للحل والمعارضة له، من ممارسة دورها ميدانياً بكل حرية وديمقراطية.

(١٠)

الدولة المستقلة والسيادة الوطنية

١ـ تتكاثف الوقائع والمؤشرات على بلوغ عملية أوسلو نقطة الاستعصاء التي تقوّض المرتكزات التي قامت عليها، فتوقفت بعد بروتوكول الخليل (٩٧/١/١٦) على عتبة الاستحقاقات الجادة المتوجبة على إسرائيل في المرحلة الانتقالية(*): إعادة انتشار على ٣ مراحل (نبضات) في الضفة الغربية باستثناء

(*) بعد إنجاز إعادة الإنتشار من مدن الضفة الغربية (باستثناء الخليل)، ثم إنتخابات المجلس الفلسطيني (٩٦/١/٢٠) فانعقاد المجلس الوطني لتعديل الميثاق (٩٦/٤) كخطوات مترابطة بموجب إتفاق أوسلو ٢ (٩٥/٩/٢٨)، تم تأجيل إعادة الإنتشار في الخليل الذي كان من المفترض ان يطبق في آذار/مارس ٩٦، مما إقتضى مفاوضات جديدة بعد مجيء حكومة نتنياهو (إثر انتخابات أيار/مايو ٩٦) أفضت إلى التوقيع على بروتوكول الخليل (١٦ /١ / ٩٧) الذي أبقى ٢٠٪ من مساحتها النوعية (قلب المدينة) بيد المستوطنين.

أما عملية إعادة الإنتشار في الضفة الغربية باستثناء المناطق التي يندرج بحثها في نطاق مفاوضات الوضع الدائم، فقد نص إتفاق أوسلو ٢ على إتمامها على ٣ مراحل وفي غضون ١٨ شهراً من تاريخ تولية المجلس الفلسطيني (٦ /٣ /٩٧)، أي في: ٩٦/٩/٦، ٦/ ٣/ ٩٧، و٦/ ٩/ ٩٧.

وأتى بروتوكول الخليل ليترك تحديد مساحة إعادة الإنتشار في كل مرحلة (نبضة) لاسرائيل وحدها بعد ان كان شأناً تفاوضياً بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بموجب إتفاق إوسلو ٢، وغيّر روزنامة إعادة الإنتشار، فرحّل النبضة الأولى إلى ٩٧/٣/٦ والنبضة الثالثة حتى منتصف عام ٩٨. إثر ذلك، أعلنت اسرائيل عن النبضة الأولى في ٦/ ٣/ ٩٧، فأتت هزيلة (٢ بالمئة من منطقة جـ و٧ بالمئة من منطقة ب)، مما أضطر السلطة إلى رفضها.

المناطق المشمولة بمفاوضات الوضع الدائم (القدس، المستوطنات، المواقع العسكرية، الحدود)، الممر الآمن بين الضفة والقطاع، الإفراج عن الأسرى والمعتقلين، المرفأ، المطار، تفكيك الإدارة المدنية في الضفة الغربية التابعة للحكم العسكري الإسرائيلي، السيطرة على المياه..

وفي هذا الإطار، فإن المبادرة الأميركية المخفوضة بعد إستيعاب تعديلات عليها لصالح إسرائيل ليست أكثر من وسيلة، وباقل كلفة ممكنة للطرف الإسرائيلي، لختم المرحلة الانتقالية كمرحلة مستقلة وقائمة بذاتها نصّت عليها بوضوح اتفاقات أوسلو. . إن هذه المبادرة هي مخرج عملي مؤقت، بأقل كلفةٍ ممكنة للطرف الإسرائيلي، لختم المرحلة الانتقالية والدخول في مفاوضات الحل الدائم ضمن شروط وتحديدات اتفاقيات أوسلو، دون ان يكون ثمة افق مرئي لإنجاز هذا الحل. وهذا ما يقود إلى إشغال المساحة التي تفصلنا عن انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الانتقالية (١٩٩٩/٥/٤) بالتفاوض حول المبادرة الأميركية وآليات تطبيقها، وبما يوحي باستمرار عملية أوسلو وتقدمها. وهذا يترتب عليه، إدامة ما أنجز من الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي لفترة زمنية غير محددة، أي بما يتجاوز استحقاق ١٩٩٩/٥/٤ آنف الذكر.

من هنا سلبية المبادرة الأميركية وخطورة بعدها التواطؤي مع إسرائيل، لقد تحولّت هذه المبادرة بعد تبنيها الرسمي من قبل السلطة الفلسطينية، إلى مظلة لتجاذبات أميركية - إسرائيلية على خلفية تباين، آني ومحدود، بين رؤية القوة العظمى للمنحى الراهن للتسوية وأولويات التركيز في ضوء مصالحها الإجمالية، وبين نزوع هذه القوة الإقليمية إلى مكاسب إضافية يمكن ان تخل، راهناًعلى الأقل، بالتوازن الإجمالي للسياسة الأميركية بازاء التسوية، والترتيبات الإقليمية قيد الإنجاز. إن الضجة التي

تثيرها هذه التجاذبات، الناجمة عن تباين حقيقي وإن يكن غير جوهري في الرؤى السياسية، لا يجب ان يحجب عنا حقيقة رسوّها بعد حين، على توافق أميركي - إسرائيلي تشكل قاعدته المبادرة الأميركية بمضمونها الرئيسي، والتي تضعنا عملياً مع دنو استحقاق ٤ /٥/ ١٩٩٩، تاريخ انتهاء المرحلة الإنتقالية بحسب أوسلو، أمام استمرار الأمر الواقع الاحتلالي - الاستيطاني لأمد غير محدود تحت مظلة الحكم الذاتي.

انطلاقاً من هذا يطرح نفسه بإلحاح السؤال التالي: في ضوء اقتراب الموعد المحدد وفقاً للاتفاقات الموقعة، لنهاية المرحلة الانتقالية قبل إنجاز معظم وأهم قضايا هذه المرحلة، وهذا ما بات بحكم المؤكد حتى في حال تطبيق المبادرة الأميركية.. ما هي الاحتمالات والخيارات التي ستقف أمامها؟

* **الاحتمال الأول:** هو القبول، الضمني أو الصريح، بتمديد هذا الموعد. إن مؤشرات هذا الاحتمال ومقدماته قائمة في المبادرة الأميركية التي تتجاهل النبضة الثالثة من إعادة الانتشار وتحيلها - عملياً - للبحث في إطار لجنة ثلاثية تعمل بالتوازي(*) مع مفاوضات الوضع الدائم، ما يعني عملياً إحالتها إلى جدول أعمال هذه المفاوضات. والأمر نفسه سينطبق على

(*) إن مصطلح التوازي في هذا السياق يعني إحالة متعددة الأوجه: فالقضايا العالقة من المرحلة الإنتقالية تحال إلى جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم فتكون الميزة المحققة اسرائيلياً هي إدخالها في سرداب بلا نهاية باعتبار هذه المفاوضات غير مسقوفة زمنياً، فتصبح هذه القضايا جزءاً منها.

وفي هذا السياق تصبح النبضة الثالثة جزءاً من موضوع اوسع يطول حدود المستوطنات والقدس و«الكيان الفلسطيني»، فتندرج النبضة الثالثة في هذا الإطار.. ويصبح الممر الآمن جزءاً من الترتيبات الجغرافية و«السيادية» المندرجة في إطار الوضع الدائم.. وتصبح السيطرة على المياه جزءاً من القضايا «السيادية» والأمن المائي.. وهكذا..

قضايا المرحلة الانتقالية الأخرى التي ما زالت معلقة، فالمبادرة الأميركية تلحظ استئناف مفاوضات الوضع الدائم في الأسبوع الأخير (الثاني عشر) من روزنامة تطبيق المبادرة.

إن إحالة قضايا المرحلة الانتقالية إلى جدول أعمال مفاوضات الوضع الدائم يجعل - بحكم التقارب أو التداخل القائم موضوعياً - الأولى جزءاً من الثانية مع احتمال أن تحل مكانها أو أن تتقدم عليها: فتحل قضية النازحين أو جوانب معيّنة منها مكان قضية اللاجئين، وتسبق المفاوضات حول النبضة الثالثة تلك المتعلقة بالانسحاب من الضفة الغربية أو على مواصلة المفاوضات حول الممر الآمن بين الضفة وغزة، أو يجري تبادل لكل هذا أو لجزء منه بالمحاور الاستراتيجية للبنية التحتية الإسرائيلية (عابر السامرة، عابر يهودا، الطريق رقم ٦٠...)..

إن مصير المستوطنات والقدس واللاجئين والوضع القانوني - السياسي للكيان الفلسطيني ومساحته وحدوده وعلاقاته الخارجية.. بدأ التحضير للبت بها منذ اليوم الأول للمرحلة الانتقالية، ولم تنتظر الحكومة الإسرائيلية (تحالف الوسط واليسار الصهيوني سابقاً، والائتلاف اليميني - الديني حالياً) انقضاء خمس سنوات لولوج أبوابها. وبقدر ما نقترب من استحقاق ٩٩/٥/٤ تحشد إسرائيل ما تستطيع من إمكانيات لفرض تصورها حول مصير هذه القضايا التي تشكل جوهر المسألة الوطنية: من خلال الوقائع الميدانية بالأساس.. وكذلك من خلال إقصاء هذه القضايا ما أمكن عن جدول أعمال المفاوضات.. لذلك فهي تسعى أن تهيل على قضايا الوضع الدائم القضايا المتبقية من المرحلة الانتقالية، فتتحول الأخيرة إلى سقف للمطالب الفلسطينية.

إسـرائيل تعي أن مجرد بـدء مفاوضـات الوضع الدائم سـيغطي على تنكرها لاستحقاقات المرحلة الانتقالية. أكثر من هذا، هي تدرك أن الاهتمام سيتمحور حول بدء هذه المفاوضات وليس القضايا التي تتناولها، أكانت من صلب جدول أعمالها أو مرحّلة إليها من الفترة الانتقالية، فالمهم هو الانتقال إلى مفاوضات الوضع الدائم وليس ما يدور بين جدرانها.

إن أي قبـول، ضمنـي أو صريـح، بتمديد موعـد ٩٩/٥/٤ ـ الموعـد المفترض لنهايـة المرحلة الانتقالية بحسـب اتفاقات أوسـلو ـ يمكن أن يشكل كارثـة وطنية إذ ينطوي على تسـليم باسـتمرار الاحتلال إلى أمد غير محدد وتحويل الحل الانتقـالي، القائم على الحكم الذاتي الخـاضع لهيمنة الاحتلال، إلى حل نهائي سواء كان ذلك مرسماً أو بالأمر الواقع.

* **الاحتمــال الثـاني:** في ضـوء اسـتبعاد إمكانيـة التوصـل إلى اتفـاق مقبول وطنيـاً مع حكومة نتنياهو حول الوضع الدائم، فإن البديل لهذا الخيار الكارثي الذي أتينـا عليه، البديل هو الإعلان عن بسط سيادة دولـة فلسطين على الأراضي المعترف بهـا دوليـاً كـأراضٍ فلسطينية (الضفـة، بمـا فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران ٦٧).

هنا، لابد من جلاء نقطة فائقـة الأهمية تكون في العادة موضع التباس أو غموض (متعمد لدى بعض أوساط السلطة، وغير مقصود لدى قطاعات واسعة من الرأي العام الفلسـطيني): ما نحن بصـدده ليس إعلانـاً للاستقلال، فالدولــة الفلســطينية المســتقلة سـبق أن أعلنـت في ٨٨/١١/١٥ علـى يد المجلس الوطني الفلسـطيني المنعقد فـي الجزائر في دورتـه الثامنة عشـرة. وحـازت هذه الدولة علـى اعتراف أكثر من مئـة دولة فـي العالم. ومن بـاب أولـى أن نؤكد أيضاً أن ما نحن بصـدده ليس إعلانـاً عن دولـة مستقلة بدون

تعيين لحدودها، أو دولة مستقلة في «المناطق المحررة»(*). فهذا الإعلان يقع خلف خطوة إعلان الإستقلال في دورة الجزائر، فضلاً عما ينطوي عليه من مخاطر سنأتيها بعد قليل.

وأخيراً، فأن ما نحن بصدده ليس إعلاناً ببسط السيادة دون تحديد جغرافي أو بما يقتصر على «المناطق المحررة». ففي هذا تراجع عن المشروع الوطني القائم على انتزاع الاستقلال الوطني وبناء الدولة المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧. كما أنه ينطوي على التسليم بالأمر الواقع الإحتلالي ـ الاستيطاني على غالبية الأراضي الفلسطينية المحتلة. بل يفسح في المجال أمام إسرائيل كي تعلن، من جهتها وبخطوة من طرف واحد، على ضم هذه الأراضي. فإعلان بسط السيادة على جزء من الأراضي يترك ما تبقى منها عرضة لإطلاق العنان أمام الأطماع الإسرائيلية وشهوتها التوسعية كي تعبر عن نفسها بدون قيود. وهو يقدم مدخلاً، لن تحجم عنه إسرائيل ولن تتردد في استثماره، لفك الاشتباك الصراعي في موضوع بسط السيادة بين قسم أُعلنت عليه السيادة الفلسطينية وآخر ستعلن عليه من خلال الضم السيادة الإسرائيلية.

استحقاق ٩٩/٥/٤، موعد انتهاء المرحلة الانتقالية، يضعنا عملياً أمام ثلاثة خيارات: الخيار الإسرائيلي وقوامه الضم. الخيار الأميركي وهو

(*) المقصود هنا هو ٦٢ بالمئة من مساحة غزة (اي باستثناء المستوطنات والحدود ومنطقة المنشآت العسكرية) +منطقة أريحا +المناطق (أ) في الضفة الغربية أي المدن، وأحياناً يضاف إليها المناطق (ب)، حيث تمارس السلطة الفلسطينية صلاحياتها المدنية. ويضاف إلى كل هذا المساحة التي ستؤول إلى السلطة في حال نجاح المبادرة الأميركية وتطبيقها.

استمرار الأمر الواقع لأمد غير محدد. الخيار الوطني الفلسطيني وهو إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دولياً كأراضٍ فلسطينية. وهذا الإعلان يعني عودة إلى حالة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي ومحوره طرف يحتل أرض شعب آخر ويحرمه منها ومن حقه في تقرير مصيره عليها، الأمر الذي يمهد لإرساء مفاوضات الوضع الدائم على أسس جديدة، حيث ستقوم بين دولتين، إحداهما (أي إسرائيل) تعطل سيادة الأخرى (أي فلسطين) على أراضيها من خلال استمرار الاحتلال والاستيطان وإدارة الظهر لقرارات الشرعية الدولية. إن رفع السيادة المعطلة على الأرض الفلسطينية هو موضوع الصراع وتالياً المفاوضات بين دولتين. هكذا نواجه الأمر الواقع الإسرائيلي بأمرٍ واقع فلسطيني، بمقدوره أن يدير الصراع متجاوزاً قيود اتفاقات أوسلو ومتحرراً من إملاءاتها.

لكن التلويح الكلامي بهذا الخيار، خيار إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على أراضيها المعترف بها دولياً، ليس كافياً، ولا يمكن أن يعتبر وحدة جدياً. فالواضح أن هذا الإعلان سوف يجابه بردود فعل عدوانية إسرائيلية حادة.

مواجهة ردود الفعل هذه والتصدي لها يتطلب إعداداً لا يقتصر على الجوانب السياسية ـ القانونية أو التقنية، على أهميتها البالغة وضرورة أن تولى أقصى الجهد الممكن. بل هو في الأساس إعداد سياسي جوهره تعبئة قوى الشعب وتوحيد صفوفه للصمود بوجه الخطوات العدوانية الإسرائيلية المقبلة حتما وصدها. إن وقف المفاوضات الجارية وتفعيل الحوار الوطني بهدف استعادة الوحدة الوطنية هو أبرز متطلبات الاستعداد لهذا الاستحقاق الخطير القادم خلال فترة وجيزة نسبياً.

إن اقتراب موعد انتهاء المرحلة الانتقالية بالاستحقاقات التي يطرحها هو عامل إضافي للانتهاء من الانقسام السياسي (بقواه السياسية والاجتماعية) الفلسطيني حول موضوع اتفاقات أوسلو. رهان القوى على أوسلو كممر للاستقلال الوطني يقترب الآن من المحك النهائي الذي يُبرز عدم جدوى هذا الرهان. وبالتالي تتسع القاعدة الموضوعية لإمكانية استعادة الإجماع الوطني على أساس تجاوز اتفاقات أوسلو.

تجاوز أوسلو ليس بالضرورة العودة إلى النظام القديم، أي إلى واقع الاحتلال حسب ادعاء البعض في محاولة فاشلة لإثبات عدم وجود خيار خارج نطاق المسار الذي اختطته هذه الاتفاقات. تجاوز أوسلو يعني في الحالة المحددة التي نواجه: التقدم نحو الاستقلال الوطني. هذا هو الخيار الذي نطرح كخيار رئيسي. وهو خيار يفتح على إمكانية استعادة الإجماع الوطني على هذا الأساس، ويوفر شروط توحيد الحركة الشعبية عليه، بصرف النظر عن موقف السلطة أو الشريحة المهيمنة فيها.

٢ـ الخلفية القانونية والشرعية الدولية لإعلان بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المعترف بها دولياً كأراضٍ فلسطينية يوفرها القرار الرقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩/١١/٤٧ بعنوان: «التوصية بخطة لتقسيم فلسطين»، حيث ورد في الفقرة (أ/٣) من القرار المذكور ما يلي: «تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس،... على ألا يتأخر ذلك، في أي حال، عن ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية، والدولة اليهودية، ومدينة القدس، فتكون كما وضعت في الجزأين

الثــاني والثـالث أدنـاه. كمـا ورد فـي الفقر (أ/٤) مـن نفس القـرار مـا يلي: «تكون الفترة مـا بين تبني الجمعية العمومية توصيتها بشأن مسألة فلسطين، وتوطيد اسـتقلال الدولتين العربيــة واليهودية (أي من ٤٧/١١/٢٩ وحــتــى ١/ ١٠/ ٤٨)، فترة إنتقالية».

والجدير بـالذكر أن القـرار ١٨١ تنــاول بـالتفصيل محـددات الدولــة العربية (٤٤,٥ ٪ من مساحة فلسطين) والدولة اليهودية (٥٥,٥ ٪) ومدينة القدس (كيـان منفصـل خـاضع لنظـام دولي خـاص)، فرســم الحدود وحدد الخطـوات التمهيديـة للإســتقلال، وإنتخـاب «الجمعيــة التأسيســية» لكل من الدولتين وشروط المواطنة والإتحاد الاقتصادي الفلسطيني الخ...

وإســتناداً إلـى هذا القرار تـم الإعلان عـن دولــة إسـرائيل فبســطت سيادتها على المسـاحة المحددة لها وتجاوزتها بعد حـرب الـ٤٨ (ولاحقاً في الــ٤٩)، وكـان هذا القرار إلـى جانب القـرار ١٩٤ هو الأســاس في قبول عضويــة إســرائيل فـي الأمـم المتحدة (القـرار ٢٧٣ بتـاريخ ١١ /٥ /٤٩ الصــادر عن الجمعيــة العامــة بعنوان «قبـول إســرائيل» عضـواً في الأمم المتحدة). غير إن الدولـة الفلسطينية لم تعلن بالتوازي مع الدولـة اليهودية، فتـأخر هذا الإعلان حتـى العـام ٨٨ (دورة المجلس الوطنــي الــ١٨)، ومـا زالت سيادة هذه الدولة على أراضيها حتى هذه اللحظة معطلة.

وإذا كان قرار الجمعيــة العمومية الرقـم ١٨١ يوفر شـروطاً للشرعية الدوليـة تضمن حق الشـعب الفلسطيني في السيادة والإستقلال الوطني، فإن إتفـاق أوسـلو، بالمســتوى الراهن الـذي بلغتـه تطبيقاتــه وأمـام الاحتمالات المؤكدة في عدم التوصـل إلى اتفـاق حول حل دائم بسـقف إنتهاء المرحلــة

الانتقاليـة، اتفاق اوسلو لا يتعـارض مع هذا اسـتناداً إلـى انه حـدد المرحلة الانتقالية لفـترة لا تتجاوز الخمس سـنوات(*) . وبالتـالي تبقى الخيارات بعد هذه الفـترة مفتوحة. ومن المؤكد أن مـن مصلحة حكومة نتنيـاهو أن تستمر المرحلـة الانتقاليـة وسـقفها الحكـم الذاتي، وهـذا مـا يقع علـى النقيض من المصلحة الفلسـطينية التي تجد خيارهـا الوطنـي في إعلان بسط سـيادة دولـة فلسـطين على الأراضـي الفلسـطينية المعترف بها دوليـاً، مما يرفع الصراع إلى مسـتوى جديد ويفتـح على إرسـاء مفاوضـات الوضـع الدائم بين دولـتين على أسس جديدة.

رد الفعل الإسـرائيلي علـى إعلان بسـط السـيادة سـيكون قويـا، حيث تملك إسـرائيل، من موقعها، أكثر مـن خيار بوسـعها اللجوء إليه. وبإمكاننا، أوليـاً، أن نتصور ثـلاث خيـارات بوسـع إسـرائيل أن تعتمد أي منهـا، أو بعضـها، أو كلها مجتمعة:

* **الخيار الأول:** تعلـن الحكومة الإسـرائيلية بسـط سـيادتها على أقسام واسـعة من الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، ممـا يعنـي ضمهـا إلـى دولـة إسرائيل. والمعروف انـه سبق لحكومة نتنيـاهو أن ناقشت مشروعين للضم على قـاعدة خارطـة المصـالح الأمنيـة (مقدم من وزيـر الدفـاع اسـحق مردخاي) وخارطـة المصـالح الوطنيـة (مقدم من وزير البنـى التحتية أريـيل شارون).

(*) حسب المادة ٣ بند ٤ من الإتفاقية الإنتقالية (أوسلو ٢) فإن الصلاحيات المعطاة لرئيس السلطة والمجلس الفلسطيني (التشريعي) سـينتهي مفعولها في ١٩٩٩/٥/٤، إذ ينص هذا البند على: «ينتخب المجلس ورئيس السلطة التنفيذية التابعة للمجلس لفترة إنتقالية لا تتجاوز الخمسة أعوام بدءاً من توقيع إتفاق.... في ٤ أيار / مايو ١٩٩٤».

والخارطة الأولى (مردخاي) تقتطع ضماً ٥٥ بالمئة من مساحة الضفة: شريط غربي بعرض يتروواح من ٣ إلى ٦ كم + شريط شرقي يتروواح في ١٠ إلى ١٥ كم + محورين عرضيين يخترقان «يهودا والسامرة» + ضم ١٠٢ مستوطنة من أصل ٤٢ والأراضي المحيطة + القدس الشرقية ومحيطها بطبيعة الحال. أما الخارطة الثانية (شارون) فإنها تقتطع حوالي ٧٠ بالمئة من مساحة الضفة: شريط شرقي بعرض ٢٠ كم + شريط غربي يتراوح من ٧ إلى ١٢ كم + ٣ محاور عرضية + دمج خارطة المستوطنات مع الخارطة الأمنية + القدس الشرقية ومحيطها.

وللضم سابقتين في تاريخ الاحتلال منذ العام ٦٧، الأولى للقدس الشرقية عام ٦٧، والثانية عام ٨١ تمهيدية لضم الجولان(*)، ما يسمح بتصور خطوة ضم في النطاق المشار إليه (خطة شارون، أو خطة مردخاي، أو أي خطة أخرى تولف بينهما) إمتداداً لخطوات الضم السابقة.

إن الضم، على افتراض إقدام الحكومة الإسرائيلية عليه، لا يعني أن نتيجته ستكون نهائية أو مفروغ منها أو ميئوس من احتمال أن تعيد إسرائيل النظر فيه أو تتراجع عنه. فقد مرت مياه كثيرة تحت جسور الصراع مع إسرائيل في السنوات الثلاثين الأخيرة ولن تمر هذه الخطوة بهدوء إقليمياً (حيث عالجنا مظاهر التحسن في الوضعين العربي والإقليمي) أو دولياً (حيث أشرنا إلى الصعوبات التي تواجهها زعامة

(*) حيث قررت اسرائيل فرض قوانينها وسلطاتها وإداراتها في مرتفعات الجولان، مما استتبع صدور قرار مجلس الأمن الرقم ٤٨٧ (١٩٨١/١٢/١٧) الذي اعتبر القرار الإسرائيلي «ملغياً وباطلاً ومن دون فعالية على الصعيد الدولي».
أما بالنسبة للقدس وبعد ٣١ سنة من الإحتلال، فالجدير بالذكر ان اياً من دول العالم البالغة ١٩٢ دولة لم تقم بالإعتراف بحق اسرائيل في السيادة على القدس الشرقية.

القطب الواحد في أكثر من موقع رئيسي في العالم، كما أشرنا إلى تنافس المصالح وصراعها في المنطقة وما توفره من مساحات مناورة لدولها وشعوبها والحركة الفلسطينية بالذات، والدور الأوروبي النازع دائماً إلى إعلان حضوره في المنطقة)، بل سوف تشكل استفزازاً هائلاً وتحدياً كبيرا للرأي العام الدولي.

إن إقدام اسرائيل على قرار الضم يناقض احكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، فأراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة هي أراضٍ محتلة بحسب قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ وما تلاه من قرارات الأمم المتحدة، ولا يجوز للقوة المحتلة ان تغيّر الوضع القانوني والسياسي للمناطق المحتلة. وهذا ما تؤكده ايضاً إتفاقيات كمب ديفيد (٩ /٧٨) ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (٣/ ٧٩) سارية المفعول حتى اليوم التي تمنع اسرائيل من تغيير الوضع القانوني والسياسي للضفة الغربية وغزة. إن خطوة الضم من جانب اسرائيل ستكون كافية للتهديد الجدي لما تم إنجازه في عملية السلام منذ زيارة الرئيس السادات للقدس (١١/ ٧٧).

إن الإعلان الإسرائيلي عن ضم أقسام من المناطق الفلسطينية المحتلة، في ظل الوضع المستجد في المنطقة على تراكمات ٣٠ سنة من النضال الوطني الفلسطيني، يأتي، إن وقع، في ظرف سياسي مغاير للذي ساد قبل ٣٠ سنة، وسيؤدي، على الأرجح، إلى خلق شروط تملي إطلاق مفاوضات على نار ساخنة لمعالجة وتطويق ذيوله لأنه ينطوي على احتمال قوي بأن يتحول إلى نقطة تفجير فعلية للوضع الإقليمي بكامله. إن نتائج الضم، بهذا المعنى، سترتد سلباً على السياسة الإسرائيلية.

* الخيار الثاني: هو فرض الحصار الشامل على مناطق السلطة واجراءات الخنق الاقتصادي التي يمكن أن تلجأ إليها إسرائيل. وهذا سلاح فعال لأنه، في حال تطبيقه على قطاع غزة مضافاً إليه المناطق (أ) في الضفة الغربية، سيؤدي إلى النتائج التالية: ١ ـ حرمان العمالة الفلسطينية من سوق العمل الإسرائيلية. ٢ ـ المساس بحركة الاستيراد والتصدير التي تمسك إسرائيل بمغاليقها. ٣ ـ حرمان السلطة الفلسطينية من المبالغ المجباة في إسرائيل والتي تحولها إليها مباشرة.

المبلغ المحول من إسرائيل إلى السلطة يتراوح من ٥٠٠ إلى ٥٥٠ مليون دولار سنوياً (بلغ ٥٢٣ مليون دولار عام ١٩٩٧) ومصادره هي الضرائب والرسوم التي تجبى: ضريبة الاستيراد على السلع المستوردة عبر إسرائيل + ضريبة القيمة المضافة على المشتريات من إسرائيل + الرسوم على أسعار الوقود والسجائر والكحول وغيرها + ضريبة الدخل للعمال الفلسطينيين العاملين في المشاريع الإسرائيلية. وتشكل هذه الأموال (التي تطلق عليها السلطة أموال المقاصة في محاولة منها لتصوير الموقع الإسرائيلي في الموضوع جابياً وليس ممسكا بعنق السلطة مالياً) حوالي ٦٢٪ من دخل السلطة (المقدر من وزارة المالية في موازنة ١٩٩٨ بـ٨٧٧ مليون دولار)، وبالتالي فإن قطع هذه الأموال يؤثر إلى حدود بعيدة جداً على موارد السلطة وعلى مصالح الشرائح الطفيلية المستفيدة من الحالة السائدة، بما في ذلك الصفقات التي تُعقد تحت مظلة هذه العلاقات الاقتصادية، والاحتكارات التي تدار بحمايتها.

إن مواجهة اجراءات الخنق الاقتصادي، على صعوبته، أمر ممكن التحقيق. غير أنه يفترض الإقدام على خطوات تصطدم مع المصالح

الحيويـة للشرائح الطفيلية المستفيدة. وتتمثل هـذه الخطوات بما يلي: ١ـ تنمية النـاتج المحلي. ٢ـ فصم العلاقة مع السـوق الإسرائيلية. ٣ـ تنشيط المعونات الخارجيـة. ٤ ـ إعادة النظـر بأولويات السياسـة الاقتصـادية. ٥ـ مراجعة لأوجه الصـرف وللموازنـات المعتمدة. ٦ـ العودة إلى اقتصاد الانتفاضة بما هو توجه مجتمعي متكامل للإعتماد على الذات وعلى المجتمع الأسـري والمحلي المتضـامن لتغطيـة مـا يكفي من احتياجـات المواطنين وتلبيتها بهدف الحفاظ على الصمود.

وإذا كـان بوسـع اسـرائيل من الناحية العمليـة ان تفرض الحصـار الشـامل على منـاطق السـلطة معززاً بحصـار داخلي بين المدن بمـا يطول حركـة الاقتصاد والمواطنين الخ.. فإن هذا يرتـب تبعات باهظة ومسئوليات ثقيلـة على اسـرائيل التي سـتعتبر أعمالهـا هذه وإجراءاتهـا عمـلاً عدوانياً وإعلان حرب مـن قبل دولـة على دولـة، حيث يتيـح القانون الدولي للدولـة الفلسـطينية الدفـاع المشروع عن النفس بمـا يتضمنه ذلـك من طلب مساعدة من دولـة صديقـة أو التوجـه لتفعيـل «معاهدة الدفـاع العربي المشـترك» أو مخاطبـة مجلس الأمن للتدخـل من أجل وقـف العدوان وإصـدار قرار جديد يفرض على اسرائيل الإنسحاب من الأراضي المحتلة ..

الحصـار المذكور علـى فعاليتـه وآثاره السـلبية المدمرة علـى الجانب الفلسـطيني لن يتسنى لاسرائيل أن تفرضـه لفترة طويلـة، إذ سيتبعه بالتأكيد تحـرك عربي ودولـي وتتخللـه مواجهـات داخليـة سـتؤدي إلى محـاصرة اسـرائيل، الطرف المعتدي، عربيـاً ودوليـاً، دون أن تتمكـن مـن تحقيق أهدافها. اسرائيل سترغم، بالنتجية، على رفع هذا الحصار.

* **الخيـار الثالث:** هو احتمـالات التحرش الأمني والمسـاس بالمفاصل

الحساسة والمؤثرة في المجتمع والحركة الوطنية والمؤسسات والادارات الخ.. وهذا أسلوب تعتمده الحكومة الإسرائيلية في الأوقات العادية، ومن باب أولى أن تستحضره على نطاق واسع (ما يسمى بإرهاب الدولة) عندما يتحرك التحدي على مستوى التصدي لبسط السيادة على الأراضي المحتلة.

وإذا كانت احتمالات الاجتياح العسكري للمناطق الفلسطينية «المحررة» (غزة + المنطقة أ) واردة في حسابات القيادة الإسرائيلية التي لحظت لها عديد الخطط انطلاقاً من تعدد الاحتمالات (منها خطة حقل الشوك، والفولاذ الملتهب وغيرها)، وعليه ينبغي أن تكون دون ترجيحها على غيرها من الإحتمالات، مدرجة بشكل جدي في الحسابات الفلسطينية، نظراً للخسائر العالية التي يتوقع أن تلحقها في صفوف الطرف المعتدي، الذي يسعى، كما هو معروف، قدر المستطاع إلى تفاديها أو تقليصها إلى حدودها الدنيا. هذا إلى جانب تعديلاتها السياسية الخارجية (وحتى في داخل إسرائيل) وما سوف ينجم عنها من ضغوطات كبيرة على حكومة تل أبيب.

٣ـ مما تقدم يتضح أن إعلان بسط السياسة قرار سياسي مفصلي يتعدى المناورَة الضيقة المعدة للاستهلاك الآني. إنه سلاح ماضٍ بيد الشعب وقواه الوطنية من أجل التقدم على طريق الاستقلال والحقوق الوطنية. إن الإقدام على هذه الخطوة يقتضي تعبئة طاقات الشعب لمواجهة الضغط الاسرائيلي باحتمالاته المختلفة، إطلاق زخم الحركة الجماهيرية في سياق تجديد الانتفاضة، تجهيز البدائل السياسية لإدارة معركة سياسية وتفاوضية شديدة التعقيد... إن هذا التوجه نحو اعلان بسط السيادة يتطلب توفير جملة من الاجراءات المباشرة وفي المقدمة منها:

- إعادة صياغة العلاقة بين السلطة والشعب لجهة ارسائها على أسس من الديمقراطية، والشفافية، واحترام القانون، وتفعيل المؤسسات، وتنشيط المجتمع المدني بكل خلاياه، واحترام التعددية، واطلاق الحريات السياسية والديمقراطية، ومكافحة الفساد، واعادة صياغة الخيارات والأولويات الاجتماعية والاقتصادية لصالح دعم صمود الشعب والمجتمع في مواجهة الاحتلال والاستيطان.

- الشروع بحوار وطني جدي يشمل جميع القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والاجتماعية يغطي طيف القضايا والملفات التي تواجه المجتمع والحركة الوطنية سياسياً، اجتماعياً، اقتصادياً، تحالفياً... من أجل إعادة بناء الاجماع الوطني على قاعدة البرنامج المشترك واستعادة الائتلاف الوطني.

- تفعيل جدي لـ م.ت.ف. ومؤسساتها من خلال فصلها عن إدارات السلطة وصيانة استقلالها وعدم التدخل في دائرة عملها واعتماد الأساليب والأسس الديمقراطية والجبهوية في انتخاب هيئاتها وتشكيلها... إن التفعيل الجاد لمؤسسات م.ت.ف. هو الضمانة الرئيسية والأكيدة لوحدة جناحي الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج ضمانة لوحدة الشعب على قاعدة سياسية قوامها برنامج العودة وحق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

- اطلاق حركة اللاجئين، حركة جماهيرية ديمقراطية، وتزخيم فعلها لتصبح مؤثرة في ميزان القوى والقرار السياسي.

(11)

بسط سيادة دولة فلسطين
على الأراضي الفلسطينية المحتلة
بعدوان حزيران /يونيو ١٩٦٧(*)

في ١٥ أيار (مايو) تحل الذكرى الخمسون للنكبة، حيث أقيمت دولة اسرائيل على الجزء الأكبر من أرض فلسطين التاريخية بينما عطلّت ظروف ذاتية فلسطينية وإسرائيلية توسعية وإقليمية عربية ودولية تنفيذ الشق الآخر من القرار الدولي رقم ١٨١ الخاص بإقامة الدولة العربية الفلسطينية، وترتب على ذلك تعطيل السيادة الوطنية وتشريد غالبية شعبنا وتبديد كيانه الوطني. وتستكمل اليوم أربع سنوات منذ بدء عملية تطبيق اتفاقيات أوسلو، ويقترب الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية، في الرابع من أيار (مايو) ١٩٩٩، بعد عام واحد فقط، بينما لاتلوح في الأفق امكانية اخراج هذه العملية من الاستعصاء الذي زجّت فيه، ناهيك عن السير بها نحو حل دائم يؤمن لشعبنا حقوقه الوطنية ويرسي أساساً لسلام مستقر في المنطقة. وبينما تمعن حكومة نتنياهو في ممارساتها الاستيطانية والقمعية وتواصل تنصلها من الاستحقاقات التي يمليها عليها الاتفاق، يتضح أكثر فأكثر أن الرهان على المبادرة الاميركية للإفراج عن مأزق أوسلو هو رهان عقيم وأن كلفته باهظة

(*) نص «المبادرة الوطنية الشاملة لتجاوز مأزق أوسلو وإستعادة الوحدة» الصادرة عن المؤتمر الوطني العام الرابع (٢٤/٤ ـ ٨/٥/٩٨) للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

إذ هو يملي على السلطة الفلسطينية التزاماً بالإتفاق من جانب واحد وانسياقاً مع الضغوط الأميركية ـ الاسرائيلية الهادفة إلى زجها في مواجهة مع شعبها بذريعة «مكافحة الارهاب». وجرها إلى الانزلاق نحو أتون الفتنة الأهلية، والامعان في تمزيق الصف الفلسطيني.

إن مغادرة هذا الرهان العقيم، وإخماد فتيل الفتنة، والتوجه نحو تجاوز الانقسام الناجم عن اتفاقيات أوسلو الظالمة واستعادة الوحدة الوطنية، هو وحده المخرج الحقيقي من المأزق الراهن. وتصبح هذه المهمة أكثر إلحاحاً في ضوء اقتراب الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية لما ينطوي عليه تمديد هذا الموعد، سواء بالاتفاق أو بالأمر الواقع، من مخاطر تحويل الحل الانتقالي القائم على الحكم الذاتي إلى حل نهائي.

إن بلورة الخيار الوطني الفلسطيني لمواجهة هذا الاستحقاق الخطير باتت ضرورة ملحة. ولابد لهذا الخيار أن يستند إلى إعادة بناء الاجماع الوطني وتفعيل الحركة الجماهيرية لمواجهة سياسة اسرائيل في فرض الأمر الواقع بالقوة وبسطوة الاحتلال، بأمر واقع فلسطيني يستند إلى الحق المدّعم بالشرعية الدولية وبقوة النضال الجماهيري. إن خيار تجسيد اعلان الاستقلال وبسط السيادة الفلسطينية على الأرض المعترف دولياً بهويتها الفلسطينية، يمكن أن يشكل أساساً لتجاوز دوامة اوسلو واستعادة الوحدة الوطنية. إن الصعوبات المؤكدة التي ينطوي عليها هذا الخيار تتطلب الإعداد الجاد لتوفير مقومات النجاح له فلسطينياً وعربياً ودولياً. وبإسناد هذا الخيار بوحدة وطنية ائتلافية متينة ونهوض جماهيري وطني عارم، نحيي العام الخمسين للنكبة ببدء العد العكسي لتجاوز مفاعيل النكبة والانطلاق برحلة الاستقلال وتقرير المصير والعودة.

أولاً- عناصر المبادرة الوطنية لتجاوز مأزق أوسلو وإعادة بناء الاجماع الوطني

إن إعادة بناء الاجماع الوطني هي هدف ممكن إنجازه على أساس سياسي واضح يتجاوز الانقسام الداخلي الذي أحدثته اتفاقيات أوسلو الظالمة ويحقق التوافق على خطة للخروج من المأزق الذي قادت إليه، والتوجه نحو سلام شامل ومتوازن يضمن لشعبنا حقوقه الوطنية. ونحن نقترح أن تتضمن هذه الخطة العناصر التالية:

١- إعلان دولة فلسطين بسط سيادتها الكاملة على الأراضي المعترف بها دولياً كأراضٍ فلسطينية محتلة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن رقم (٦٠٥) و(٦٠٧) و(٦٠٨)، وهي أراضي الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وذلك على أساس وثيقة اعلان الاستقلال التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة في الجزائر في ١٥/١١/١٩٨٨.

٢- بعد التوافق على هذا الخيار من قبل الفصائل والقوى والفعاليات الوطنية والاسلامية، يصدر الاعلان المشار اليه، في مدى أقصاه الخامس من أيار (مايو) ١٩٩٩، عن المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، المخوّل بموجب قرار المجلس الوطني بأن يقوم بدور البرلمان المؤقت لدولة فلسطين، مشفوعاً بنداء يتوجه إلى المجتمع الدولي للتدخل من أجل حمل اسرائيل على سحب قواتها من أراضي دولة فلسطين، وتمكين الدولة الفتية من ممارسة سيادتها المعطلة منذ أن أعاقت الظروف الاقليمية والدولية تطبيق الشق الثاني من القرار الدولي رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

٣ـ دعوة حكومة اسرائيل إلى إجراء مفاوضات لإقرار سلام دائم ومتوازن على أساس تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يقران مبادلة الأرض بالسلام والحل العادل لقضية اللاجئين والنازحين الذي يتطلب تنفيذ القرارين ١٩٤ و ٢٣٧. وتجري المفاوضات، وفقاً لمنطوق القرار ٣٣٨، في إطار صيغة دولية مناسبة تسمح من جهة باستعادة الترابط والتنسيق بين المسار الفلسطيني وسائر المسارات العربية المعنية بالحل، وتكفل من جهة أخرى إشرافا دولياً جماعياً على عملية السلام يستبدل التفرد الأميركي بالمشاركة الحيوية للأمم المتحدة وسائر القوى الدولية الفاعلة، وبخاصة الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، إلى جانب الولايات المتحدة.

٤ ـ بناء إجماع وطني على الحدود الدنيا التي لايمكن إبرام أي إتفاق للحل الدائم بدون ضمانها وهي:

أ ـ الإنسحاب الاسرائيلي الكامل إلى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وذلك تطبيقاً للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ب ـ إبطال الضم الاسرائيلي للقدس العربية، عملاً بالقرار الدولي رقم ٤٧٨ (الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠)، والاعتراف بها عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

ج ـ تفكيك الوجود الاستيطاني ورحيل المستوطنين عملاً بالقرار الدولي رقم ٤٦٥ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٨٠.

د ـ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما يعني

الاستقلال والسيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة.

هـ ـ التمسك بحقوق اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ الذي يكفل لهم حق العودة والتنفيذ الفوري للقرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين.

٥ـ تأكيد الإجماع الوطني الفلسطيني على أن قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أرض الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس العربية، لن يشكل مساساً بحق اللاجئين في العودة وفقاً للقرار ١٩٤، ولن يكون ثمنه التخلي عن هذا الحق. إن دولة فلسطين، وفقاً لإعلان الاستقلال، هي «دولة للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق». إن قيام الدولة المستقلة بتجسيد سيادتها على الأرض سوف يشكل تعزيزاً للنضال المتواصل من أجل حق العودة من خلال التمسك بهذا الحق والعمل على تأكيد استمرار الالتزام الدولي بالقرار ١٩٤ الذي يكفله.

ثانياً ـ مقومات النجاح لخيار البديل الوطني

إن توفير مقومات النجاح للمبادرة الوطنية، وبخاصة خطوة إعلان السيادة في حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، يتطلب إعادة ترتيب البيت الفلسطيني لتأمين مستلزمات الصمود في مواجهة الاجراءات العدوانية المتوقعة من جانب اسرائيل، والتحرك لضمان الدعم العربي والدولي اللازم. إن الخطوة المقترحة تكتسب مصداقيتها اذا استندت إلى استراتيجية نضالية فلسطينية موحدة تعتمد التعبئة الشعبية العامة لمواجهة العنف الاسرائيلي بتحرك جماهيري عارم يستأنف المسيرة التي شقت طريقها هبة الأقصى المجيدة

(أيلول / سبتمبر ٩٦) نحو تجديد الانتفاضة الشعبية الشاملة بأشكالها الجديدة. إن التحضير الجاد لهذا الخيار الوطني يتطلب:

أ - تعزيز التعبئة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال، داخل الوطن، بإتخاذ الاجراءات التي تكفل إزالة عوامل الاحتقان والتوتر الناجم عن الهوة المتسعة بين السلطة والشعب، وذلك من خلال احترام الحقوق الديمقراطية للمواطنين وتحريم امتهان كرامتهم ووضع حد لممارسات الاعتقال الكيفي والمداهمات والتعذيب، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية، واحترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني، وضمان حرية وتعددية الصحافة ومحطات الاعلام المرئي والمسموع وحرية الرأي والتعبير والإجتماع والتظاهر لجميع المواطنين، وصون استقلال القضاء، وإجراء إنتخابات ديمقراطية حرة لجميع هيئات الحكم المحلي من مجالس بلدية وقروية، واحترام التعددية السياسية وحق التنظيم والنشاط السياسي لجميع القوى الوطنية والاسلامية وإقامة العلاقات بين القوى السياسية، وبينها وبين السلطة، على أسس ديمقراطية وحضارية تستبعد اللجوء إلى القمع أو العنف كوسيلة لحل الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وتوطيد وحدة الصف الوطني والاسلامي في النضال المشترك ضد الاستيطان، دفاعاً عن الأرض وعن عروبة القدس، وضد الحصار والإغلاق، ومن أجل الافراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال دون تمييز ودون قيد أو شرط.

ب - تأمين مقومات الصمود الاقتصادي عبر خطة مدروسة للتحرر من أعباء اتفاق باريس المجحف والتوجه نحو توفير مستلزمات الاستقلال المالي والاقتصادي، ومحاربة الفساد والرشوة والمحسوبية، وإلغاء

امتيازات المسؤولين وانتهاج سياسة تقشف تضمن وقف تبذير واهدار المال العام على النفقات الجارية لجهاز بيروقراطي متضخم وتوجيه الموارد المتاحة نحو إطلاق عجلة النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

ج ـ استنهاض دور جماهير شعبنا في الشتات تأكيداً لوحدة شعبنا الفلسطيني بكافة أماكن تواجده وذلك في إطار حركة جماهيرية ديمقراطية منظمة للاجئين تشكل ركيزة أساسية من ركائز إئتلاف م.ت.ف. بهدف الدفاع عن مصالحهم وصون حقهم في العودة الذي يكفله القرار ١٩٤، والتصدي للمحاولات الهادفة إلى تمييع الالتزام الدولي إزاء هذا القرار، بما في ذلك رفض المساس بمكانة المخيمات أو محاولات تقليص وتصفية خدمات وكالة الغوث أو إحالة صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية والدول المضيفة، نظراً لما تجسده الوكالة من التزام دولي سياسي وقانوني تجاه قضية اللاجئين، والعمل على تحسين الظروف الحياتية للمخيمات، ومقاومة مخططات التوطين والتهجير والمطالبة بإقرار وصون الحقوق المدنية والانسانية والاجتماعية للاجئين باعتبار ذلك هو الضمان لإفشال تلك المخططات.

د ـ تعزيز التواصل والالتحام المصيري مع جماهير شعبنا داخل حدود ٤٨، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من شعبنا الفلسطيني الواحد الموحد، وتعزيز نضالها ضد سياسات التمييز والتهجير والهضم القومي ومن أجل حقها في المساواة وصون انتماءها الوطني والاعتراف بهويتها وحقوقها القومية، ولتكون رافعة رئيسية من روافع استنهاض المعارضة للسياسات العدوانية العنصرية التي تنتهجها حكومة نتنياهو، وتطوير العلاقة مع قوى

السلام الاسرائيلية ودعوتها لتفعيل دورها في السعي من أجل سلام متوازن، يقوم على قرارات الشرعية الدولية.

هـ - إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية ببرنامجها الوطني وتكوينها الائتلافي الشامل والسعي لكي يتسع لجميع قوى شعبنا الوطنية والاسلامية الفاعلة داخل الوطن وخارجه، وضمان استقلال مؤسساتها عن أجهزة السلطة، وتحقيق الوحدة الوطنية ضمن إطارها عبر اعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية تضمن المشاركة الحقيقية في صوغ القرار الوطني، ومن خلال انتخابات ديمقراطية حرّة للمجلس الوطني.

و - التحرك على الصعيد العربي لضمان دعم الدول العربية الشقيقة للخيار الوطني الفلسطيني، والدعوة إلى قمة عربية شاملة تعيد بناء التضامن العربي وتضمن التنفيذ الدقيق لقرارات قمة القاهرة (٩٦) والمجلس الوزاري للجامعة العربية بوقف التطبيع مع إسرائيل طالما الأرض الفلسطينية والسورية واللبنانية محتلة وتعليق المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف، والعمل على تطويرها نحو تفعيل المقاطعة العربية الشاملة لإسرائيل والضغط على الولايات المتحدة لإنهاء تحيزها للموقف الاسرائيلي واعادة بناء أسس التنسيق والترابط بين المسارات العربية المعنية بالحل.

ز- التحرك على الصعيد الدولي بهدف تأمين الدعم للخيار الوطني الفلسطيني بإعلان استعادة السيادة المعطلة، إنفاذاً للشق الثاني من القرار (١٨١)، باعتباره المخرج الوحيد لإنقاذ جهود السلام من المأزق الذي انتهت اليه مسيرة أوسلو في ضوء اقتراب نهاية الفترة الزمنية المحددة لترتيبات المرحلة الانتقالية، ومن أجل تفعيل الضغط الدولي على اسرائيل

لحملها على وقف تجاوزاتها والاستجابة لمتطلبات السلام واحترام ارادة شعبنا في الاستقلال والسيادة على أرضه.

ثالثاً ـ الخطوات المباشرة

إن الرد على التعنت والصلف الاسرائيلي والتقدم نحو تحقيق توافق فلسطيني على عناصر المبادرة الوطنية ومقومات نجاحها يتطلب الاقدام على عدد من الخطوات التمهيدية المباشرة والتي من بينها:

أ ـ وقف المفاوضات العقيمة الجارية. وتعليق سائر أشكال التنسيق والتعاون ـ وبخاصة الأمني ـ مع اسرائيل، حتى تكف الحكومة الاسرائيلية عن ممارساتها الاستيطانية وتستجيب لمتطلبات واستحقاقات السلام.

ب ـ إزالة التوتر الناشيء في العلاقات داخل الصف الفلسطيني، واطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في السجون الفلسطينية.

جـ ـ المباشرة فوراً بحوار وطني جاد وشامل يتوجه لمعالجة جوهرية للأسس السياسية والتنظيمية لإستعادة الوحدة ولبلورة استراتيجية نضالية وسياسية موحدة تنقذ شعبنا وقضيته الوطنية من مأزق أوسلو الظالم الذي زجَّت فيه.



الملاحق

رقـم ١

قـرارات الشـرعية الـدولـية (الأمم المتـحدة)(*)
التي وردت في المبادرة الـوطنية الشاملة
لتجاوز مأزق اوسلو واستعادة الـوحدة

١- فقرات من قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١ بتاريخ٢٩/١١/٤٧

٢- الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة الرقم ١٩٤ بتاريخ ١١/١٢/٤٨

٣- من مقدمة قرار الجمعية العامة الرقم ٢٧٣ بتاريخ ١١/١١/٤٩

٤- قرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧ بتاريخ ١٤/٦/٦٧

٥- قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢/١١/٦٧

٦- قرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢/١٠/٧٣

٧- قرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥ بتاريخ ١/٣/٨٠

٨- قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٦ بتاريخ ٣٠/٦/٨٠

٩- قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٨ بتاريخ ٢٠/٨/٨٠

١٠- قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٥ بتاريخ ٢٢/١٢/٨٧

١١- قرار مجلس الأمن الرقم٦٠٧ بتاريخ ٥/١/٨٨

١٢- قرار مجلس الأمن الرقم٦٠٨ بتاريخ ١٤/١/٨٨

(*) المصدر: قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي - مؤسسة الدراسات الفلسطينية (الطبعة الأولى - آذار /مارس ١٩٩٥).

(أ)

قرار الجمعية العامة الرقم ١٨١ (الدورة ٢) بتاريخ ٤٧/١١/٢٩

التوصية بخطة لتقسيم فلسطين

(أ) الديباجة

إن الجمعية العامة،..

توصي المملكة المتحدة، بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقبلية، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه.

(ب) خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي

الجزء الأول - دستور فلسطين وحكومتها المستقبلية

٣- تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس،.. على ألا يتأخر ذلك، في أي حال، عن ١ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية، والدولة اليهودية، ومدينة القدس، فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أدناه.

٤- تكون الفترة (اي من ٤٧/١١/٢٩ حتى ٤٨/١٠/١) ما بين تبني الجمعية العمومية توصيتها بشأن مسالة فلسطين، وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.

الجزء الثاني - الحدود

الدولة العربية (الفلسطينية): ٤٤,٥ ٪ من مساحة فلسطين.

الدولة اليهودية: ٥٥,٥ من مساحة فلسطين.

مدينة القدس: يجعل لمدينة القدس كيان منفصل خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

(٢)

قرار الجمعية العامة

الرقم ١٩٤ / الفقرة ١١ بتاريخ ١١ / ١٢ / ٨

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل

إن الجمعية العامة،..

١١- تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، ان يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الإقتصادي والإجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الإتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

(٣)

قرار الجمعية العامة الرقم ٢٧٣

المقدمة / ١١ أيار (مايو) ١٩٤٩

قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،..

إذ تذكر قراراتها رقم ١٨١ ورقم ١٩٤، وإذ تأخذ علماً بالتصريحات وبالإيضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة، فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة،..

(٤)

قرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧ (١٩٦٧)
بتاريخ ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧

دعوة إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط ١٩٦٧

إن مجلس الأمن،

إذ يأخذ بعين الإعتبار الحاجة الملحة إلى رفع المزيد من الآلام عن السكان المدنيين وأسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط، وإذ يعتبر انه يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف حتى في ظروف الحرب المتقلبة،

وإذ يعتبر أنه يجب الامتثال لجميع الالتزامات الناجمة عن اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة اسرى الحرب تاريخ ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩، من قبل الأطراف المعنية في النزاع،

١- **يدعو** حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وخير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة أولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال.

٢ـ يوصي الحكومات المعنية بأن تحترم بدقة، المبادئ الإنسانية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، التي تتضمنها اتفاقيات جنيف الصادرة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩.

٣ـ يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار تنفيذاً فعالاً، ورفع تقرير عن ذلك إلى مجلس الأمن.

تبنى المجلس هذا القرار،

في جلسته رقم ١٣٦١، بإجماع الأصوات

(٥)

قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ (١٩٦٧)
بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧

إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، وبالحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة ان تعيش فيه بأمان،

وإذ يؤكد أيضاً ان جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق،

١- يؤكد ان تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ - انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير،

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها

فـي العيش بسـلام ضمن حدود آمنـة ومعترف بهـا، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

٢ـ يؤكد ايضاً الحاجة الى:

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة،

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين،

ج ـ ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

٤ـ يطلب من الأمين العام ان يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تبنى المجلس هذا القرار،

في جلسته رقم ١٣٨٢، بإجماع الأصوات.

(٦)
قرار مجلس الأمن الرقم ٣٣٨ (١٩٧٣)
بتاريخ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣

طلب وقف اطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه

إن مجلس الأمن ،

١ـ يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

٢ـ يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.

٣ـ يقرر ان تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

تبنى المجلس القرار، في جلسته رقم ١٧٤٧،

بـ١٤ صوتاً مقابل لا شيء

ولم تشترك الصين في التصويت على هذا القرار.

(٧)
قرار مجلس الأمن الرقم ٤٦٥ (١٩٨٠)
بتاريخ ١ آذار / مارس ١٩٨٠

مطالبة اسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن التخطيط للمستوطنات وبنائها في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس

إن مجلس الأمن ،

اذ يحيط علماً بتقارير لجنة مجلس الأمن التي أُلفت بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) لدرس الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، المتضمنة في الوثائق (S/13450, Corr.1, S/13679)،

وإذ يحيط علماً ايضاً برسالة كل من المندوب الدائم للأردن (S/13801)، (والمندوب الدائم للمغرب رئيس المجموعة الإسلامية (S/13802) ،

وإذ يشجب بقوة رفض اسرائيل التعاون مع اللجنة، ويأسف لرفضها الرسمي للقرارين ٤٤٦ (١٩٧٩) و٤٥٢ (١٩٧٩)[١]،

وإذ يؤكد مرة أخرى ان اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين

---

(١) يقرر القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) ان سياسة اسرائيل وممارساتها باقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة تشكل عقبة خطرة في وجه السلام في الشرق الأوسط وليس لها أي مستند قانوني. اما القرار ٤٥٢ (١٩٧٩) فيطلب من اسرائيل وقف النشاط الاستيطاني في الاراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس.

وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس،

وإذ يشجب قرار حكومة اسرائيل بتأييدها الرسمي للاستيطان الاسرائيلي في المناطق الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن ممارسات السلطات الإسرائيلية الرامية إلى تنفيذ سياسة الاستيطان في المناطق العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، ونتائجها بالنسبة إلى السكان المحليين العرب والفلسطينيين،

وإذ يأخذ في اعتباره ضرورة النظر في تدابير لحماية الاراضي والممتلكات العامة والخاصة والموارد المائية، من دون استثناء،

وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص للقدس، لا سيما ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة والمحافظة عليها،

وإذ يلفت الانتباه إلى النتائج الخطرة التي ستتركها سياسة الاستيطان على اية محاولة للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط،

وإذ يذكّر بقرارات مجلس الأمن النافذة، وبصورة خاصة بالقرارات ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧، و٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ أيار /مايو ١٩٦٨، و٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ في ٣ تموز / يوليو ١٩٦٧، و٢٧١ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٩٦، و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧١[1]، وكذلك بالبيان

---

(١) يدعو القرار ٢٣٧ (١٩٦٧) اسرائيل إلى احترام حقوق الانسان في المناطق التي تأثرت بالنزاع في الشرق الأوسط. اما القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨)، ٢٦٧ (١٩٦٩)، و٢٧١ (١٩٦٩)، فتدعو اسرائيل إلى إلغاء جمعي الإجراءات الرامية إلى تغيير وضع القدس. ويشجب القرار (١٩٧١) عدم قيام اسرائيل بذلك.

الاجماعي لرئيس مجلس الأمن المؤرخ في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦،

وقد دعا السيد فهد القواسمة، رئيس بلدية الخليل في الأراض المحتلة، إلى تزويده بالمعلومات وفقاً للقاعدة ٣٩ من القواعد الاجرائية المؤقتة،

١- **ينوه** بالعمل الذي انجزته اللجنة في تحضير التقرير المتضمن في الوثيقة (S/13679)؛

٢- **يوافق** على النتائج والتوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة المذكورة اعلاه؛

٣- **يدعو** الأطراف كافة، وبصورة خاصة حكومة اسرائيل، إلى التعاون مع اللجنة؛

٤- **يشجب بقوة** قرار اسرائيل بمنع رئيس البلدية، فهد القواسمة، من حرية السفر للمثول أمام مجلس الأمن، ويطلب من اسرائيل السماح له بحرية السفر إلى مقر الأمم المتحدة الرئيسي لهذا الغرض؛

٥- **يقرر** ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، أو أي جزء منها، ليس لها أي مستند قانوني، وان سياسة اسرائيل وأعمالها لتوطين قسم من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الاراضي تشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية امام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٦- **يشجب بشدة** استمرار اسرائيل وتصميمها على متابعة هذه السياسات والممارسات، ويدعو حكومتها وشعبها إلى وقف هذه الاجراءات وتفكيك المستوطنات القائمة. كما يدعوها، بصورة خاصة، إلى التوقف فوراً عن إنشاء المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٧- **يدعو** الدول كافة إلى عدم تقديم اية مساعدات إلى اسرائيل يمكن استعمالها خصوصاً فيما يتعلق بالمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة؛

٨- **يطلب** إلى اللجنة الاستمرار في درس الوضع المتعلق بالمستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، والتحقيق في الأنباء عن الاستنزاف الجاد للموارد الطبيعية، وخصوصاً المائية، بقصد ضمان حماية هذه الموارد الطبيعية المهمة في الأراضي الخاضعة للاحتلال، وبقاء تطبيق القرار الحالي تحت التمحيص الدقيق؛

٩- **يطلب** إلى اللجنة ان ترفع تقريرها إلى مجلس الأمن قبل الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، ويقرر العودة إلى الانعقاد في اقرب وقت ممكن بعد ذلك للنظر في التقرير وفي التطبيق الكامل للقرار الحالي.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته
رقم ٢٢٠٣، بالإجماع.

(٨)
قرار مجلس الأمن الرقم ٤٧٦ (١٩٨٠)
بتاريخ ٣٠ حزيران /يونيو ١٩٨٠

اعلان بطلان الإجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير طابع القدس

إن مجلس الأمن ،

وقد نظر في رسالة مندوب باكستان، الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، المؤرخة في ٢٨ أيار / مايو ١٩٨٠، كما تضمنتها الوثيقة (S/13966) المؤرخة في ٢٨ أيار /مايو ١٩٨٠،

إذ يؤكد مجددا انه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص بالقدس، خصوصاً ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة في المدينة والحفاظ على هذا البعد،

وإذ يؤكد من جديد قراراته المتعلقة بمعالم مدينة القدس الشريف ووضعها، خصوصاً قراراته ٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ أيار /مايو ١٩٦٨، و٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ في ٣ تموز /يوليو ١٩٦٩، و٢٧١ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٦٩، و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧١، و٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار / مارس ١٩٨٠،

وإذ يذكر باتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب /اغسطس ١٩٤٩، والمتعلقة بحماية المدنين وقت الحرب،

وإذ يشجب استمرار اسرائيل في تغيير المعالم المادية والتركيب الجغرافي والهيكل المؤسسي ووضع مدينة القدس الشريف،

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن الخطوات التشريعية التي بدأها الكنيست الاسرائيلي بهدف تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها،

١- يؤكد من جديد الضرورة الملحة لانهاء الاحتلال المطول للأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛

٢- يشجب بشدة استمرار اسرائيل، بصفتها القوة المحتلة، في رفض التقيد بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات العلاقة؛

٣- يؤكد مجدداً ان جميع الاجراءات والاعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل، القوة المحتلة، والرامية إلى تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، ليس لها أي مستند قانوني وتشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية امام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٤- يؤكد ان كل هذه الاجراءات التي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها الجغرافي والسكاني والتاريخي هي اجراءات باطلة اصلاً، ويجب إلغاؤها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

٥- يدعو بالحاح اسرائيل، القوة المحتلة، إلى التقيد بهذا القرار وقرارات مجلس الأمن السابقة، والى التوقف عن متابعة السياسة

والاجراءات التي تمس معالم مدينة القدس الشريف ووضعها؛

٦- يؤكد مرة أخرى تصميمه، في حال عدم تقيد اسرائيل بهذا القرار، على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الكامل هذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٢٤٢، بـ ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع الولايات المتحدة.

(٩)

قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠)

بتاريخ ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٠

عدم الاعتراف بـ«القانون الأساسي» بشأن القدس ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية منها

إن مجلس الأمن ،

اذ يذكر بقراره ٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ حزيران / مايو ١٩٨٠،

وإذ يؤكد مجدداً أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة،

وإذ يساوره القلق العميق بشأن المصادقة على «قانون أساسي» في الكنيست الإسرائيلي يعلن إجراء تغيير في معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، مع ما له من مضاعفات على السلام والأمن،

وإذ يشير إلى ان اسرائيل لم تتقيد بقرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠)،

وإذ يؤكد مجدداً تصميمه على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لضمان التنفيذ الكامل لقراره ٤٧٦ (١٩٨٠)، في حال عدم تقيد اسرائيل،

١- **يلوم اشد اللوم** مصادقة اسرائيل على «القانون الأساسي» بشأن القدس، ورفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة؛

٢- **يؤكد** ان مصادقة اسرائيل على «القانون الأساسي» تشكل انتهاكاً

للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس؛

٣- **يقرر** ان جميع الاجراءات والأعمال التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً «القانون الأساسي» الأخير بشأن القدس، هي اجراءات باطلة اصلاً ويجب إلغاؤها؛

٤- **يؤكد أيضاً** أن هذا العمل يشكل عقبة جدية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٥- **يقرر** عدم الاعتراف بـ«القانون الأساسي» وغيره من اعمال اسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها، ويدعو جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى:

أ) قبول هذا القرار؛

ب) دعوة الدول التي اقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة؛

٦- **يطلب** إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الامن عن تنفيذ هذا القرار قبل ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠؛

٧- **يقرر** متابعة هذا الوضع الخطر .

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٢٤٥،

بـ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع الولايات المتحدة.

(١٠)

قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٥ (١٩٨٧)
بتاريخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

شجب الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة

إن مجلس الأمن ،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة في ١١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٧، والموجهة من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس مجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة لشهر كانون الأول / ديسمبر،

وإذ يضع في اعتباره الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب، المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والمنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ يشير إلى قراراته ذات الصلة بالحالة في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، ومن ضمنها القدس، بما في ذلك قراراته ٤٤٦ (١٩٧٩) و٤٦٥ (١٩٨٠) و٤٩٧ (١٩٨١) و٥٩٢ (١٩٨٦)،

وإذ يشير أيضاً إلى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت

الحرب المؤرخة في ١٢ آب /أغسطس ١٩٤٩،

وإذ يثير قلقه وجزعه البالغين تدهور الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس،

وإذ يضع في الإعتبار الحاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير تكفل الحماية المتجردة للسكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي،

وإذ يرى ان السياسات والممارسات الراهنة التي تتبعها إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي المحتلة لابد وأن تسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة إلى المساعي التي تبذل من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط،

١- **يشجب بشدة** ما تتبعه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وبصفة خاصة قيام الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار مما أدى إلى مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين عزّل؛

٢- **يؤكد من جديد** ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب /أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٣- **يطلب مرة أخرى** إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ان تتقيد فوراً وبدقة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وان تكف

فوراً عن اتباع سياساتها وممارساتها التي تمثل انتهاكاً لأحكام الاتفاقية؛

٤- **يدعو علاوة على ذلك** إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس من أجل المساهمة في إحلال السلم؛

٥- **يؤكد** الحاجة الملحّة إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي؛

٦- **يطلب** إلى الأمين العام ان يدرس الحالة الراهنة في الأراضي المحتلة مستخدماً جميع الوسائل المتاحة له وان يقدم تقريرا في موعد لا يتجاوز ٢٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨ يتضمن توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي؛

٧- **يقرر** إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، قيد الاستعراض .

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٧٧٧،

بـ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل

لا أحد ضده وامتناع الولايات المتحدة.

(١١)

قرار مجلس الأمن ٦٠٧ (١٩٨٨)
بتاريخ ٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٨

الطلب إلى إسرائيل ان تمتنع من ترحيل مدنيين فلسطينيين عن الأراضي المحتلة

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى قراره ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧،

وإذ يعرب عن شديد قلقه إزاء الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وقد علم بقرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال «مواصلة ترحيل» المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة،

وإذ يشير إلى اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، وخاصة المادتين ٤٧ و٤٩ من تلك الاتفاقية،

١- **يؤكد من جديد مرة أخرى** ان اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب /أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ

عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٢- **يطلب** إلى اسرائيل ان تمتنع عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين من الأراضي المحتلة؛

٣- **يطلب بشدة** من إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ان تتقيد بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقية؛

٤- **يقرر** إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، قيد الإستعراض .

تبنى المجلس هذا القرار،

في جلسته رقم ٢٧٨٠، بالإجماع

(١٢)

قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٨ (١٩٨٨)
بتاريخ ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨٨

الطلب إلى إسرائيل إلغاء أمر ترحيل المدنيين الفلسطينيين وكفالة عودة من تم ترحيلهم فعلاً

إن مجلس الأمن ،

إذ يؤكد من جديد قراره ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ في ٥ كانون الثاني يناير ١٩٨٨،

وإذ يعرب عن أسفه البالغ لأن إسرئيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قامت بترحيل مدنيين فلسطينيين، متحدية ذلك القرار،

١- **يطلب** إلى إسرائيل إلغاء أمر ترحيل المدنيين الفلسطينيين، وكفالة العودة الآمنة والفورية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لمن تم ترحيلهم بالفعل؛

٢- **يطلب** من إسرائيل ان تكف فوراً عن ترحيل أي فلسطينيين مدنيين آخرين من الأراضي المحتلة،

٣- **يقرر** إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، قيد الاستعراض.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٧٨١، بـ١٤ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع الولايات المتحدة الأميركية.

رقـم ٢

اعلان الاستقلال
الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني
في دورته الـ ١٩ ـ الجزائر ـ ١٥/١١/١٩٨٨



على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور، وأبدع وجوده الإنساني والوطني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيها ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة.. فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات.. من مطامح ومطامع ونزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالارض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفحت في الشعب روح الوطن.

مطعمّاً بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان وعلى خطى الأنبياء المتواصل على هذه الأرض المباركة، أعلن على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه. ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً بطولياً لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ قيمه الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسيّر عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة، فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة «إن فلسطين هي أرض بلا شعب». وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي، في المادة ٢٢من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣، قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده، وبحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، فإن هذا القرار

ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الاسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية، واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم من ديارهم.. بقوة الارهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية، ولميثاق الأمم المتحدة، ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة على أرض وطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته، لقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الارادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الاجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن، وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية، في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرجعية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والارهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الإنعطاف التاريخي الحادة. وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي

برلماني يقوم على اساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية، هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة، وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدولة العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وبالاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل وإحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أوثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام،

تهيب دولـة فلسـطين بـالأمم المتحدة التي تتحمـل مسـؤولية خاصـة اتجـاه الشـعب العربي الفلسـطيني ووطنـه، وتهيب بشـعوب العالم ودولـه المحبـة للسـلام والحريـة أن تعينهـا على تحقيق أهدافهـا، ووضـع حد لمأسـاة شـعبها بتوفير الأمـن لـه، وبـالعمل على إنهـاء الاحتـلال الإسـرائيلي للأراضـي الفلسطينية.

كمـا تعلـن، في هـذا المجـال، أنهـا تؤمن بتسـوية المشـاكل الدوليـة والإقليميـة بـالطرق السـلمية وفقـاً لميثـاق الأمـم المتحدة وقراراتهـا، وإنهـا ترفض التهديـد بـالقوة أو العنف أو الإرهـاب، أو باسـتعمالها ضد سـلامة أراضيهـا واسـتقلالها السياسـي، أو سـلامة أراضـي أي دولـة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخـالد، في الخـامس عشـر من نوفمبر ١٩٨٨، ونحن نقف علـى عتبـة عهد جديد، ننحني إجـلالاً وخشـوعاً أمـام أرواح شـهدائنا وشـهداء الأمـة العربيـة الذين أضـاؤوا بدمـائهم الطـاهرة شـعلة هذا الفجر الجديد، واستشـهدوا من أجـل أن يحيى الوطـن، ونرفع قلوبنـا علـى أيدينـا لنملأها بالنور القادم من وهج الإنتفاضة المباركة ومن ملحمة الصامدين في المخيمـات وفـي الشـتات وفي المهـاجر، ومن حملـة لواء الحريـة: أطفالنـا وشيوخنا وشبابنا، أسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كـل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسـطينية الشجاعة، حارسة بقائنـا وحياتنـا وحارسـة نارنـا الدائمـة، ونعـاهد أرواح شـهدائنا الأبرار، وجماهير شـعبنا العربي الفلسـطيني وأمتنـا العربية وكل الأحـرار والشرفاء في العالم على مواصلـة النضـال من أجـل جلاء الاحتلال، وترسـيخ السيادة والاسـتقلال، إننا ندعـو شـعبنا العظيم إلى الإلتفـاف حول علمـه الفلسـطيني

والاعتزاز بـه، والدفـاع عنـه ليظل أبـداً رمزاً لحريتنـا وكرامتنـا في وطن سيبقى دائماً وطناً حراً لشعب من الأحرار.



«قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء
وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذلُّ
من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير»

«صدق الله العظيم»

رقـم ٣

حول مساحة القدس المستقطعة

من مساحة الضفة الغربية

* ما هو أساس المساحة المعتمدة في إحتساب النسب المئوية لإعادة الإنتشار في الضفة الغربية البالغة ٥٦٩٠ كم٢؟

الصيغة الأولى: تنطلق من استقطاع مساحة القدس الواقعة ضمن الحدود البلدية (١٣٠ كم٢) + استقطاع مثلث اللطرون الذي يضم القرى الثلاث: عمواس، يالو، بيت نوبا (٦٠ كم٢)، أي ما مجموعه ١٩٠ كم٢، فيصبح الأساس المعتمد لإحتساب مساحة الضفة الغربية: ٥٦٩٠ كم٢ - ١٩٠ كم٢= ٥٥٠٠ كم٢. **والحال هذه يساوي كل ١٪ = ٥,٥ كم٢.**

الصيغة الثانية: (مصدرها روني شكيد ـ جريدة يديعوت أحرونوت أواخر آذار ١٩٩٨) تنطلق من استقطاع مساحة القدس الكبرى (أي بما يشتمل المستوطنات المحيطة بالقدس) البالغة ١٦٣٠كم٢ أي ٢٩ ٪ من مساحة الضفة الغربية، فيصبح الأساس المعتمد لإحتساب مساحة الضفة الغربية: ٥٦٩٠ كم٢ – ١٦٣٠ كم٢ = ٤٠٦٠ كم٢. **والحال هذه يساوي كل ١٪ = ٤٠.٦كم٢.**

رقـم ٤

النص الحرفي لمذكرة التفاهم الأمني بين السلطة الفلسطينية واسرائيل بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٧

١ـ مكافحـة العنف والإرهـاب هو مـن واجب ومسـؤولية إسـرائيل والسلطة الفلسطينية. والجهد الفاعل يجب أن يكون شاملاً ضد الارهابيين وضد البنية الارهابيـة وضد الشروط البيئيـة التي تؤدي إلى دعم الارهاب. ويجب أن يكـون هذا الكفاح متواصلاً ومسـتمراً، ويجب أن ينفذ بالتعـاون المشترك. ذلك لأن كل جهد لا يمكن أن يكون فاعلاً بدون تبادلية إسرائيلية ـ فلسطينية وبدون تبادل مستمر في المعلومات والأفكار والتعاون التنفيذي.

٢ ـ يعمل الطرفان من أجل ضمانـة معالجة فوريـة فعّالة وناجعة ضد العنف أو الارهاب سواء نفذ من قبل فلسطينيين أو من قبل اسرائيليين.

٣ ـ يتم تبـادل معلومـات أمنيـة متبادلـة وتنسيق فـي السياسـة وطرق النشاطات.

٤ ـ كل طرف يعمل ويرد بصورة فوريـة وبنجاعـة أثنـاء وقوع الأحداث الإرهابية أو أثنـاء التخطيط المسبق للنشـاطات الارهابية، العنف، أو التحريض. ويتخذ كافة الوسائل المطلوبة من أجل منع وقوع أحداث من هذا القبيل.

٥ ـ تصادر السلطة الفلسطينية الأسلحة غير القانونية وتتخذ كافة الخطوات المطلوبة ـ بالتنسيق وبخطوات متبادلة مع إسرائيل ـ من أجل الحيلولة دون تهريب سلاح غير قانوني إلى مناطق السلطة الفلسطينية. والحكومة الإسرائيلية تصادر اسلحة من مواطنين اسرائيليين يخططون، يدعمون علنا أو يتورطون في عمليات إرهابية.

٦ـ لا يقوم أي طرف بالإفراج عن إرهابي مشتبه به من المعتقل بدون إعطاء فرصة للطرف الآخر، بتوفير معلومات من أجل إعادة النظر مجدداً بعملية الإفراج.

٧ـ تواصل السلطة الفلسطينية ملاحقة الأذرع العسكرية، غير القانونية، وتخرج عن القانون الأذرع العسكرية التابعة لأحزاب أو منظمات معارضة، وتتخذ السلطة كافة الوسائل القانونية من أجل تشجيع ومنح مساعدة لكل إطار فلسطيني معارض ينبذ استخدام العنف والإرهاب كوسيلة لتحقيق أهدافه سياسية.

٨ـ السلطة الفلسطينية تحث كافة الجهود لإعتقال المتورطين في العمليات الارهابية.

٩ـ مكافحة الإرهاب والارهابيين هي ضرورة حيوية لصالح السلطة الفلسطينية. والسلطة الفلسطينية تعلن أمام وسائل الإعلام عن استنكارها لكل عملية ارهابية أو عنف ضد إسرائيل وكذلك ضد السلطة الفلسطينية نفسها.

١٠ـ تواصل السلطة الفلسطينية تعزيز الجهود لقطع طرق الاتصال ونقل الأموال إلى خلايا إرهابية مشبوهة.

١١ـ تعتقل السلطة الفلسطينية فوراً كل شخص متورط في عملية

إرهابية أو عنف وتقدمه للمحاكمة.

١٢ـ البنيـة المدنيـة وتلك التـي تسـتغل الديـن لأهداف إرهابيـة توضع تحت الرقابة ويتبادل الطرفان المعلومات عن هذه الأطر.

١٣ـ السـلطة الفلسـطينية تتخذ كافـة الوسـائل الأمنيـة من أجل التغلغل إلى المنظمــات الإرهابيـة والعمـل من أجـل القضــاء عليها مـن الداخل من خلال إضعافها والرقابة عليها.

١٤ـ مركز تنسيق ويتم تعيين أعضائه أثناء الأزمات.

١٥ـ يتـم تبادل وجهـات نظر مهنيـة، وخبرات وتدريبـات ومسـاعدات أخرى.

١٦ـ يتفق الطرفــان علـى إقامـــة جهـــاز رقابـــة علـى تنفيذ بنـود هذه المذكرة.

الفهرس

- قبل القراءة ٥
- مقدمة ٧
- (١) الحركة الجماهيرية في مواجهة الاحتلال..................... ١٥
- (٢) المبادرة الأميركية: سقف العملية التفاوضية الراهنة ٢٣
- (٣) السلطة الفلسطينية:

  الهيمنة على المؤسسات والأزمة الاقتصادية المتفاقمة.............. ٢٩
- (٤) الحوار الوطني المعطل وشلل مؤسسات م.ت.ف........................ ٤١
- (٥) الاستراتيجية المزدوجة للخيار البديل......................... ٤٥
- (٦) سياسة حكومة ائتلاف اليمين في اسرائيل.......................... ٥١
- (٧) الجماهير العربية الفلسطينية في مناطق الـ٤٨......................... ٥٥
- (٨) حركة اللاجئين في الوطن والشتات............................ ٦١
- (٩) التطورات الاقليمية والدولية.................................... ٧٣
- (١٠) الدولة المستقلة والسيادة الوطنية................................ ٩١
- (١١) بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة

  بعدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧.................................. ١٠٧
- الملاحق .... ١١٧ ـ ١٥٥

هذا الكتاب

أي وضع ستكون عليه المناطق الفلسطينية المحتلة مع انتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو في ١٩٩٩/٥/٤؟

هل تمدد هذه المرحلة زمنيا، ومعها للحكم الذاتي، فيصبح الاحتلال شرعيا؟

هل تعلن الدولة الفلسطينية بحدود مناطق الحكم الذاتي، وتضم دولة الاحتلال المتبقي من الأرض الفلسطينية؟

ما معنى بسط السيادة الوطنية على أرض الدولة الفلسطينية حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وما هي ردات الفعل الإسرائيلي المرتقبة؟

على هذه الأسئلة، وغيرها يجيب المؤلفان، ويقدمان رؤية وطنية لما يجب ان تكون عليه الأمور.

الناشر

4

السعر: لبنان ٣٠٠٠ ل.ل. * سوريا ١٠٠ ل.س * فلسطين والأردن ٢ دينار أردني * الدول الأخرى ٣ دولارات أو ما يعادلها